وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي

جامعة باجي مختار – عنابة–

BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR- ANNABA

السـنة 2011-2012

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

التنميـــة في إطار العولمة المالية

- حالة الجزائر -

الشعبة:

اقتصاد التنمية

للطالب:

عبـد الـغفور مزيـــان

مدير المذكرة: بن ذيب رشيد **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي **المؤسسة:** جامعة باجي مختار –عنابة–

أمام اللجنة

الرئيـــس: أمير السعد **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي **المؤسسة:** جامعة باجي مختار –عنابة–

الفاحصون: منصوري عبد الله **الرتبة:** أستاذ محاضر –أ– **المؤسسة:** جامعة باجي مختار –عنابة–

عمار غريب **الرتبة:** أستاذ محاضر –أ– **المؤسسة:** جامعة باجي مختار –عنابة–

التنميـــة في إطار العولمة المالية
- حالة الجزائر -

الإهداء

إلى نبعي الحنان إلى سندي في الحياة أمي و أبي

أطال الله في عمرهما...

إلى معلمي القرءان الكريم "صالح عثماني"

جعل الهي ذلك في ميزان حسناته...

إلى كـــل أفـــراد العائلـــة والأقـــارب...

إلى كـــل الأصحاب والأصدقـــاء...

إلى روح الأستاذ الفاضل - الأستاذ الدكتور جبوري عبد القادر-

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه...

إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية إلى هاتـــه المرحلة...

عبد الغفـــور

التشكرات

أتقدم بالشكر الحار و الموصول لاستاذي **بن ذيب رشيد** الذي كان لي نعم القدوة

والمعلم و لو أني ألفت عدد صفحات هذه المذكرة في شكره ما وفيته حقه...

الى الدكتورة الفاضلة زغيب شهرزاد التي كانت دوما سندا لنا وما بخلت علينا بنصح

أو دعم كلما احتجنا لذلك

إلى أعضاء اللجنة الموقرة التي تتشرف علينا بمناقشة هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة

و إخراجها إلى النور.

عبد الغفـــور

الملخص :

تبين التطورات و التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي أن رأس المال المالي أصبح الجزء المهيمن لرأس المال العالمي. ضمن هذه الصورة، كل ديناميكية للتنمية في أي اقتصاد محيطي مضطرة للاندماج في ديناميكية رأس المال العالمي. وتقدم أيضا هذه الدراسة تحليلا نقديا للعولمة من خلال تبيين كيف أن اقتصاد محيطي تأخذ فيه العلاقة المهيمنة شكل توزيع خاص للريع يمكن أن تتمفصل مع نظام رأسمالي عالمي و يعاد إنتاجه كاقتصاد ريعي.

في مركز هذه الدراسة يظهر التناقض بين إستراتيجية التنمية التي لا يمكن أن تقيد إلا في المدى الطويل و منطق رأس المال المالي العالمي الذي يتراجع، في الواقع، نحو البحث و الحصول على الأرباح (لمكافئة الدائنين و المساهمين) في أقصر الآجال.

الوضع في الجزائر، أين الدولة يمكن تكون مؤهلة كدولة ريعية، يجسد أيضا تمفصل بين نظام ريعي محلي ورأس المال المالي العالمي. هذا التمفصل عوض أن يقدم حافز لتجاوز النظام الريعي المحلي، يفضل بشكل مفارقي إعادة إنتاج هذا الأخير و يستجيب موضوعيا لمصالح رأس المال المالي العالمي.

Résumé

L'évolution et les changements intervenus au niveau mondial indiquent que le capital financier est devenu la fraction dominante du capital mondial. Dans cette optique, toute dynamique de développement d'une quelconque économie périphérique doit intégrer la dynamique du capital mondial. Ainsi la présente étude fournit une analyse critique de la mondialisation et tente de montrer comment une économie périphérique où le rapport social dominant prend la forme d'une distribution particulière de la rente, peut s'articuler au système capitaliste mondial et se reproduire en tant qu'économie rentière.

Au cœur de cette étude transparaît la contradiction entre une stratégie de développement qui ne peut s'inscrire que dans le long terme et la logique du capital financier mondial qui se réduit, dans la pratique, à la recherche et à l'obtention de profits (pour rémunérer les créanciers et les actionnaires) dans les délais les plus brefs.

La situation en Algérie, où l'Etat peut être qualifié d'Etat-rentier, matérialise ainsi une articulation entre un système rentier local et le capital financier mondial. Cette articulation, au lieu de servir de catalyseur au dépassement du système rentier local, favorise paradoxalement la reproduction de ce dernier et répond objectivement aux intérêts du capital financier mondial.

جدول المواد

الاهداء	i
التشكرات	ii
ملخص	iii
Résumé	iv
جدول المواد	v
قائمة الأشكال	viii
قائمة الجداول	viii
قائمة الرموز	ix
المقدمة العامة	أ–ز
الفصل الأول : التنمية بين الإطار النظري و الممارسات	**1–49**
تمهيد	2
المبحث الأول : قراءة في مفهوم التخلف و التنمية	3–11
المطلب الأول : المقاربة النظرية في تفسير التخلف	3
المطلب الثاني : السياق المتغير للتنمية	5
1 – التعريف التقليدي للتنمية	5
2 – الاقتراحات و الاجتهادات فترة السبعينات	6
3 – تطورات المفهوم خلال عقدي الثمانينات و التسعينات	6
4 – المفهوم الموسع للتنمية.....	10
المبحث الثاني: نظريات التنمية و استراتيجياتها	12–32
المطلب الأول: نظريات التنمية.....	12
1 – التيار المرحلي	13
2 – التيار البنيوي	14
3 – تيار العالم الثالث	16
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية	22
1 – احلال الواردات	23
2 – ترقية الصادرات	26
3 – الصناعات المصنعة	30
المبحث الثالث : تمويل التنمية	32–48
المطلب الأول : مبررات التمويل الخارجي و نموذج الفجوتين	35

1 – مبررات التمويل الخارجي	35
2 – نموذج الفجوتين	36
المطلب الثاني : التوجهات الحديثة في تمويل التنمية	39
1 – اللاوساطة المالية	40
2 – تغير المناخ	40
المطلب الثالث: آثار التمويل الخارجي على عملية التنمية	42
1 – الريع و تمويل التنمية	42
2 – من سد لفجوة التمويل المحلية إلى أزمة مديونية	45
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: العولمة المالية ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته	**95-50**
تمهيد	51
المبحث الأول: قراءة في طبيعة رأس المال المالي الدولي	60-53
المطلب الأول:أرضية نظرية لرأس المال المالي	53
1 – رودولف هلفردنج R. Hilferding	53
2 – روزا لكسمبورغ Rosa Luxemburg	54
3 – نيكولاي بوخارين N. Bukharine	55
4 – لينين V.I. Lenin	56
المطلب الثاني: رأس المال المالي من التدويل إلى العولمة	57
المبحث الثاني : قراءة في مفهوم العولمة المالية بين العوامل المفسرة و المظاهر.....	78-60
المطلب الأول: في مفهوم العولمة المالية	60
المطلب الثاني: العوامل المفسرة للعولمة المالية	62
1 – صعود الرأسمالية المالية	62
2 – الثورة المعلومالية	64
3 – التحرير المالي	66
المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية	70
1 – التكامل و الاندماج المالي	70
2 – الانفصال بين الدائرة المالية و الحقيقية	71
3 – صعود النشاط المضاربي	72
4 – عدم استقرار الاقتصاد العالمي	73
المبحث الثالث: ديناميكية العولمة المالية ومكانة الدولة الوطنية	94-78
المطلب الأول: قراءة في حركة رؤوس الأموال و خلفياتها	79
1 – فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين	79
2 – فترة السبعينات من القرن العشرين	79
3 – فترة الثمانينات من القرن العشرين إلى المرحلة الحالية	80

المطلب الثاني: بعض الملاحظات حول حركة رؤوس الأموال	82
المطلب الثالث: مكانة الدولة الوطنية المحيطية من العولمة المالية	88
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث: التنمية الجزائرية في واقع العولمة المالية	**96-162**
تمهيد	97
المبحث الأول: من أزمة التنمية إلى أزمة الفكر التنموي	98-107
المطلب الأول: أزمة التنمية بداية الثمانينات	98
المطلب الثاني: قراءة نقدية لنظريات التنمية	102
المبحث الثاني: تجربة التنمية الجزائرية	108-133
المطلب الأول: استراتيجية التنمية في الجزائر	110
المطلب الثاني: العقد الضائع للتنمية ووهم الاصلاحات	119
المطلب الثالث: برنامج الانعاش الاقتصادي و البرامج التكميلية	121
1 - أثر برامج الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	126
2 - أثر برامج الانفاق الحكومي على معدل البطالة	128
المبحث الثالث: التنمية الجزائرية بين طبيعة الاقتصاد الريعي و واقع العولمة المالية	134-160
المطلب الأول : التناقض بين الريع و التنمية	136
1 - الدولة الريعية مقابل التنمية	140
2 - تجليات الريع و الدولة الريعية على التنمية الوطنية	146
المطلب الثاني: التناقض بين منطق التنمية و منطق رأس المال المالي	151
المطلب الثالث: رأس المال المالي العالمي و اعادة انتاج الريع	155
خلاصة الفصل الثالث	161
الخاتمة العامة	**163**
المراجع	**168**
الملاحق	**183**

قائمة الأشكال

شكل	عنوان	الصفحة
1-2	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2009 (%)	86
1-3	توزيع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001– 2004 (%)	122
2-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 حسب كل باب (%)	124
3-3	القطاعات الرئيسية المعنية ببرامج الاستثمار العمومية 2010 – 2014 (مليار دج)	125
4-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من 2001– 2009 (%)	127
5-3	مقارنة لمخصصات البرامج الاستثمارية الحكومية من 2001 – 2014 (مليار دولار)	130

قائمة الجداول

جدول	عنوان	الصفحة
1-2	نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول لسنتي 1979 و 1992 (%)	63
2-2	النمو السريع للمشتقات المالية بين سنتي 1990 و 1995 (مليار دولار)	66
3-2	تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول	69
4-2	توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم خلال الفترة 2005–2010 (مليون دولار)	85
1-3	متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية عبر فترات (%)	100
2-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1986–1988	120
3-3	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 (مليار دج)	122
4-3	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر من 2001–2008 (مليار دولار)	127
5-3	تطور حجم الواردات في الجزائر من 2001–2008 (مليون دولار)	128

قائمة الرموز

الرمز	المعنى	الترجمة بالعربية
FMI	Fond Monétaire International	صندوق النقد الدولي
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
OMC	Organisation Mondiale du commerce	المنظمة العالمية لتجارة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية و التجارة
CEPAL	Commission Economique pour l'Amérique latine	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
IDH	l'Indice de Développement Humain	مؤشر التنمية البشرية
MDR	Mode de Destrébution Rantier	نمط التوزيع الريعي
MPC	Mode de Production Capitaliste	نمط الانتاج الرأسمالي
PAS	Programs Ajustement Structural	برنامج التعديل الهيكلي
ONS	Office National de Statistique	الديوان الوطني للاحصاء
TIC	Technologies de l'Information et de la Communication	تكنولوجيات الاعلام و الاتصال

المقدمة العامة

المقدمـــة:

يتناول هذا البحث العلاقة الجدلية بين التنمية و العولمة المالية في محاولة لاعطاء مساحة كافية من النقاش حول هذا الموضوع، حيث تعبر التنمية عن محاولة لوصف ذلك الأمل في مبارحة وضعية التخلف والتي تمثل نفيا تاريخيا للواقع الحاضر. بالتالي فإن التنظير في هذا المجال يبدو كمحاولة لرسم استراتيجية مستقبلية تمكن من بلوغ أهداف التنمية. في حين أن العولمة المالية تعبر عن ظاهرة فعلية يصبح التنظير فيها من قبيل وصف الواقع. و إذا يبدو هذا الموضوع كالربط بين مايجب أن يكون (التنمية) في ظل ماهو كائن (العولمة المالية).

لكن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن هذا البحث لا يهدف إلى تقديم منهج أو استراتيجية لتحقيق التنمية كوصفة على درجة من التبسيط، كما يتجنب هذا البحث تقديم الاقتراحات و التوصيات التي تتجاوز الجانب الاقتصادي بقدر ما يهدف إلى مقاربة في محاولة فهم مشاكل التنمية في الدول المعنية بها (ومنها الجزائر) في اطار العولمة المالية.

في هذا الصدد يمكن القول بأن التغيرات السريعة و العميقة التي شهدها العالم في إطار العولمة مست في المقام الأول الجانب الاقتصادي. ويظهر الجانب المالي الأكثر ملموسية من خلال صعود رأس المال المالي الدولي وتنوع أنشطته و زيادة درجة تركزه، حيث أصبحت الأرباح التي يحققها رأس المال المالي تفوق بكثير الأرباح التي تعود بها قطاعات الانتاج الحقيقي.

وفي ظل سيطرة طريقة الإنتاج الرأسمالية شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولات عميقة تحت تأثير العولمة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية وبقيادة رأس المال المالي ، ما يكرس الطابع المالي للاقتصاد مستفيدا من حالة اختلال التوازن بين العمل و رأس المال وميزات الثورة التكنولوجية المصاحبة، وفي العمق العولمة المالية تعبر عن تطلعات رأس المال المالي ومرجعيتها السوق الخالي من كل تعقيدات ما يكرس مزيدا من الاندماج للاقتصاديات السائرة في طريق النمو في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هذه التغيرات و التطورات المدعومة بالصعود القوي للأفكار الليبرالية الجديدة فرضت واقعا جديدا على الأسواق المالية من خلال تطوير أدواتها وأساليبها، وإذا كانت الاقتصاديات المتقدمة قد استطاعت التكيف و التجاوب مع هذه المتغيرات كونها طرفا

فاعلا فيها فإن الاقتصاديات السائرة في طريق النمو تشهد واقعا مغايرا باعتبارها الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي.

من جهة ثانية فإن مزاحمة الرأسمالية المالية للعملية الإنتاجية من خلال رأس المال المالي الموصوف بالطيار–الساخن المعوم؛ هذا الأخير تفوق على العمل وزاد من تسخيره لخدمة مصالحـــه ما يعبر عن تناقض بين ديناميكية التنمية التي تتطلب مدى طويل و ديناميكية رأس المال المالي المدفوعة بأطماع الأفراد في الحصول على الربح و في أقصر الآجال، فالعولمة المالية تعيد صياغة النظام المالي الدولي ليصبح عدم الاستقرار حالة عامة و يتأكد ذلك من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة مما يقتضي فهم أكثر لطبيعة الرأسمالية المعاصرة من جهة و معرفة الشروط و الأهداف للدول السائرة في طريق النمو وما يتعلق بها من خصائص اجتماعية وبالتالي فالتنمية تقتضي منهجية تمكنها من فهم الصيرورة الديناميكية للتغير الاجتماعي وليس كصيرورة ستاتيكية للحفاظ على الذات.

كما تحاول الدراسة الاقتراب من واقع الاقتصاد الجزائري و الذي لا يمكن أن يفهم إلا كامتداد للقوى التي شكلت الدولة و المجتمع في الماضي و لعل المقاربة الريعية تسمح بفهم أفضل للتنمية الجزائرية المرتبطة بإشكالية تحويل إيرادات المحروقات إلى أصول انتاجية بديلة تمكن من خلق دخل دائم للبلد يحقق الانصاف للأجيال القادمة ويعتمد ذلك على: مدى امكانية تجاوز النظام الريعي إلى نظام أساسه العمل المنتج ، في ظل هيمنة رأس المال المالي الدولي و علاقته بهذا النظام في ظل التقسيم الحالي للعمل الدولي.

إشكالية البحث :

في محاولة للإجابة على بعض التساؤلات الجوهرية للتنمية في ظل الشروط الموضوعية التي ترسمها العولمة المالية المدعومة بالثورة المعلومالية مع صعود الرأسمالية المالية و بتأسيس نيوليبرالي تفرض تحديات حقيقية على الدولة و المجتمع. ويصبح مكان القطاع المنتج سواء عـــام أو خاص في بنية الاقتصاد الوطني محل تساؤل والذي يمثل أساس قيام مشروع وطني للتنمية.
ويمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توافق مصالح رأس المال المالي في سياق العولمة المالية مع متطبات التنمية في الدول المعنية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص؟

تحت هاته الإشكالية تندرج التساؤلات التالية :

1 -ماهي التطورات الحاصلة في الفكر التنموي و مامدى تأثير ذلك على واقع التنمية؟
2 -ماهو المناخ الذي تفرضه العولمة المالية في سياق هيمنة رأس المال المالي للتنمية في الدول المعنية؟ و ماهي مكانة الدولة الوطنية في العولمة المالية؟
3 -هل أن رد فعل الدولة الجزائرية على رهانات العولمة المالية قادرعلى مواجهة فاعلي العولمة الجدد؟
4 -كيف يمكن تفسير العلاقة بين إرادة التنمية ومصالح رأس المال المالي من جهة و علاقة الدولة الريعية بهذا الأخير من جهة أخرى ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، وضعت الفرضيات التالية :

1 -عرف مفهوم التنمية و إطاره النظري تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، لذا فإن نظريات التنمية التي خلقت جدلا واسعا بالأمس لم تعد بنفس البريق اليوم.
2 -الرأسمالية الحالية هي امتداد للرأسمالية السابقة لكن في مظهر جديد تغلب عليه الصفة المالية تخلق مناخ يتميز بعدم الاستقرار. ما يعرض للخطر الدولة الوطنية سواء في المركز أو في المحيط.
3 -فرص الدول الضعيفة – ومنها الجزائر– في تحقيق التنمية في الوقت الحاضر لاتزال قائمة في ظل هيمنة رأس المال المالي .
4 -هناك تناقض بين ارادة التنمية و مصالح رأس المال المالي في حين يظهر التقاء لمصالح هذا الأخير مع مصالح الدولة الريعية تتمحور حول التقسيم الحالي للعمل الدولي.

أهمية و أهداف البحث

يمكن إدراك أهمية البحث من خلال الاهتمام الواسع الذي حضي به في عدد من المؤتمرات والتقارير والدراسات و تأكدت هذه الأهمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي فتحت مجالا واسعا للنقاش حول واقع و مستقبل الدول سواء المتقدمة أو المتأخرة في ظل هيمنة رأس المال المالي المدفوع بأطماع الافراد و الهوس بجمع الثروات.

- إن ما يدل على أهمية هذا البحث هو التحول التدريجي والمتسارع من التدويل إلى العولمة أصبحت فيه الحدود متلاشية و المسافات أقرب وبروز فاعلين جدد على ساحة الاقتصاد العالمي في ظل أممية رأس المال التي تجاوزت البعد الوطني و أصبحت المصالح هي الرباط الأوثق. ومن خلال هذا الفهم فإن قيام مشروع تنموي وطني أصبح يتطلب نقاشا وتحليلا أعمق و أدق من أجل فهم الظروف الخاصة التي تؤثر في هذا المشروع التنموي.
- كما يقتضي فهم رهانات الحاضر التطرق لوضع التشكيلة الجزائرية و الفئات المهيمنة من أجل معرفة امكانية انطلاق عملية التنمية في الجزائر بعيدا عن الارتهان بالمتغير النفطي الذي يكرس مزيد من الاندماج في منظومة العولمة التي يحكمها ويهيمن عليها منطق رأس المال العالمي.
- كما قد يساعد تبيين مدى أثر مظاهر العولمة المالية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل هيمنة رأس المال المالي العالمي في سياق العولمة المالية، في وضع إستراتيجية للتفاعل الايجابي مع الرهانات التي تفرضها العولمة و التي تمثل الشروط الموضوعية التي تتم في اطارها عملية التنمية.

قيود الدراسة:

- التخوف من إحتمال تشتت الموضوع في شقيه "التنمية" و "العولمة" بين عدة فروع من العلوم الإنسانية سواء العلوم السياسية أو علم الإجتماع وصولا إلى الإقتصاد، و الخوف من الخروج عن أدوات التحليل الإقتصادي؛

– التغير و التجدد المستمر في المعطيات المتعلقة برصد الواقع، الشيء الذي ينتج عنه صعوبة في ربط الأحداث و الممارسات و الواقع الإجرائي عموما بالتحليل النظري، خاصة في ظل الأزمة المالية 2007 – 2009 و حالة الركود الإقتصادي العالمي التي تلتها.

منهج البحث ومصادر جمع البيانات :

منهج البحث : ينطلق هذا البحث في التحليل من أرضية أفكار غير نيوكلاسيكية (شبه ماركسية)، في إطار ربط التحليل النظري الفوقي بالواقع الميداني، سعيا لإظهار حالتي التوافق أو التنافر بين الفكر و الواقع؛

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج كونه يتوافق و يمكن من فهم مشاكل التخلف في الدول النامية، كما يعطي صورة أقرب و أكثر تبريرا للواقع.

– **مصادر جمع البيانات:** للإلمام بجوانب البحث تم الاعتماد على:

- المسح المكتبي : للاطلاع على ما كتب في هذا المجال من كتب ، مجلات ، دراسات ، وملتقيات . وقد استخدمنا مجموعة من الأدوات كانت أهمها أدوات الاقتصاد القياسي والاقتصاد الكلي.
- البحث في شبكة الانترنت : بالاعتماد على محركات البحث وقواعد بيانات الهيئات والمنظمات الدولية ، ومراكز البحث التابعة للجهات الرسمية ، وهذا لتجاوز النقص الكبير في المراجع بالمكتبات الجزائرية ، والغياب المستديم للمعلومات والمعطيات التي تخص الاقتصاد الوطني .

الدراسات السابقة :

تستمد هذه الدراسة أفكارها من سلسلة بحوث و دراسات تهتم بموضوعات العولمة و التنمية، ربطا للموضوعين بالتطور الرأسمالي، و تستقي هذه الدراسة مرجعيتها من جملة أفكار لعدد من الباحثين الأكاديميين، و فيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات، التي اعتمد عليها هذا البحث:

1- **عماني لمياء : "وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية"**
تناولت الباحثة موضوع الدولة الوطنية وعلاقتها بالرأسمالية حيث بينت أن هذه العلاقة تميزت بتوظيف الدولة كأداة في خدمة المصالح الرأسمالية عبر مختلف مراحل التطور الرأسمالي وصولا إلى رأس المال المالي مرحلة العولمة، أين يقدم الخطاب النيوليبرالي كخطاب مهيمن يبرر سلوكات رأس المال العالمي. وخصت بالذكر الدولة الجزائرية كدولة حديثة تشكلت على الانقاض الاستعمارية مع تحليل نمط الدولة والطبقات المكونة للمجتمع وابراز مكانة البرجوازية الوطنية من مشروع التنمية كما تطرقت إلى بناء و طبيعة الاقتصاد الجزائري وقدمت تحليلا نقديا للأوضاع السائدة المرتبطة بالتنمية في مواجهة تحديات العولمة المالية.

2- مقالات و كتب الباحث الأكاديمي **رمزي زكي**، و الذي تناول ظاهرة العولمة المالية في عديد المناسبات خاصة كتاب "العولمة المالية" بالاضافة إلى "تدويل رأس المال" و مواضيع عديدة متعلقة بالتنمية .

3- أفكار الدكتور **رشيد بن ذيب** و التي ضمنها في عديد المقالات و الكتب و في مقدمتها الكتاب الموسوم "**L'Etat rentier en crise** " (الدولة الريعية في أزمة)، حيث اهتم فيه بأزمة الدولة الريعية الجزائرية وقدم تفسيرا شيقا لعديد المفارقات التي ميزت الاقتصاد الجزائري عبر المراحل التي عرفها، كما تناول مواضيع حساسة تتعلق بسلوك الدولة الريعية الذي يبقى التشكيلة الاجتماعية الجزائرية على حالها.

هيكلة البحث:

للتعامل مع مشكلة البحث وفق التصور السابق وبعد استعراض المقدمة العامة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول مع مراعاة ترابط أجزائه وتجانسه وتكامل الأفكار والتسلسل بحيث :

- يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والمنطلقات النظرية للتنمية، ويعد بمثابة مدخل نظري للدراسة، يحتوي على ثلاث مباحث؛ يتعرض المبحث الأول إلى ماهية التنمية والتخلف انطلاقا من مقاربة نظرية في تفسيير التخلف، وصولا للسياق المتغير للتنمية (من المفهوم الاقتصادي البحت إلى المفهوم الموسع للتنمية) . أما المبحث الثاني فيقدم ملخصا للتنظير

والممارسات المتعلقة بالتنمية (النظريات و الاستراتيجيات) باعتبارها مكونات رئيسية لقيام مشروع تنموي. ثم يتناول المبحث الثالث موضوع تمويل التنمية و الذي يأخذ أهمية بارزة في إطار الدراسة يمكن من معرفة مبررات اللجوء إلى التمويل الخارجي ويقدم نموذجا في محاولة لتفسير هذه المبررات، كما يبحث في بعض التوجهات الحديثة في تمويل التنمية (اللاوساطة المالية، تغير المناخ) ويتناول هذا المبحث كذلك أثر بعض مصادر التمويل على التشكيلات الاجتماعية- الاقتصادية في دول المحيط .

- أما الفصل الثاني فتناول العولمة المالية وديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته، ويتضمن بدوره ثلاث مباحث، يستعرض المبحث الأول الأرضية النظرية لرأس المال المالي في الاقتصاد السياسي (من خلال عرض سريع لمساهمة كل من هلفردنغ، لكسمبورغ، بوخارين و لينين)، و يسرد أهم الفترات لانتقال رأس المال المالي من التدويل إلى العولمة المالية. أما المبحث الثاني فحاول الاقتراب أكثر من مفهوم العولمة المالية في نسختها الحالية، وقدم عددا من العناصر المفسرة للظاهرة، كما تضمن عرضا لأهم مظاهر العولمة المالية و التي تظهر تحديات جدية أمام قيام مشروع تنموي. أما المبحث الثالث فتطرق لديناميكية رأس المال المالي عبر تتبع حركة هذا الأخير خلال فترات زمنية محددة وتقديم تفسير يتناسب ومقتضيات كل مرحلة و ينتهي إلى تبيان مكانة الدولة الوطنية في سياق العولمة المالية وخطاب الفكر الواحد المهيمن في هذه المرحلة.
- في حين يأتي الفصل الثالث والأخير مشخصا لواقع التنمية الجزائرية في إطار العولمة المالية بحيث يتناول المبحث الأول منه وصفا لأزمة التنمية وانعكاسها في أزمة بالفكر التنموي فسح المجال لصعود الخطاب النيوليبرالي. وتناول المبحث الثاني لمسار التجربة التنموية الجزائرية بعد الاستقلال انطلاقا من سيرورة المخططات التنموية وأهم الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري و صولا إلى الفترة الحالية، و تظهر أهمية هذا المبحث من كون أن فهم الواقع الحاضر لا يمكن أن يكون بمعزل على القرارات المتخذة في الماضي. أما المبحث الثالث و الأخير فيقع في مركز هذا البحث حيث تناول مقاربة بين العوامل الداخلية والخارجية (هيمنة الفئات الريعية داخليا و هيمنة رأس المال المالي عالميا) التي تعمق حالة التخلف في حلقة مفرغة وتعيد انتاج التخلف.

الفصل الأول :التنمية بين الإطار النظري و الممارسات

المبحث الأول : قراءة في مفهوم التخلف و التنمية

المبحث الثاني : نظريات التنمية و استراتيجياتها

المبحث الثالث : تمويل التنمية

تـــمهيـــد:

شكل النمو الاقتصادي أحد أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لعلم الاقتصاد، واستأثرت لفترات طويلة بالبحث العلمي، و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات، وتزايد الإحساس بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة تزامنا مع التغيرات الحاصلة في الوعي و الفكر، و نجاح حركات التحرر في انتزاع الاستقلال السياسي، ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، وعلى الرغم من تعدد التسميات و المصطلحات التي تطلق على هذا الجزء من العالم لاعتبارات سياسية و اجتماعية و نفسية ... فإنها لا تختلف كثيرا في جوهرها حيث أن هناك اتفاق ا حول المضمون وما زالت اليوم تطرح تحديات ورهانات كبيرة على كافة الدول النامية نظرا لتعدد أبعاد التنمية ومستوياتها.

ويحاول هذا الفصل أن يعالج تطور مفهوم التنمية عبر مختلف الأجيال بداية من المفهوم المادي الاقتصادي المحض وصولا إلى مفهوم أكثر اتساعا لعملية التنمية في ظل عدم الرضا بالمحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن التي سادت في العقدين الأخيرين ونتائجها المخيبة للآمال على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث أثبتت الدراسات أن الدول التي التزمت بهذه السياسات لم تنجح في الخروج من دائرة التخلف والتبعية فقط بل عجزت في قطع أشواط متواضعة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 2000.[1]

[1] تعهد قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المنعقدة في سبتمبر 2000 ببذل كافة الجهود لتحقيق الأهداف الثمانية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بحلول 2015، باعتبارها إطارا إنمائيا متكاملا غايته: 1.القضاء على الفقر المدقع والجوع ؛ 2.تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ؛ 3.تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛ 4. تخفيض معدل وفيات الأطفال ؛ 5.تحسين الصحة النفسانية ؛ 6.مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض) ؛ 7.كفالة الاستدامة البيئية ؛ 8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. للمزيد من التفاصيل انظر التقرير السنوي للبنك الدولي 2005عن موقع: ***www.worldbank.org***

المبحث الأول: قراءة في مفهوم التخلف و التنمية

إن الخوض في مثل هذا المجال هو محاولة متواضعة ليس لها ادعاء الإلمام بكامل عناصر الموضوع و إنما المحاولة قدر المستطاع للاقتراب من فهم طبيعة وتطور مفهوم التنمية و ما رافقه من تطورات، ولعل الأجدر في هذا المقام المرور أولا على ظاهرة التخلف باعتبارها السبب الأساسي لظهور هذا الفرع المتميز من الاقتصاد (ألا وهو اقتصاد التنمية).

المطلب الأول: المقاربة النظرية في تفسير التخلف:

خلال ما يزيد عن نصف قرن تدفق سيل من الكتابات في مجال التخلف و النمو يفوق في كمه ما كتب في عديد من فروع الدراسات الاقتصادية مجتمعة... وعلى الرغم من ذلك فإنه من السهل ملاحظة كون أن كثيرا منها تمثل تكرارا لبعضها البعض ولم تحقق الكثير نحو فهم أعمق للمشكلة وجذورها ويعود السبب في ذلك إلى كون أن معظم هذه الكتابات من جهة قام بها علماء الاقتصاد، لكن مشكلة التخلف تتعدى البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية و اجتماعية و ثقافية، ومن جهة ثانية فإن الإطار المعتمد في العديد منها هو النظرية الاقتصادية التقليدية – التي تدرس في الجامعات– حيث تأخذ الواقع الاجتماعي و السياسي كمعطى وهي نظرة لا تتفق مع مشاكل التخلف و النمو[1].

في العموم اختلف الكتاب حول الظاهرة بين موقفين [2]؛ الأول يفسر التخلف بربطه بالاستعمار والامبريالية ونهبها للأمم، في حين يرجع الطرف الآخر التخلف إلى أسباب وظروف ذاتية تخص الدول المعنية كالجغرافيا، والمناخ، والعرق، والدين، وتدني المستويين التعليمي والصحي، وارتفاع نسبة الفقر، وسوء الإدارة وفقدان الحكم الرشيد. لكن يمكن القول أنه إذا كانت تصلح مقولة أن الأسباب الخارجية مسئولة أساسًا عن خلق حالة التخلف فإن الأسباب الداخلية مسئولة كذلك عن حالة التخلف أو على الأقل عن استمرارها وإعادة إنتاج التخلف.

[1] عمرو محي الدين: **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص7، ص8.

[2] أنظر: كريستيان بالوا: **الاقتصاد الرأسمالي العالمي – المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة**، ترجمة: عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، لبنان، 1978، ص 196.

وبالتالي فمشكلة التخلف تقتضي معالجتها في إطارها التاريخي فهذه الحالة أو الظاهرة ليست ثابتة بصورة دائمة من جانب كما وأنها ليست مطلقة من الجانب الآخر. [1] بل هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية متغيرة وبنفس الوقت نسبية تقاس مقارنة بما أنجزته المجتمعات الرأسمالية من تقدم اقتصادي شامل، فالتخلف يمثل وضعا تاريخيا مقارنا، [2] لذلك يكون من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد محدد وشامل ودقيق لمعنى التخلف الاقتصادي. وعلى ذلك يمكن القول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة – دون أن ينفي ذلك خصوصية كل دولة – من أهمها:

– خضوع معظمها للاستعمار(وهي خاصية قليلا ما نجدها في الكتابات المرتبطة بالتخلف خاصة الغربية منها[3])

– مجموعة من الأوضاع غير الملائمة و المرتبطة بانخفاض مستوى متوسط الدخل [4]، و الذي يظهر في: انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني وفي استخدام قوة العمل، ارتفاع البطالة المقنعة[5] في القطاع الزراعي و الحكومي، انخفاض حجم رأس المال المتاح، بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة، التبعية للخارج، الانفجار السكاني، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء، وسيادة قيم اجتماعية ومعنوية بالية... الخ.

– خصائص مميزة لكل بلد متخلف تعكس تركيبته الاجتماعية و الثقافية و منظومة العادات والتقاليد... الخ.

---

[1] كامل بكري: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، 1986، ص10.

[2] فؤاد مرسي: **عرض لكتاب المفهوم المادي للتنمية**، مجلة النفط و التنمية، العدد الخامس، 1978، ص108–112.

[3] جلال أمين: **نظريات التنمية– علم أم مذاهب؟** – في هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. الطبعة الأولى2001، ص46.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: **التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة -جامعة الإسكندرية، 2003، ص11.

[5] البطالة المقنعة تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة نتيجة وجودها في أعمال أو وظائف يتقاضون فيها أجور لكن إسهامهم في إنتاجية اعمل تكاد تكون معدومة.

المطلب الثاني: السياق المتغير للتنمية

يعكس مفهوم التنمية التطورات التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية وما طبعها من تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، و طبيعة العلاقات مع المؤسسات الدولية وما رافقها من تطورات على الصعيد الفكري، ومن أجل تعريف التنمية يستدعي الأمر تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف يمكن عرضها كما يلي:

1 -التعريف التقليدي للتنمية:

هو المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى نهاية الستينات، تم التركيز فيه على الجوانب الاقتصادية للتنمية في إطار محاكاة مسيرة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول الغربية، على هذا الأساس عرفت التنمية انطلاقا من معيار الدخل والتي تقاس بمعل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]، وكان هناك تبرير لهذه النظرة المادية على افتراض أن التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يرافقه من تغيرات ستؤول إلى تنمية شاملة [2] و هو ما عرف بأثر التساقط [3]. ولعل نموذج **هارود – دومار**، الذي عرف جاذبية كبيرة في تلك الفترة، يمثل أحسن تمثيل هذه النظرة المادية[4].

وقد تبنت الدول النامية هذا المفهوم خلال عقدي الخمسينات و الستينات وقد استطاع بعضها أن يحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، غير أنها فشلت في توفير الحاجات الضرورية مما أثر سلبا على إنتاجية العامل وعلى تنفيذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بإحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد الموجود، وبفعل هذا القصور في المفهوم التنموي ونتائجه السلبية تمت إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال السبعينات.

---

[1] إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، دار الشروق ، الطبعة الثانية، 2001، ص13.

[2] نفس المرجع السابق، ص 14.

[3] أثر التساقط للأسفل ***"Trickle-down effect"*** وتعني أنه لابد أن تتساقط ثمرات النمو لتصل للفقراء.

[4] أنظر: موله عبد الله: **وقفة أمام " أطلال التنمية" – بين التواصل والقطيعة**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية يومي 4،5 نوفمبر 2006 المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

2 -الاقتراحات و الاجتهادات فترة السبعينات:

شهد مفهوم التنمية تغيرات جذرية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. وظهر التمييز المعروف بين النمو و التنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، أما التنمية فتتمثل في:" **تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية**"[1].

وبدأ الاهتمام بوضع استراتيجيات **التنمية الشاملة** بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، بأن تشمل الجوانب الاجتماعية كذلك، خاصة العنصر البشري. تجسد ذلك من خلال تبني البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو [2] ووضع منظمة العمل الدولية لمعيار إشباع الحاجات الأساسية غير أن هذا الأخير لم يلقى قبولا واسعا، وبالرغم من أن هذه الاجتهادات لم تؤثر كثيرا في صناع التنمية و المسئولين عنها فقد أوقدت شعلة فكرية جديدة فيما سمي في ذلك الوقت " البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة ".

3 -تطورات المفهوم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات:

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي

---

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، مرجع سابق، ص18.

[2] Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Conuntries in the Context of Economic Growth: A Joint Study, [commissioned] by the World Bank's Development Research Centre and the Institute of Development studies, University of Sussex (London: Oxford University Press, 1974).

نقلا عن جلال أمين: **نظريات التنمية- علم أم مذاهب؟** مرجع سابق، ص 53.

على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية " عقد التنمية الضائع ". فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات .أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التفاوضية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية. و على ضوء ذلك طرأت عدة تطورات على مفهوم التنمية بدءا من:

3-1 التنمية البشرية

شاع استعمال هذا المصطلح بداية من سنة 1990 من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي يعرفها على أنها :« التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس... ولها جانبين، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة...». [1]

هذا التطور الحاصل – نتيجة تزايد الخبرات المكتسبة – يعكس انتقال الفكر من " **التنمية بالبشر**" (كعنصر من عناصر الإنتاج) إلى " **التنمية من أجل البشر** " (و التي تضع الإنسان كغاية للتنمية)[2].

وبالرغم مما يحمله المفهوم من دلالات مهمة ويعكس زيادة الاهتمام بالعنصر البشري، إلا أن صياغة مؤشر التنمية البشرية **(I.D.H)** لم يكن في مستوى الطموحات فلم يزد عن إضافة مؤشرين إلى معيار معدل الزيادة في الدخل الإجمالي و هما: معدل الزيادة في عمر الإنسان عند الولادة، ومستوى التعليم.

---

[1] أورده مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية– نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص128.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عدنان وديع، التنمية و البشر– برامج التدريب عن بعد– المعهد العربي للتخطيط ، الكويت عن موقع: ***www.arab-api.org***

وهو لا يعبر بشكل فعلي عن الواقع، فمثلا يمكن أن يزيد معدل عمر الإنسان عند الـــولادة ولا يكون نتيجة تحسن معيشة الناس و إشباع حاجاتهم الأساسية، ولكن كنتيجة لمحاربة بعض الأمراض التي تصيب الأطفال عند الولادة...[1].

2-3 التنمية المستدامة:

تركز على محاولة الجمع بين عدة أبعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية ، أو ما يعرف بمثلث استدامة التنمية. وقد جاء تعريفها في تقرير " ترونتلاند " للتنمية المستدامة كما يلي: " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها"(الهيئة العالمية للبيئة والتنمية – 1987)[2].

كما عرفتها المفوضية العالمية للبيئة على أنها:" تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته .ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية."[3]

وترتبط التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، إذ أن الحرمان و الفقر يؤديان إلى استنزاف الموارد و الإضرار بالبيئة وتأكد هذا المفهوم مع انعقاد "قمة الأرض" سنة 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل[4].

ولكن هذا المفهوم خلق جدلا كبيرا حول التناقض الموجود بين الليبرالية (وهي النهج المسيطر الآن) التي تدعوا إلى الحرية الاقتصادية وعدم الاحتكام إلا لشروط السوق وبين مفهوم الاستدامة الذي يقتضي تدخل الدولة، وتغيير جوهري في الفلسفات الاجتماعية.

---

[1] جلال أمين، مرجع سابق، ص58.

[2] دوناتو رومانو: **الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية *NPEC*، سوريا.2003 ص 56 يمكن تحميل نسخة من الموقع: ***www.napcsyr.org*** (تاريخ آخر زيارة: 2005/03/15 11:46)

[3] نفس المرجع السابق، ص53.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص129.

3-3 التنمية المستقلة:

اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي و التحرير الاقتصادي في الدول النامية من كافة أشكال القيود من خلال برامج التثبيت الاقتصادي الكلي والتعديل الهيكلي، وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية، حيث بدا أن كل ما قيل في التنمية بالسابق لم يعد بنفس الأهمية اليوم[1]، والرجوع إلى مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" كان محور هذا التوجه من خلال ما عرف بتوافق واشنطن 1989[2].

وفي هذا الإطار من القطبية الأحادية ظهر اتجاه جديد حاول تفسير التخلف على أساس العلاقات الدولية التي تربط دول المركز المتقدم بدول الأطراف المتخلفة والتي تنطوي على علاقة استغلال وتبادل غير متكافئ حيث قامت محاولات جادة من خلال مساهمات كل من: سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم العيسوي،... لوضع إستراتيجية تنمية بديلة سميت **التنمية المستقلة**[3] و ذلك للتخلص من التبعية و فك الارتباط.

و يعرفها إسماعيل صبري عبد الله على أنها :« **توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية**»[4]

---

[1] روبيرتوزاغا، وجوبيند نانكاني، و أندريميت جيل: **إعادة النظر في النمو** ، التمويل و التنمية، مارس 2006 ، ص 7

[2] توافق واشنطن مجموعة من السياسات والمبادئ التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

[3] أنظر: بوقموم محمد و معيزي جزيرة: **مقاربات جديدة لتعريف التنمية – نحو تنمية مستقلة**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية يومي 4،5 نوفمبر 2006 المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة

[4] إبراهيم العيسوي: **نموذج التنمية المستقلة ــ البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول:"مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية". 20 و 21 مارس2006. بيروت. ص35.

ويرى إبراهيم العيسوي أن استقلالية التنمية و الاعتماد على الذات لا تعني العزلة أو محاولة الاكتفاء الذاتي و إنما "**اعتماد التنمية على القوى الذاتية في المجتمع بالمقام الأول ... فالقضية التي تواجه الدول النامية... بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على انجاز تنمية في الوقت ذاته**"[1].

كما يرى أنه يجب تفكيك حزمة العولمة – التي تمثل واقعا– والتعامل معها بما يخدم مصالح و أهداف التنمية، و بالتالي فهو يعيد النظر في فك الارتباط إلى مفهوم أكثر مرونة و واقعية.

3-4 الإطار الشامل للتنمية:

ظهر هذا المفهوم من خلال مبادرة البنك الدولي 1996 و تتضمن محاولة للتنمية تقوم على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي مع الهيكل الاجتماعي و البشري [2]. و ذلك بعدما اتضح الخلل في سياسات الإصلاح الاقتصادي ذات الطبيعة الانكماشية و أثارها السلبية خاصة على الجانب الاجتماعي، وتأكد هذا القصور في التصور بعد الأزمة التي عرفتها بلدان جنوب شرق آسيا. وهذا الطرح من جانب البنك الدولي كما يظهر للعديد ليس جديدا إذ سبق من قبل التركيز على كل هذه العناصر في إطار شامل للتحول المجتمعي.

4 –**المفهم الموسع للتنمية:**

حاول *Amartya Sen* أن يقارب بين الحرية و مفهوم التنمية من خلال إعطاء رؤية جديدة عن التنمية قائمة على الحرية، وهي تعكس تجربة زاوج فيها بين انتمائه لبلد من العالم الثالث (الهند) وعمله في جامعات غربية مرموقة ومن خلال علاقته ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي [3] و حسب **A.Sen**، فللتنمية هي :"**عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس** "[4] وتتضمن عملية توسيع نطاق الحرية هذه القدرة على تجنب مظاهر الحرمان من: المجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج، و التمتع بحق المشاركة السياسية... وبالتالي هذه الحريات تشمل: الحريات الاقتصادية

[1] ابراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير**، مرجع سابق، ص36.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 36.

[3] لقاء لورا والاس مع امارتيا سن: **الحرية صنو التقدم**، مجلة التمويل و التنمية، عدد سبتمبر 2004، ص4.

[4] أمارتيا صن: **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد304، مايو2004، الكويت، ص49.

والاجتماعية والسياسية والثقافية.. وغيرها. كما يربط بين الحرية و **المسؤولية** من جهة، ويؤكد على **الالتزام الاجتماعي** في ممارسة الحرية الفردية، من جهة أخرى[1].

و يؤكد على أن الحريات السياسية جزء من الحريات الإنسانية، و هي تمثل قيمة جوهرية في رفاهية الإنسان، وبالتالي فإن وجود نظام ديمقراطي هو عنصر أساسي في عملية التنمية حيث أن ممارسة الديمقراطية بطريقة فاعلة تتيح للأفراد طرح أرائهم و انشغالاتهم عن الضرورات الاقتصادية بطريقة حرة مما يساهم في صياغة قيم و معايير تؤثر في تحقيق أهداف التنمية و القضاء على الفقر، وفي هذا الإطار يرى بأن المجاعات لا تقع في ظل النظم الديمقراطية حيث تنتشر المعلومات على نحو أسرع في الدول الديمقراطية، مما يجعل استجابة الحكومات أكثر فعالية[2].

ويضع الحرية في محور عملية التنمية لسببين :

"– السبب القيمي : يمكن من فهم ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة.

– الفعالية : انجاز التنمية التطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب"[3].

وعلى العموم فقد لقي هذا التعريف قبولا كبيرا في الأوساط الأكادمية و المنظمات الدولية نظرا لاعطائه مكان جوهرية للفرد الحر في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية حيث تصبح الحرية غاية و وسيلة في نفس الوقت[4].

---

[1] مولة عبد الله: **التحكم في التبادل الحر و التنمية: حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد لتجارة العالمية – الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار– عنابة– 2008/2007 ص41.

[2] نفس المرجع السابق، ص 137.

[3] نفس المرجع السابق، ص16.

[4] للمزيد أنظر:

Jean-Luc DUBOIS et François-Régis MAHIEU : **Sen, liberté et pratiques du développement**, Revue Tiers Monde, N° 198 Avril-Juin 2009, P 245-261.

المبحث الثاني: نظريات التنمية و استراتيجياتها

المطلب الأول: نظريات التنمية:

لا يهدف هذا العرض لتقديم مفصل للنظريات ولا للانتقادات التي وجهت لها –وهي مهمة ومفيدة في سياق التحليل النظري– إذ لا يتسع المقام لذلك، بقدر ما يهدف إلى التركيز على العناصر المرتبطة بالدراسة، ومحاولة إلقاء نظرة سريعة على تطور الفكر التنموي الذي رافق نشأة و تطور مفهوم التنمية.

يحتوي الفكر التنموي على عدد معتبر من النظريات، وقد اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه أو على علاقات الإنتاج وبيئته كما قاموا ببناء النماذج الرياضية واختبروها، وهي تشمل فكر الاقتصاديين من "آدم سميث" "ريكاردو" و"ماركس" وغيرهم.

وهي تعكس عموما الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة [1]، فقد استمدت فروضها من بيئة اقتصاد صناعي ناضج أو متقدم نسبيا، فتركز اهتمامهم حول مسألة النمو في هيكل إنتاجي قائم، وبالرغم من أن هذه النظريات لم تهتم بشكل مباشر بالتنمية بالمعنى المعروف لها، إلا أنها احتوت على العديد من العناصر التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في عملية التنمية.

فمن الاقتصاديين الكلاسيك خاصة "مالتوس" و"ريكاردو" تظهر أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكاني على التنمية، ومن ماركس تظهر أهمية التكنولوجيا وأثر التغيرات في علاقات الإنتاج، ومن الاقتصاديين النيوكلاسيك وعلى رأسهم "مارشال" يمكن الاستفادة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر، ومن "شومبيتر" نحصل على الدور الهام الذي تقوم بـــه المهارات التنظيمية في عملية التنمية، ومن كينز يتأكد الدور الأساسي الذي تلعبه السياسات التدخلية للدولة في

[1] مدحت محمد العقاد: **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص115.

النشاط الاقتصادي[1]، كما أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد "كينز" على أهمية بعض المتغيرات السابقة مع تركيزهم على أهمية رأس المال ويتضح ذلك خاصة في تحليلات *Harrod – Domar*[2].

غير أن الأساس النظري لاقتصاديات التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية كما سلفت الإشارة، وظهرت نظريات حاولت التصدي مباشرة لمعالجة مشكلة التخلف تجلى ذلك في أفكار كل من نيركس ميردل هيرشمان روزنشتاين رودان روستو لبنشتين سنجر بيرو وغيرهم كثير وتركز اهتمامهم حول قضية التنمية ضمن اتجاهين:

-اتجاه أول ركز على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية

-اتجاه ثاني ركز على العوامل الأساسية التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية

ويمكن إيجاز أهمها ضمن ثلاث تيارات:

1 -**التيار المرحلي:**

يضم "**التيار المرحلي**" عددا من الكتاب ومفكري الاقتصاد الذين اعتقدوا بأن النمو يمر بمراحل خاصة المدرسة الألمانية من خلال "فريدريك ليست"، "كارل بوخر" وغيرهم، إلا أن مراحل النمو لـــ "روستو" *W.W.Rostow* تعتبر الأكثر شهرة في الفكر الاقتصادي، وقد قدم تصورا خطيا للتنمية يستند إلى التجربة التاريخية التي سارت عليها الدول المتقدمة باعتبارها النموذج الوحيد والمثالي للقضاء على التخلف و تحقيق مستوى تقدم الغرب من خلال إعادة إنتاج تجربته بحيث تمر كل المجتمعات على المراحل الخمس التالية:

- المجتمع التقليدي – الشروط المسبقة للإنطاق – مرحلة الانطلاق - السير نحو النضج – مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

---

[1] زليخة بلحناشي: **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي** ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007، ص 19.

[2] قدم الاقتصادي الأمريكي *Ray Harrod* في سنة 1939 عرضا لنموذجه للنمو والذي يتوافق مع التحليل الذي قدمه *DOMAR* سنة 1946 أنظر في: E. DOMAR: essays in the theory of economic growth, NewYork, 1957.

وتشكل مرحلتي الشروط المسبقة للانطلاق و مرحلة الانطلاق محور التصور الروستوي للتنمية[2]، ويستند إلى التكنولوجيا كمحرك للنمو فهو يركز فقط على التغيرات الكمية في قوى الإنتاج و يهمل التغيرات النوعية، غير أن القوى المنتجة تتطور ضمن إطار من علاقات الإنتاج وهو بذلك لا يظهر الاختلاف بين الأنظمة الاجتماعية وبالتالي يجرد علاقات الإنتاج من جذورها و محتواها، حيث يركز على التغيرات في السلوك و التصرفات الاجتماعية (يتحدث عن الاستهلاك) دون الاهتمام بعلاقات الملكية[3].

وبما أن التاريخ –حسب روستو– يعيد نفسه فإن الرأسمالية ليست مسؤولة عن تخلف دول العالم الثالث حيث أن التخلف هو مرحلة تمر بها مختلف المجتمعات. كما يظهر في هذا التصور المرحلي أن اللحاق بركب المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يفترض أن الدول المتخلفة توجد حاليا في بيئة و وضعية مماثلة للتي كانت عليها الدول المتقدمة عندما بدأت مسيرة النمو إلا أن الظروف الموضوعية للدول المعنية بالتنمية في الوقت الراهن مختلفة تماما[4].

2 –التيار البنيوي:

يوصف هذا التيار بكثرة وتمايز أطروحاته على اختلاف منظريه وتعدد انتماءاتهم، وهو من الصعوبة بمكان من حيث التعريف بطريقة متجانسة، ويمكن القول بأن المقاربة البنيوية تحاول التركيز على خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية من خلال الاهتمام بعناصر تتعلق بالبطالة و التضخم، وكذا حجم الأسواق والتحليل القطاعي للاقتصاد والعلاقات بين مختلف القطاعات خاصة علاقة القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، وما يرتبط بها من تعديل اقتصادي واختيار سياسات التنمية.

---

[1] Voir : W.W.Rostow : **Les étapes de la croissance économiques**, Traduit par M.J.du Rouret, Editions du Seuil, Paris, 1963.

أنظر أيضا: تيمونز روبيرتس أيمي هايت: **من الحداثة إلى العولمة – الجزء الأول** ، ترجمة: سمر الشيشكلي، سسلة عالم المعرفة، عدد 309، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، نوفمبر 2004، ص 46–53.

[2] مولة عبد الله: **التحكم في التبادل الحر و التنمية**، مرجع سابق، ص45.

[3] أجناسي ساكس: **تيارات رئيسية في علم الاقتصاد** ، ترجمة فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1979، ص100.

[4] سنتطرق لهذه الأوضاع و الظروف التي تمثل الإطار و المجال الذي تتم فيه عملية التنمية في وقت لاحق ونخص بالذكر العولمة المالية التي هي مجال الدراسة ما يفند هذا الافتراض.

وتشكل " **التيار البنيوي**" [1] حول مدرسة أمريكا اللاتينية CEPAL (*Prebisch*) والسويدية (*Myrdal*) والفرنسية (*Perroux*) والأمريكية (*Hirschman*) متميزا عن النيوكلاسيك و الكينيزيين والماركسيين، ومن أبرز إسهاماته النظر إلى اختلال التوازن على أنه تفكك وضيق حجم الأسواق [2]، وكذلك رؤيته المتشائمة تجاه إمكانية تعزيز الصادرات والتركيز على أولوية التوجه للسوق المحلي (*Singer, Lewis*)[3]، و التأكيد على الدور الإنمائي للدولة ، ودور التمويل الخارجي في التغلب على قصور الادخار الداخلي. كما بحث التيار البنيوي السببية الدائرية في علاقة ميكانيكية لتفسير التخلف من خلال الحلقة المفرغة (*R.Nurkse*) والتي تعني أن الفقر ينجب الفقر.

وعرض هذا التيار التنمية غير المتوازنة (*Hirschman*) التي تركز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف.

مقابل أنصار نظرية النمو المتوازن (*R.Nurkse*)، الذين يرون ضرورة توجيه دفعة قوية (*Rosenstein-Rodan*) لمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا. وذلك لمواجهة عقبة ضيق

---

[1] للمزيد أنظر :

Myrdal, G: **Economic theory and under-developed regions**, London: Methane & o.Ltd, 1959.

Perroux, F: **Trois outils d'analyse pour l'etude du sous – développement**, Cahiers de L.ISEA, Paris, 1958.

Prebisch, P: **The economic development of Latin America and its principal problems**, New York: The U.N. Department of Economic Affairs, 1950.

نقلا عن: محمد عدنان وديع: **مفهوم التنمية**، جسر التنمية، العدد الأول، يناير2002، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت في: **www.arab-api.org**

[2] محمد عدنان وديع، مرجع سابق.

[3] للمزيد أنظر:

Lewis, W.A: **Economic development with unlimited supplies of labor**, Manchester School, 1954.

Singer, H.W: **The distribution of gains between investing and borrowing countries**, American Economic Review, 1950.

نقلا عن: محمد عدنان وديع: **مفهوم التنمية** ، مرجع سابق.

نطاق السوق المحلي في الدول النامية، وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتوزيع قطاعي كبير في الاستثمارات من أجل السماح للسوق بأن تلعب دورها وخلق وفرات خارجية[1].

وعالج هذا التيار الازدواجية الاقتصادية أو ثنائية الاقتصاد *(A.Lewis)* من خلال التركيز على التراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي والذي يمتص الفائض من العمالة في القطاع الزراعي، وما يرتبط بذلك من تحولات هيكلية في الاقتصاد المتخلف تؤدي إلى تحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة، وفي هذا السياق تم التطرق للعلاقة المباشرة بين الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج الوطني الإجمالي *(H,CHENERY)*، و التي تعكس زيادة حصة لإنتاج الصناعي وانخفاض حصة الإنتاج الزراعي مع زيادة في الدخل الفردي بشكل متناسق مع هذه التحولات[2].

وقد تم التعرض إلى العلاقات الدولية وتأثيرها على الدول النامية وكذا تدهور حدود التبادل فيرون أن التبادل الدولي يميل إلى نشر تفاقم اختلالات التوازن. وسواء تعلق الأمر بالنمو المتوازن أو اللامتوازن فإن كلاهما يطرح مشكلة تمويل الاستثمارات اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية.

3 –**تيار العام الثالث:**

ظهر هذا التيار وازدادت أهميته في السبعينات كرد فعل على التيارات السابقة، وتزامنا مع التغيرات الدولية الحاصلة وتدويل وإجمال المشاكل، وتجذر الفكر التنموي تحت اسم " **تيار العالم الثالث**" حول مشكلات الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ واستغلال الطبقات من قبل البورجوازيات والإقطاعيات، والصراعات الاجتماعية. ونشطت في هذه الفترة كتابات تشرح أو تدين التبادل غير المتكافئ أو ترد على أفكاره *(Palloix, Amin, Emmanuel)*.

Philippe Norel: **Problèmes du développement économique**, Editions du Seuil, Paris, 1997, p38.

[2] عبد الوهاب أمين: **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة**، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000، ص53–65.

ويمكن أن نميز عدة اتجاهات [1] داخل هذا التيار، تختلف من حيث المنبع الذي تستوحي منه أفكارها، إلا أنها تجتمع في الإطار التحليلي العام المتمثل في دراسة العلاقة بين الدول المتخلفة والمتقدمة وانعكاساتها بالنسبة لكليهما، وقدمت تفسيرا للتخلف يستند إلى الأسباب الخارجية كعامل حاسم في نشأة و تطور الظاهرة، عكس التيار المرحلي و التيار البنيوي اللذان ركزا على القيود الداخلية من محدودية الادخار و الاستثمار وندرة المهارات [2]... ويستند التحليل إلى وجود نظام عالمي واحد يضم دول المركز المتقدم من جهة و دول الأطراف المتخلفة من جهة أخرى، في سياق علاقة تكرس تبعية هذه الأخيرة للأولى اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا.

وقدمت هذه المدرسة عددا من الأفكار تتفق في نقطة محورية – كافتراض رئيسي– هي إدانة الرأسمال العالمي و تحميله مسؤولية نشوء و تعمق التخلف في العالم الثالث، باعتبار أن التخلف نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية "أي أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر [3]".

وقد انتقد الفكر الراديكالي (النيوماركسي) التحليلات المهتمة بالعناصر السياسية والثقافية عوضا عن اهتمامها بصراع الطبقات. واعتبر أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال المالية بقدر ما هو استحالة استعمال الفائض الاقتصادي لأغراض إنتاجية. لأن الفائض الاقتصادي في العالم الثالث يمتصه ملاك العقار والتجار والدولة والمشاريع الأجنبية على حساب التجهيزات الإنتاجية الوطنية.

وركزت مدرسة التبعية لأمريكا اللاتينية على أن الاندماج في الرأسمالية هو العامل الحاسم في التخلف وترفض على العموم مشروع العصرنة الرأسمالي وتعرض قطيعة مع التكامل الخارجي.

---

[1] من أهمها اتجاهين:

- رافد قومي ظهر في اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية
- رافد يعتمد التحليل التاريخي كامتداد للفكر الماركسي أو ما يعرف بالنيو ماركسية.

[2] فيليب برايار و آخرون: **الامبريالية**، ترجمة :عيسى عصفور، الطبعة الأولى - منشورات عويدات، بيروت ، 1982، ص12.

[3] محمد السيد السعيد : **نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية** ، الاقتصادات العربية و تناقضات السوق و التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص111.

ويرى هذا التيار أنه في دول المحيط في النظام الرأسمالي الخاضع للتبعية التكنولوجية يتم تركيز الدخول لصالح الرأسماليين وينجم عن تشوهات قطاعية مواتية لسلع الرفاه وسلع التجهيزات [1].

ونميز بين طرحين للتبعية: الأول يرى أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع. ومن أبرز التعريفات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه ، التعريف الذي قدمه الاقتصادي البرازيلي *Dos Santos*، والذي يؤكد على أن التبعية كحالة هي ذات جذور تاريخية تعود إلى البدايات الأولى لتشكلها بالموازاة مع ظهور النظام الرأسمالي العالمي و الهيمنة الإمبريالية حيث يقول:

" نعني بالتبعية تلك الحالة التي من خلالها يكون اقتصاد بعض الدول تابعا شرطيا لتطور و توسيع الدول الأخرى، علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصادين أو أكثر وبين هذه الاقتصاديات و التجارة العالمية يفرض شكلا من أشكال التبعية عندما يكون بوسع الدول المهيمنة بسط نفوذها، بينما تكون الدول الأخرى خاضعة لهذا التوسع ..."

"By dependence we mean a situation in which the economy of certain countries conditioned by the development and expansion of another economy to which the former is subjected. The relation of interdependence between two or more economies, and between these and world trade, assumes the form of dependence when some countries (The dominant ones), can expand and can be self-sustaining, while other countries (The dependent ones), can do this only as a reflection of that expansion ... " [2]

ويفرق "دوس سانتوس" بين ثلاثة أنواع أو علاقات للتبعية [3] :

---

[1] محمد عدنان وديع: **مسرح التطورات في مؤشرات التنمية و تطوراتها– من GNP إلى HDI** ، ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق و المغرب) في ظل المستجدات المحلية و العالمية، الإسماعيلية، 24–26 سبتمبر 1996، ص238.

[2] Susane Bodenheimer: **Dependency and Imperialism -The Roots of Latin American Underdevelopment**, نقلا عن: عبد الناصر الدين جندلي: **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2005/2004، ص163

[3] يوسف عبد الله الفضيل بدرانه : **التبعية الاقتصادية وأثارها في الدول الإسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 1999، ص17.

1 -التبعية الاقتصادية: يسيطر فيها رأس المال التجاري و رأس المال المالي للدولة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاحتكارات التجارية التي يدعمها احتكار المستعمرين وأتباعهم على المناجم و المزارع؛

2 -التبعية المالية – الصناعية: وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، حيث سيطر رأس المال الكبير لدول المركز على إنتاج المواد الأولية و الزراعية في دول العالم الثالث بما أطلق عليه تنمية متجهة للخارج؛

3 -التبعية التكنولوجية – الصناعية: ترتكز على الاستثمار من خلال الشركات متعددة الجنسيات في صناعات موجهة للسوق الداخلية في البلدان المتخلفة.

أما الطرح الثاني فهو يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من الأنساق أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية. من خلال عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو كاردوسو *Fernando Cardoso*، الذي يرى أن ظاهرة التبعية هي علاقة تاريخية متغيرة وأن بناءاتها وتعبيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حالة تحول دائم. ولهذا يرفض كاردوسو وضع تعريف جامع مانع لظاهرة التبعية، ويرى أن القضية التي يجب أن تنال اهتمام الباحثين هي السعي من أجل اكتشاف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية، التي تؤدي إلى ظهور التبعية وتحليل التغيرات السلبية والإيجابية التي تطرأ على العلاقة بينهما والتي تنتج غالبا عن تناقضات للمصالح بين الطبقات الحاكمة المحلية وبين حلفائها من القوى الأجنبية[1].

وقد شملت الإسهامات المتنوعة التي قدمتها مدرسة التبعية مجموعة من القضايا الأساسية والتي تتضمن:

جاءت مساهمات أندري غاندر فرنك *Andre Gunder Frank* في نظرية التبعية من خلال أطروحاته الفكرية بشأن ظاهرة التخلف في كتابة الموسوم " **تنمية التخلف** [2]" والتي استمدها من انتقاداته لنظرية التحديث، يحاول الكشف عن العوامل الداخلية والخارجية للتخلف حيث يعطي رؤية

[1] فلاح خلف الربيعي : **مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العام الثالث** ، الحوار المتمدن، 2009/2/18 في: http://www.ahewar.org

[2] Frank, A.G : **Le Développement du sous – développement en Amérique Latine**, Maspero, 1970.

للتخلف كنتيجة لعملية النمو الرأسمالي العالمي المترتبة عن اندماج اقتصاديات الأطراف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف هذه الأخيرة. كما أن التخلف هو انعكاس طبيعي لهشاشة البنى الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية للدول التابعة، وقد توصل *A.G.Frank* إلى هذا التعريف للتخلف، بعد دراسته المستفيضة لواقع التخلف في أمريكا اللاتينية (ويعطي دولة البرازيل كأبرز مثال عما أسماه بتنمية التخلف).

وللقضاء على التخلف في البلدان النامية يرى *A.G.Frank* ضرورة وضع نظرية بديلة للتنمية في أمريكا اللاتينية، من خلال الفائض الاقتصادي الذي تنهبه دول المركز و أتباعها في دول العالم الثالث وهذا لا يتم إلا من خلال تحطيم سلسلة التبعية التي تربط دول الهامش بدول المركز و الطبقة المؤهلة لتحطيمها هي الطبقة العاملة ووسيلتها في ذلك هي الثورة.

في هذا الإطار يرى **باران بول** *Paul Baran* أن هناك أربع قطاعات رئيسية في البلدان النامية تحتكر الفائض الاقتصادي الفعلي فيما بينها وهي:

- الشركات الأجنبية (متعددة الجنسيات) التي تهيمن على إنتاج المواد الأولية
- الشركات و البنوك العاملة في قطاع التجارة
- كبار الملاك الذين يستغلون الفائض في حيازة عقارات جديدة
- حكومة بلدان العالم الثالث التي تستخدم ما تحصل عليه من فائض في حماية القوة الاجتماعية التي تعبر عنها.

أما **سمير أمين** *Samir Amin* فإنه يركز على أن كل المجتمعات المعاصرة تم احتواؤها في النظام العالمي، ولا يمكن فهم طبيعة أي بنية اجتماعية واقتصادية كوحدة في حد ذاتها معزولة عن النظام العالمي، وعليه فان كل الدول الطرفية والمركزية هي أجزاء من نفس النظام [1]. فقد ركز على فكرة " **التبادل غير المتكافيء**[2] " بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة و طبيعة العلاقة بينهما، حيث

[1] سمير أمين: **التراكم على الصعيد العالمي**، دار ابن خلدون، بيروت، 1970، ص48.

[2] تعود نظرية التبادل غير المتكافيء للمفكر الفرنسي أ. د امانويل (*Emmanuel*) في اتساع نطاق استخدام التحليلات الخاصة بدراسة التبعية كي تشمل باقي مجتمعات العالم الثالث وخصوصا في قارتي آسيا وأفريقيا.

يرى أن البناء المتواصل في النسق الرأسمالي العالمي يعارض تحديث العالم الثالث ومن ثمة يصبح من الحتمية زيادة تخلفها، حيث تتجه دول المركز نحو التقدم مقابل تخلف دول الهامش[1].

ومما سبق يمكن استنتاج أهم مبادئ مدرسة التبعية وهي:

1 -تقسيم العالم إلى دول مركز متقدم و دول هامش (محيط) نامي متخلف.
2 -تحميل دول المركز المتقدم مسؤولية تخلف دول المحيط.
3 -الاعتماد على التحليل التاريخي في تفسير أسباب ظاهرة التخلف.
4 -إتباع إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية نحو الداخل لتوفير الحاجات الأساسية مع "فك الارتباط" بدول العالم المتقدم لتصحيح العلاقة بين المركز و الأطراف و جعلها تقوم على التكافؤ لا على التفاوت و الاستغلال.

وقد نجحت مدرسة التبعية في تحويل اهتمام الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة حيث تمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف وأصبحت مصطلحات مثل: الهامش، المركز، الدول التابعة، تستخدم بصورة تفوق أحيانا مصطلحات المجتمعات التقليدية و العالم الثالث التي استخدمتها نظريات التحديث . وبالرغم من ذلك فانه يؤخذ على هذا التيار التركيز المفرط على العامل الخارجي، وحتى في حالة بعض التحليلات التي تحاول إدماج العوامل الداخلية (أطروحة *A.G.Frank* مثلا) تعتبرها كعوامل ثانوية تزيد من أثر التبعية على الدول المتخلفة.

كما أن أطروحة "فك الارتباط" (la déconnection) مع النظام الرأسمالي العالمي؛ انطلاقا من محاجة مفرطة في التجريد – وان كانت لا تخلو من تأسيس– و التي تعني العزلة عن الأسواق العالمية على منوال تجارب الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية... فهي تبقى عاجزة عن صياغة بديل واقعي وفعال للتنمية، ولم تجلب في النهاية سوى مزيدا من التهميش للاقتصاديات النامية، والنتيجة، أن هذه الاقتصاديات لم تحقق لا التنمية المتمحورة على الذات، ولا تغيير موقعها في التقسيم الدولي للعمل[2].

[1] سمير أمين: **التطور اللامتكافئ**، ترجمة: برهان غليون، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، 1985، ص113.

[2] مولة عبد الله: **التحكم في التبادل الحر و التنمية**، مرجع سابق، ص35.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية:

تعرف الإستراتيجية، بأنها "مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل، والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورا حضاريا شاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تتضمن تحقيق هذه الأهداف".[1]

و يجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشمولية بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فالإستراتيجية في أي دولة تقوم على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد الوطني ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.

و في هذا الصدد يمكن القول أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي شكلت مجموعة من البدائل للدول المتخلفة التي تبنت استراتيجيات تنموية تستند على التصنيع اعتقادا منها أن حل مشكلات التخلف والفقر، لا يكون إلا عن طريق محاكاة استراتيجيات التصنيع المطبقة في العالم المتقدم، خاصة وان طموحها كان يتضمن إقامة قاعدة إنتاجية متطورة ومتنوعة تلبي حاجات المجتمع، تسهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل وترفع من معيشة الأفراد.

في إطار ذلك فرق الفكر التنموي بين إستراتيجيتين للتصنيع على أساس طبيعة التنمية المراد إحداثها في تلك الدول المتخلفة، منها ما يحمل مضمونها التنمية المتجهة نحو الداخل وتدعى "إستراتيجية إحلال الواردات"، والأخرى ترتكز على مفهوم التنمية المتجهة نحو الخارج و التي تعرف بـــ "إستراتيجية ترقية الصادرات".[2]

ويمكن الإشارة إلى تجربة أمريكا اللاتينية التي اعتمدت في تصنيعها على نموذج إحلال الواردات من أجل خفض حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محليا بالاعتماد على الرأسمال الوطني و الأجنبي، و من أشهر التجارب التي اعتمدت هذا النموذج نجد البرازيل، الأرجنتين، المكسيك....

---

[1] مريم أحمد مصطفى وآخرون: **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص139.

[2] TEMMAR HAMID: **Une stratégie de développement dans un monde mondialise et une économique libérale**, ANNABA, 08/08/2004, P07-08.

أما النموذج الثاني فيعرف بالنموذج الموجه نحو التصدير و قد عرفته دول جنوب شرق آسيا كالتيوان و كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا... حيث تميزت بانفتاحها الكلي على السوق الدولي والاستثمار الأجنبي، و قد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي، و أعطت بعض هذه الدول مثالا ناجحا عن نمـــوذج التصنيع السريع والاندماج في الاقتصاد العالمي– رغم ما يمكن أن يقال حول الأسباب الحقيقية لنجاحه – لتفرض مكان لها في التقسيم الدولي للعمل، و رغم ما حققتـــه من نجاح في المجالات الاقتصاديـــــــة فإنـــــها لم تقض على الفقـــــــــر و الفوارق الاجتماعية و رفع مستوى المعيشة للسكان و تحقيق رفاهية الفرد.

أما الـــنموذج التنموي المستقل الـــذي اتبعته دول مثـــل الجزائر، الهند، مصر، كـــوريا، فيتنام، و يستمد مبـــادئه الأســـاسية مـــن أعمـــال: *G.D.de ,François Perroux, Hirshman Bernis*، والذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، والأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأمريكا اللاتينية، حيث أن معظم الاستثمارات الصناعيـــة موجهـــــة فـــي المرحلة الأولى نحو إنتاج سلـــع الـــتجهيز و ليس سلـــع الاستهلاك.

1 –إستراتيجية إحلال الواردات

هي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، وتمثل النموذج النمطي لمعظم تجارب التصنيع في الدول المتخلفة، والتي مع بداية استقلالها، سعت لعزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، هذا ما دفعها إلى تبني سياسة داخلية للتصنيع من خلال إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص التبعية للسوق الدولية. ويمكن القول أنها تركز على إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. و على ذلك فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [1]، و هي تعتمد في ذلك على وسيلتين أساسيتين[2]:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف : **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص310.

[2] راجيش شاندرا: **التصنيع و التنمية في العالم الثالث**، ترجمة: محمد محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، 1994، ص94.

- الحماية الجمركية من خلال رفع قيمة التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة.
- حصص الواردات بوضع شروط كمية لتراخيص الاستيراد الخاصة بالبضائع المنتجة محليا والاكتفاء باستيراد البضائع التي تكمل الإنتاج الوطني.

وتمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي و تواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض. و توفير الدولة مظلة من الحماية لهذه الصناعات تكون كافية لتحقيق تنافسية سعرية للمنتجات المحلية من ناحية، و ضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى.

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال و لم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير و في نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطية و الإنتاجية [1]، و تتميز هذه الصناعات بالآتي :

1. كثافة استخدام رأس المال؛
2. أهمية وفرات الحجم الكبير؛
3. كبر حجم المشروع؛
4. تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
5. الحاجة إلى العمالة الفنية و الماهرة؛
6. الحاجة إلى كوادر إدارية و تنظيمية عالية المهارة و الخبرة.

و يضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسيطية (مثل البتروكيمياويات والحديد و الصلب) كثيرا ما يكون متواضعا. وكذلك فإن نجاح الصناعات الإنتاجية (مثل الآلات والمعدات) يعتمد على التخصص و تقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التعدد

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 342.

الكثير في الأصناف و الأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل و يطيل من فترة التدريب على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج.[1]

يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات و بالنمط الذي أشرنا إليه سابقا آثار هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها هذه الإستراتيجية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: أدت هذه الإستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع، فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، و شجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون كثيفة رأس المال؛

ثانيا: ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، و تشوه هيكل النفقات و عدم كفاءة قطاع الأعمال، و تبديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية و عدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة، و الذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج؛[2]

ثالثا: تدهور جودة السلع المنتجة، و ذلك لغياب المنافسة الأجنبية، و من ثم عدم وجود أي دافع للمنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة و النوعية و الحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك؛[3]

رابعا: تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، في عقد الثمانيات، شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط و برامج التنمية الاقتصادية؛

---

[1] محمد محروسي إسماعيل: **اقتصاديات الصناعة و التضييع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 47.

[2] عبد الله موساوي: **مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 – 1999**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص 18.

[3] محمد محروسي اسماعيل، مرجع سابق، ص 52.

خامسا: الفشل في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت، بالعكس، مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات، و أكثر من ذلك خدمات و فوائد الديون الخارجية)؛

سادسا: لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي " *FMI*"، لطلب المعونة و المشورة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال شروطه و املاءاته حول النهج الاقتصادي و تحرير الاقتصاد و تنشيط قوى السوق و فتح المجال للقطاع الخاص و ضرورة تراجع القطاع العام. [1]

سابعا: إن نتيجة هذا النمط من التصنيع هو ظهور ما يسمى بـ **فخ تعويض الاستيراد** Import substitution Trap، والذي يتولد مباشرة عن تركيز هذه الإستراتيجية على العمليات الإنتاجية النهائية Final Stage، والتي تصبح معتمدة على استيراد مستلزماتها عبر الزمن، وبالتالي يزيد من اقتطاع الإيرادات الأجنبية للحصول عليها، مما يؤثر سلبا على وضع ميـــزان المدفوعات ويعرقل جهود التنمية الاقتصادية المرجوة[2].

2 إستراتيجية ترقية الصادرات

أمام النكبات و الأزمات التي جرتها إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (إستراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدول النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة و أهمية تغيير نمط هذه الإستراتيجية، للتوجه إلى السوق الخارجي العالمي. و بعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدول لإستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية، أو المرتكزة على سياسة التصدير.

و أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات إلى دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل جذري على هذه الإستراتيجية بهدف الاهتمام بالتصدير.

---

[1] عبد الله موساوي، مرجع سابق، ص 19.

[2] هوشيار معروف : **دراسات في التنمية الاقتصادية – استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي** ، أطروحات فكرية وحالات دراسية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص47.

ومن الدول التي أدخلت هذه التعديلات فـــي الإستراتيجية فـــي منتصف الستينـــات: الأرجنتين والبرازيـــــل و كولومبيا ثم المكسيك. و قد اشتملت الإصلاحات على:

1. منح إعانات ضخمة متنوعة للمنتجين للتصدير؛
2. تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة ؛
3. تعديل أسعار الصرف؛
4. عدم وضع قيود على أنواع السلع التي ستنتج أو الوسائل التي ستستعمل.

و يلاحظ أن تعديل إستراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الواردات، و من أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

و على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية و الوسطية فإن سياسة التصنيع من أجل الخارج- ترقية الصادرات- تقوم على اختيار عدد معين من الصناعات، الهدف منها تحقيق معـــدلات عالية في التجارة الخارجية كما ونوعا، والتركيز على الأسواق الخارجية التي تتوفر فيها فرص تصدير المنتجات المحلية، هذه الإستراتيجية من شأنها منح الدول المتخلفة العديد من المزايا والمنافع نذكر منها:[1]

أ – يسمح التصدير بتخصيص أمثل للموارد بناء على الميزة النسبية، و هذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلعة معينة، فتتحول الدول المتخلفة من مصدرة للمنتجات الأولية التي تعاني من تدهور التبادل الدولي غير العادل، إلى مصدرة للمنتجات الصناعية التي تشتقها من المواد الأولية المتوفرة لها؛

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 47-53.

ب – التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير و هذا العامل هام جدا بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة مثل دول الشرق الأقصى[1]؛

جـ – زيادة متحصل الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية، و خاصة التجارة الخارجية، و ليس من خلال الاستدانة، و ما تولده من مواد ذاتية من الصرف الأجنبي يخفض من مديونية هذه الدول؛

د – تساهم هذه الإستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، و هو ما يساعد هذه الدول على التقدم في صناعات التصدير، و الحصول على المزيد من المعلومات و التطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية، استجابة للتنافس الدولي، مما يدفع الاقتصاد المتخلف إلى الاهتمام بنوعية وجودة المنتجات.

هـ – تتيح هذه الإستراتيجية مزيد من فرص العمل في الاقتصاديات المتخلفة كثيفة الموارد البشرية، خاصة وأنها تتصف بانخفاض تكلفة الأجور، التي تعد عامل جذب هام للاستثمار الأجنبي.

و – تؤدي إلى تنويع الاقتصاد من خلال خلق صناعات جديدة موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى رفع حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي والدخل الوطني بصفة عامة تمكن البلد من تمويل عملية التنمية.

غير أن محاولة الدول المتخلفة تطبيق إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير، اصطدمت بعراقيل وحواجز داخلية وخارجية، حيث قوبلت منتجاتها بمظلة من الحماية من طرف الدول المتقدمة، تمثلت في الرسوم الجمركية والقيود الإدارية بمختلف صورها (حصص الاستيراد، مقتضيات الجودة والصحة)، فضلا عن مختلف الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول المتخلفة في تنمية الصادرات الصناعية كأسعار الصرف المغالى بها، والتي شكلت عقبات وعوامل

[1] محمد محروسي اسماعيل، مرجع سابق، ص57.

إحباط للصادرات من خلال خلق مرتكزات الاحتكار في تلك الدول، مما أثر سلبا في نوعية الإنتاج وأسعاره أيضا، إلى جانب المنافسة الشديدة في السوق الدولية.[1]

فيما عدا بعض النجاحات التي حققتها إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير فقد أدى فشل الاستراتيجيات إلى العديد من النتائج والآثار السلبية ما أدى بالكثير من الدول إلى التراجع عن تلك الاستراتيجيات و التوجه نحو إستراتيجية التصدير ، وفي حين نجحت دول جنوب شرق آسيا بفضل هذه الإستراتيجية بفرض مكان لها في الاقتصاد العالمي بقيت الدول النامية الأخرى لا تساهم إلا بصادراتها من المواد الأولية الذي طالما شكل ميزة أساسية لتخلفها و لم تسهم في توسيع السوق المحلي، وحتى الانتاج الضعيف الذي تحقق في بعض الأحيان ظل من حيث النوع والحجم والموصفات رهينا للطلب الخارجي ومرونته وبالتالي أعادت هذه الإستراتيجية إدماج البلدان المتخلفة في شبكة العلاقات الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي في ظل أوضاع غير متكافئة [2]، كما أنه بالرغم من تطوير بعض الصناعات الثقيلة في بعض الدول المتخلفة الباهظة التكاليف إلا أنها لم تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات التي استثمرت فيها الأموال، كما لم تعمل على تقليل ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج، بل زادت من حدة تبعيته من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي لها، والحصول على التقنية المستوردة من الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي الاختلالات الهيكلية بالداخل بين القطاعات الإنتاجية، وتفاقم الضغوط التضخمية، وزيادة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية نتيجة التركيز على تنمية القطاع الحديث وتهميش القطاع التقليدي- الزراعي- ... إلخ.[3]

وفي ظل وجود عوائق عديدة، مستمرة وخاصة تجعل من الاقتصاديا ت المتخلفة غير قادرة على تبني نمط معين (إحلال الواردات، ترقية الصادرات)، فإن الواقع الراهن لتطبيق النمطين يؤكد على أن التنمية الصناعية، تبدأ عادة باعتماد إستراتيجية إحلال الواردات من خلال تطوير صناعات

---

[1] سعد حسين فتح الله : **التنمية المستقلة – المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج – دراسة مقارنة في أقطار مختلفة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص51.

[2] رمزي زكي: **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص45.

[3] سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص55.

إحلالية، يتم تحويلها في مرحلة لاحقة إلى صناعات تصديرية كما حدث لصناعة المنسوجات في باكستان وصناعة الأقمشة في الهند، حيث حققا تقدما ملموس في مجال تصدير السلع الاستهلاكية.[1]

إن انجاز سياسات فعالة في مجال تعويض الاستيراد وترقية الصادرات يتطلب القيام بأبحاث تفصيلية تتناول العوامل- الداخلية والخارجية- التي تشكل مصدر نجاحها، حيث تستطيع تلك العوامل تغيير وتوجيه الإنتاج والاستهلاك، بما يضمن في الأخير توفير أسواق كافية للصناعات الناشئة والموجهة، كما أنه لا بد على الدول المتخلفة أن تنظر إلى تعويض الاستيراد وتشجيع الصادرات كنمطين معا وفي سياسات متكاملة بشكل متزامن من خلال عملية التصنيع وحسب متطلبات التنمية ولا ينظر إليهما كبديل عن أحد منهما.[2]

3 إستراتيجية الصناعات المصنعة

تعتبر إستراتيجية *G.D.DE BERNIS* حول الصناعات المصنعة التي طبقتها الجزائر خلال مرحلة الستينات، امتداد لنظرية أقطاب النمو التي قدمها *F.Perroux* حيث يؤكد هذا الأخير في دراسته للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللـــحظة الزمنية وفي كل مكان، وعلى هذا الأساس قام بتقديم نظرية **أقطاب النمو** التي مفادها أن يتم تركيز الجهود والاستثمارات من خلال وحدات إنتاجية "تكون كبيرة نسبيا، تولد دفعا معتبرا على محيطها ، و لديها قدرة عالية على الابتكار و تنتمي في النهاية إلى قطاع متنام" [3]. تستقطب حولها مجموعة من الصناعات و الأنشطة الإنتاجية، ويتوفر لها سوق واسعة، وتتمتع بآثار تحريضية كبيرة، و يرى أن التنمية في الدول المعنية يجب أن يرافقها تغيرات ذهنية و اجتماعية تمكن من تحقيق أثر هذه الأقطاب.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص50.

[2] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص53.

[3] أنظر:

D.G .de Bernis : **Les industries industrialisantes et les options algériennes,** Tiers-Monde., tome 12 n°47, 1971, pp 545-563.

وتعتبر الأعمال التي قام بها *DE BERNIS* كمحاولة لتوسيع نظرية أقطاب النمو، حيث يرى أن صناعات السلع الرأسمالية هي التي يجب أن يتم تطويرها في البداية لتجنب الانسداد الناجم عن سياسات تشجيع الصادرات أو سياسات إحلال الواردات

و يعرف *De Bernis* الصناعات المحركة (الرائدة) [1] على أنها صناعات "تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي و الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية ". وتشمل هذه الصناعات وسائل الإنتاج (صناعات التجهيز، الآلات، المحركات...الخ)، فروع الصناعات الكيميائية الرئيسية (المخصبات، الكيمياء الصناعية ... الخ) والصناعات الاستخراجية والطاقوية[2].

و هذه الصناعات المصنعة عرفت فيما بعد بأنها "الوظيفة الاقتصادية القاعدية و التي تدفع محيطها المشخص و المحدد تاريخيا إلى ملء منتظم، أو تغيير هيكلي، لمصفوفة التبادل الصناعي وتحويل دوال الإنتاج". و قد تم اختيار الصناعات الثقيلة على أساس أن :

1- تأثيراتها المحركة (أو الدافعة) هي أكبر و تظهر بأسرع مما تظهر تأثيرات الصناعات الأخرى.

2- ميلها إلى ملء (تعتيم) مصفوفة التبادل الصناعي هو أقوى و يحقق الشرط الأساسي للتنمية و هو الاندماج.

و هذه الصناعات، حسب *De Bernis* على عكس الصناعات الأخرى (صناعات السلع الاستهلاكية) قادرة على إعادة هيكلة الاقتصاد الموجه للخارج من خلال خلق علاقة قوية مع الزراعة عن طريق تحديثها و رفع مستوى معيشة السكان من جهة و إنتاج وسائل الإنتاج للصناعات الخفيفة من جهة أخرى.

---

1 فيما يخص أوربا، يرى *De Bernis* الفحم الحجري كان هو الصناعة المحركة في القرن الثامن عشر، و الحديد و الصلب بعد ذلك في القرن التاسع عشر.

[2] كربالي بغداد، حمداني محمد : استراتيجيات **و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم انسانية، العدد45- شتاء 2010 في الموقع: WWW.ULUM.NL

وتطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم وتوفر الأصول مالية والسوق الموسعة بناء قطاع عمومي رائد وكذا القيام بإصلاحات في القطاع الزراعي ، لكي يمكن إطلاق سيرورة التصنيع لأنها[1] :

I- صناعة جد مكثفة من حيث رأس المال و بالتالي تتطلب استيراد وسائل الإنتاج، وهو ما يتوافق مع اقتصاد موجه (مخطط) حيث أن العلاقات الضرورية بين مختلف القطاعات يجب أن تنشأ خارج معايير و سياسات اقتصاد السوق (أين يكون الربح هو هدف رأس المال الخاص) وذلك بسبب غياب الحافز لتحقيق مثل هذه الإستراتيجية.

II- صناعة كبيرة الحجم، تحتاج إلى سوق محلي واسع، وذلك لضمان الفعالية والذي يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد و بالأخص قطاع الفلاحة لكي يمكن تحرير الطلب المحلي الواسع من جهة و رفع الإنتاج الفلاحي من جهة أخرى.

المبحث الثالث: تمـــويل الـــتنمية

تطرح قضية التمويل كأحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية التي تقتضي البحث عن مصادر كفيلة بتوفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية، و التي تعني بالدرجة الأولى تمويل الاستثمار المنتج [2] والذي يسمح بتكوين طاقات إنتاجية ويكون فيها رأس المال معرفا بالمفهوم الحديث الواسع على أنه لا يتضمن رأس المال المادي فقط بل يشمل رأس المال البشري أيضا. ومن هنا تبرز الأهمية القصوى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة.

يعرف التمويل على أنه "توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية وتخصيصها لها، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو لتكوين رؤوس الأموال الجديدة وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات. أما من الناحية النقدية البحتة فيقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير

[1] عبد الله منصوري: **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح** – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2005-2006، ص244.

[2] Philippe Norel : **Problèmes du développement économique**, op.cité, p62

الموارد التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة" [1]. وباختصار فإن تمويل التنمية يعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2].

وعلى ضوء مفهوم التمويل فإن قيمة ما يتعين إنفاقه على تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة (قيمة الاستثمار الوطني) هي التي تحدد الموارد التمويلية المطلوبة. بإجراء تقديرات تفصيلية لاحتياجات كل قطاع من الاستثمار، ثم تقدير إمكانات التمويل المحلي و الفرق بينهما يحدد حجم التمويل المطلوب تدبيره [3]. على أن يؤخذ في الاعتبار عند تقرير الإنفاق الاستثماري والموارد التمويلية المطلوبة أسعار المواد، السلع والخدمات اللازمة لإنتاج سلع وخدمات الاستثمار.

وقد تناول الاقتصاديون و الأدبيات المتخصصة بإسهاب موضوع التمويل في الدول النامية، ولافتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال فإن ذلك يعوق عملية التنمية بسبب القوى الدائرية المفرغة، فبالنسبة لـــ " **نركس**"، يمثل تراكم رأس المال المتغير المحوري في عملية تجاوز التخلف و من ثم، في تحقيق التنمية؛ وتستدعي أولا كسر الدائرة المفرغة التي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك [4]. وهكذا تبدو عملية التنمية ــ الضرورية لتجاوز

---

[1] محمد بشير علية : **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والتسيير، بيروت، لبنان، 1995، ص 127 نقلا عن: جبار محفوظ وآخرون: **إستراتيجية اللاوساطة كنموذج تمويلي معاصر– دراسة حالة تونس**، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية– يومي:21و22 نوفمبر 2006.

[2] السبتي وسيلة: تمويل **التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـــة محمد خيضر بسكـــرة، الجزائر، 2005، ص 8.

[3] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص187.

[4] براهمية أمال و سلايمية ظريفة : **التعجيل بالتغيير – تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** ، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية– يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006.

هذه " الحلقات المفرغة" ــ بمثابة "وعد للتمويل"(promesse de financement): فزيادة الدخل ستزيد الاستثمار وبالتالي، زيادة و تنويع الإنتاج..[1]

يتحدد حجم الاستثمارات اللازمة بالمقدرة على الادخار بما يزيد عن 10% من الدخل الوطني (شرط الانطلاق عند "روستو *Rostow*")[2] للوصول بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي أين يرتبط معدل النمو المضمون (يساوي s/v في العرض الذي قدمه *Harrod*[3]) في الاقتصاد بالقدرة على تجنيد الادخار وتحويله إلى استثمار من جهة، وفعالية استخدام رأس المال من جهة ثانية.

وقد تطرق عدد من الأدبيات الحديثة للعلاقة بين القطاع التمويلي و النمو الاقتصادي، من خلال دراسة الفروقات في الهيكل المالي (تمويل مباشر و غير مباشر) ومدى تطوره و ارتباط ذلك بالنمو الاقتصادي، كما عالجت بعض الدراسات قضايا متعلقة **بـــ" التحـــرير و الكبـــح المـــالي"** répression et libéralisation financière حيث ركزت في هذا الصدد "مدرسة الكبت المالي" [4] من خلال أعمال *Mckinnon* و *Show* عن وجود أثر سلبي لكبح المدخرات على الاستثمار، ويؤكدون على ضرورة تحرير معدل الفائدة مما يؤدي إلى تحفيز الادخار و الاستثمار وما لذلك من أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مقابل نظرة أخرى يتبناها *Reynoso* و *Dornbusch*[5] ترى عدم وجود دلائل كافية على أن مستوى عالي من الادخار يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو، ولا أن معدل فائدة مرتفع يعطي استثمار أكثر فعالية، بل و أكثر من هذا فقد أشارا إلى وجود حالات رافق الكبح المالي فيها نمو قوي مع استخدام الدولة للادخار من أجل تمويل استثمارات في قطاعات تجلب العملة الصعبة ويقدمان كمثال على ذلك: تايوان، كوريا الجنوبية...الخ.

---

[1] Elsa Assidon: **Les théories économiques du développement**, Editions La Découverte, Paris, 2002, p 11

[2] W.W.Rostow : **Les étapes de la croissance économiques**, op.cité, p19.

[3] حيث s هو الميل الميل المتوسط للادخار و v هو مقلوب الإنتاجية الحدية لرأس المال – أنظر:

Eric Bosserelle : **croissance et fluctuations**, éditions Dalloz, Paris, 1994, P93.

[4] Voir : McKinnon, R : **Money and Capital in Economic Development**, Washington, DC: Brooking Institute, 1973.

Shaw, E (1973), Financial Deepening in Economic Growth, New York: Oxford University Press.

نقلا عن: وليد عبد مولاه، دور القطاع التمويلي في التنمية، جسر التنمية، العدد الخامس و الثمانون، يوليو/تموز 2009، السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت في: http://www.arab-api.org

[5] Voir : DORNBUSCH. R : **Devaluation, Money and Non Traded Goods**, American Economic Review. 1973

و بصفة عامة تعاني الدول النامية من مشكلة التراكم الرأسمالي، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في الارتفاع بمعدلات الاستثمار، ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف تستمد الدولة الأموال اللازمة لدفع عملية التنمية ؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال؟ لا شك أن الدول النامية تحصل على حاجاتها إلى الأموال من مصدرين رئيسيين هما : المصادر الداخلية والمصادر الخارجية

المطلب الأول: مبررات التمويل الخارجي ونموذج الفجوتين:

1 مبررات التمويل الخارجي

تجد الحاجة للاقتراض الخارجي مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة. أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. والذي يطلق عليه عادة اسم **فجوة الموارد المحلية** . في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض[1]:

الخيار الأول – هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

الخيار الثاني – هو أن يعمل المجتمع على تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

الخيار الثالث–هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يتم تحديد معدل معين من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع

[1] رمزي زكي: **الديون والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،مصر، 1985، ص19.

سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها). والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية. فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادرته خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات خلال هذه الفترة لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم **فجوة التجارة الخارجية**[1].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الاعتماد على الموارد المحلية لتحقيق التنمية، أو الاعتماد الكلي على الموارد الأجنبية في اقتصاد مفتوح هو تصور لحالتين غير قابلتين للتطبيق الواقعي، فمهما نجحت الدول المتخلفة في تعبئة مواردها المحلية فإن فجوة الموارد المحلية و ما يقابلها من فجوة التجارة الخارجية تظل موجودة وتصبح تغطيتها قيدا على إمكانيات تحقيق معدل النمو المستهدف[2].

2 –نموذج الفجوتين

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية. ومن هذه النماذج **نموذج الفجوتين**[3] وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين.

إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج هي أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، والعكس صحيح.

---

[1] Igram Jeams : **International économie,** second édition, John Willy and sons, 1986, p498.

[2] ميساء وليد أحمد عبادي: **القروض الأجنبية و دورها في التنمية الاقتصادية المحلي** ة، جامعة النجاح، نابس،فلسطين، 2001، ص48.

[3] رمزي زكي: **الديون والتنمية**، مرجع سابق، ص23.

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي إذا تمت بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار؛ أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لابد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي.

و كذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

و من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كمايلي:[1]

$$Y + M = C + I + X \ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث Y : الناتج المحلي M : الواردات C : الاستهلاك I : الاستثمار X : الصادرات

و من هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن:

$$Y = C + I + X - M \ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و بما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستعمل في الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S)، فإن:

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و من المعادلتين (1) و(3) نستنتج أن:

$$I = S + M - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

[1] علي عبد الغني مهرة: **الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية مع ايلاء أهمية خاصة للديون الخارجية المستحقة على سورية و بلدان الوطن العربي**، دكتوراه غير منشورة جامعة دمشق، 1996، ص 2، 3.

وتظهر زيادة الوردات عن الصادرات في صورة عجز في الميزان التجاري وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال الأجنبي (F) أي أن:

$$M - X = F \ldots\ldots \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

و منه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على الشكل التالي:

$$I - S = M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

و هذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها. وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الاستثمار–الادخار المحلي) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.

و لكن ليس شرطا أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة(الادخار، الاستثمار، الصادرات والوردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعدم التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها.

و طبقا لنموذج الفجوتين فإنه إذا تم تحديد معدل معين للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلا إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الاستثمار–الادخار المحلي) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين، وبالتالي يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل العجز في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات.

ويقوم التحليل السابق على فرضية [1] أن الإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية يكون في حدود ضيقة جدا، فالنقص الذي يحدث في الموارد المحلية عند تحديد مستوى معين للنمو، يمكن التعويض عنه باللجوء إلى الموارد الأجنبية ولكن العكس غير صحيح. بمعنى أن العجز الذي يحدث في الموارد الأجنبية، عند تحديد مستوى معين للنمو لا يمكن التعويض عنه باللجوء إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، بسبب ضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وبالأخص في الأجل القصير والمتوسط [2]. ومن ناحية أخرى فإنه وإن أمكن فرض زيادة المدخرات المحلية عن طريق تخفيض الاستهلاك الوطني حتى يتعادل مع معدل الاستثمار الوطني المطلوب، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد الأجنبية المطلوبة؛ أي أن إلغاء فجوة الموارد المحلية لا يلغي فجوة التجارة الخارجية، بل العكس هو أن تمويل فجوة التجارة الخارجية بالحصول على موارد أجنبية هو الذي يلغي فجوة الموارد المحلية[3].

المطب الثاني: التوجهات الحديثة و تمويل التنمية:

حظي موضوع تمويل التنمية باهتمام بالغ على المستوى الدولي و ذلك على إثر إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، الذي يتضمن التعاون الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية، وانعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تناول قضية تمويل التنمية [4] والمنعقد بمونتيري في المكسيك 2002، مؤكدا على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لقضية تمويل التنمية، وقد أدت العديد من التحولات العالمية التي ظهرت خلال الفترة الأخيرة إلى تحديات وفرص مرتبطة بتمويل التنمية وفي مقدمتها وكأحد أبرز هذه التحولات:

---

[1]–علي عبد الغني مهرة : **الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية**، أطروحة الدكتوراه، ، سوريا، 1996، ص09.

[2] فضيلة جنوحات .ح : **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص21.

[3] بوقموم محمد (2010)، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، ص37.

[4] الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري– المكسيك، آذار/مارس 2002.

1 -اللا وساطة المالية

في سياق العولمة المالية ظهر شكل جديد للتمويل يعرف بـــ"اللاوساطة المالية" والذي يعني تحول نمط التمويل من الشكل غير المباشر (التمويل بالوساطة) أين تلعب البنوك دورها بجمع المدخرات من الجمهور بسعر فائدة محدد وتقرضها مرة أخرى بسعر فائدة أعلى، وهذا لتغطية مصاريف التسيير وتحقيق أرباح من وراء ذلك، إلى تمويل مباشر حيث يتم تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق الأوراق المالية و التي عرفت بعملية التوريق، أي "تحويل مبالغ من القروض التابعة لمؤسسات متخصصة إلى أدوات مالية يمكن تداولها، إذ تباع بعد ذلك في الأسواق المالية للمستثمرين حيث يمكن الاستعانة في ذلك بخبير أو بيت سمسرة"[1].

ومنه أصبح لأي مؤسسة الحق في توريق قروضها، حيث تباع وتشترى في الأسواق المالية. كما يمكنها إصدار أوراق مالية لتغطية احتياجاتها التمويلية. كل ذلك عرف بتمويل الاقتصاد عن طريق الأدوات المالية لأنه يحقق عائد أكبر للمستثمر وتكلفة رأسمال أقل بالنسبة للمؤسسة، إذ مست هذه الظاهرة العديد من الدول النامية التي أثقلت الديون الخارجية كاهلها. فبعد ازدياد مخاطر عدم التسديد في بداية الثمانينات عمدت البنوك الدائنة إلى تحويل بعض تلك الديون إلى أدوات مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية أو تحويلها إلى مساهمات في الشركات المخصوصة، حيث بيعت تلك الديون بأقل من قيمتها الاسمية حسب درجة المخاطر.

2 -تغير المناخ

لابد أيضا من الإشارة إلى التحولات الأخرى من تغير في المناخ و الاحتباس الحراري والتقلب في أسعار المواد الأساسية، لا يعني ذلك أن بعض هذه التحولات حديثة الظهور ولكن زيادة الوعي بآثار هذه الأخيرة تجسد بشكل ملفت للانتباه في السنوات القليلة الماضية حيث أصبحت تدرج ضمن اعتبارات التنمية.

---

[1] عماني لمياء: **العولمة المالية آثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2004، ص65.

وفيما يخص تغير المناخ فقد أدى إلى تفاقم التحديات أمام التنمية في الدول المعنية، مما يؤدي إلى تحويل الموارد عن برامج التنمية. في هذا الصدد يجب التذكير أن مساهمة الدول النامية في الإحترار العالمي يبقى ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة في حين أنها مضطرة لدفع الجزء الأكبر من ثمن تغير المناخ حيث أنها الأكثر عرضة لأضرار ومخاطر تغير المناخ بما يقارب 80%[1] نظرا للتأثير بالغ الأثر للتغير المناخي على قطاعي الزراعة والسياحة وأهمية كل منهما في اقتصاديات الدول النامية.

تذهب الموارد التمويلية إلى نوعين من الإنفاقات المرتبطة بتغير المناخ: تمويل التخفيف من تأثير المناخ وموارد التكيف مع المناخ ونظرا لكون التكنولوجيات المتوافقة مع البيئة ومنخفضة الكربون عادة ما تكون كثيفة الاستخدام لرأس المال فإن تكاليف التخفيف تكون أكبر من تكاليف التكيف في حين أن هذه الأخيرة والتي كثيرا ما تلجأ الدول إليها نظرا لانخفاضها مقارنة بالأولى [2] تكون ذات أثر محلي في الغالب، أما عن الجهود الحالية في مجال تمويل التغير في المناخ فإنها تدور حول آلية التنمية النظيفة الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير في المناخ من خلال محاولة إيجاد أداة مستندة للسوق – رغم أن فكرة عقلانية السوق أثبتت عدم صحتها في هذا المجال بالذات – من خلال أسواق مكافحة إنبعاثات الكربون بإصدار أوراق يتم تداولها في الأسواق المالية. بالإضافة إلى بعض الوعود من الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها بتقديم موارد للدول النامية الأكثر تضررا. وتبقى هذه الجهود عموما غير كافية لسد الفجوة في تمويل المناخ مما يتطلب استخدام أدوات مبتكرة و أكثر كفاءة و إصلاح لأسواق الكربون. وأمام قصور المساعدات الإنمائية التي من المفترض أن تتضمن تمويل مواجهة التغير في المناخ، يبقى ما هو متاح أمام الدول النامية في الوقت الحاضر حسب رأي اقتصاديي صندوق النقد الدولي هو القيام بجملة من الإجراءات التي من شأنها أن تخفض من أثار تغير المناخ في هذه الدول من خلال العمل على المحافظة على الغابات، وامتصاص

[1] Voir : Kirk Hamilton et Marianne Fay : **Un changement de climat pour le développement**, Finances & Développement, Fonds Monétaire International, décembre 2009, p10.

[2] في هذا الصدد تشير بعض التقديرات التقريبية إلى أن زيادة تراكيز الغازات الدفيئة يؤدي إلى تكلفة كلية لتغير المناخ من 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي, بينما تكلفة التكيف تكون ممثلة من 2-5% من الناتج المحلي الجمالي العالمي أنظر: بنجامين جنز و آخرون: **دفع ثمن التغيير في المناخ**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس 2008، ص29.

كربون التربة (تحويل CO_2 من الجو إلى التربة)... في حين تتهرب الدول الرأسمالية المصنعة من مسؤوليتها في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري و التغير في المناخ الذي تدفع ثمنه الدول النامية، فأي حل لأي معادلة؟

المطلب الثالث: آثار التمويل الخارجي على عملية التنمية

عادة ما يتم التطرق لقضية التمويل عند عدم كفاية الموارد المحلية مما يستدعي اللجوء إلى موارد خارجية وما يجب الإشارة إليه هنا هو التأكيد على ضرورة أن يفهم تمويل التنمية ليس كعملية ميكانيكية بحتة تهدف إلى توفير موارد يتم إنفاقها على مشاريع؛ بل كصيرورة تتم ضمن إطار من علاقات الإنتاج، وما يجب التساؤل عنه في هذه المرحلة هو: أي الفئات الاجتماعية قادرة على تحمل أعباء التنمية أو المساهمة في تحقيق التنمية؟ وما يظهر بشكل عام في الدول المتخلفة هو ضعف الطبقة البرجوازية في الكثير منها أو أنها غير موجودة، فإنه يتم اللجوء إما لريع المحروقات في حالة الدول المصدرة للنفط أو الاستدانة في حالة نقص المصادر اللازمة للتمويل في ظل نقص التدفقات من الاستثمار الأجنبي والمساعدات. ويتناول هذا العرض بشيء من التفصيل العناصر السابقة بغية توضيح أثر مصادر التمويل على التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية في الدول النامية.

1 -الريع وتمويل التنمية

يضع تحليل تمويل التنمية الاقتصادية انطلاقا من مفهوم الريوع أرضية الاقتصاد السياسي كتفسير أساسي لعدم تحول الدول النامية إلى دول صاعدة، بالرغم من الموارد الكبيرة، مع توسع الاقتصاد الريعي منذ نصف قرن، بحيث أضحى الميزة الرئيسية لاقتصاديات الدول العربية[1] وتكمن الإشكالية في كيفية تملك وإدارة هذا الريع واستخدامه لمصلحة المجتمع والتقدم التقني والعلمي.

ما يظهر أنه بالرغم من الموارد الهامة التي يوفرها الريع كمصدر محتمل لتمويل التنمية، لكنه بقي يشل أو يعقم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل يمكن حتى القول أن الصراعات بغية السيطرة على مصادر الريع تكاثرت خلال القرن العشرين، إضافة إلى العنف والتوتر داخل

[1] جورج قرم: **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي** ، لموند دبوماتيك، أفريل 2010 ، في الموقع: www.georgescorm.com

المجتمعات العربية. وقد جعل انفجار أسعار النفط من الدول المنتجة له مراكز ريعية رئيسة؛ كما فاقم من ارتهان الاقتصاديات النفطية تجاه هذا الريع وتقلباته.

ففي فترات معينة شهدت هذه الدول تدفقات مالية ضخمة رافقت تطور أسعار المحروقات مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية تعرف بـــ"**الفائض البترولي**" وهو: "الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية ومجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه [1] (طاقة استيعابية منخفضة) في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة... وهو يتأتى من تصدير ثروة طبيعية غير متجددة كأصل إنتاجي غير قابل للتعويض وهو لا يعبر عن إنتاج حقيقي بل اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد". بعبارة أخرى يعني ذلك مشكلة العجز عن تحويل الفوائض المالية إلى رأس مال عيني في إطار سياسة تنموية واضحة تؤدي إلى تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

وتصبح الفوائض المتراكمة في شكل احتياطات كبيرة من الصرف هدف للدول الرأسمالية المتقدمة و التي تعمل على استقطابها بمختلف الوسائل، حيث يتم توجيه هذه الفوائض المالية للأسواق و المصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي وإعادة إنتاجه في الدول الرأسمالية ومناطق أخرى من العالم أو ما يسمى بإعادة **تدوير الفوائض النفطية**، وهو ما يكرس مزيدا من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ما يزيد من مخاطر **التآكل للريع البترولي** بسبب التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط. بالإضافة إلى مخاطر مرتبطة بالصراع الدولي والأزمات الدولية من احتمالات المصادرة و التجميد.

وفي ظل هذه المخاطر وتراكم الفوائض المالية الناتجة عن تصدير المحروقات مع عدم قدرة الاقتصاديات المنتجة على استيعابها يطرح التساؤل حول الجدوى من تواصل الإنتاج (وربما زيادته والتوسع في البحث عن آبار جديدة) وهو ما يتناقض مع منطق التنمية المستدامة الذي يقضي بالحفاظ على الموارد خدمة لمصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] **الطاقة الاستيعابية** تعرف بقدرة اقتصاد دولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.

غير أن المشكلة أبعد من ذلك والتي تظهر من الكتابات التقليدية للريع؛ حيث أنه عند ريكاردو وماركس[1]، "فإن ربط الريع بمشروع التنمية الاقتصادية، هو مفارقة في حد ذاته. إذ أن مالك الأرض لا يساهم في صيرورة التراكم بل على العكس يضايقها باستقطاعه لجزء من الفائض الاقتصادي"[2]. ووفقا للنموذج النظري البحت فإن الريع هو ثالث مكونات الثروة بعد كل من الأجر و الربح وهو يعني نمط اقتطاع و استخدام جزء من الفائض الاقتصادي ما يجعل من المالكين العقاريين كمستهلكين للسلع الكمالية.

ولفهم الريع البترولي يفرق بين الدولة الريعية والدولة الإقطاعية أين يفترض وجود آلية داخلية لخلق القيمة على خلاف الأولى حيث يبرر طبيعة المصدر الخارجي للريع والذي لا يرتبط بتكلفة عناصر الإنتاج و العمل المحليين، ويعتبر أساسا تحويلا ماليا من الخارج. فالثروات في حالة الدولة الريعية غير قابلة لإعادة الإنتاج بينما في حالة الدولة الإقطاعية هي قابلة لإعادة الإنتاج. وبهذا فان نموذج الدولة الإقطاعية يحتوي على بذرة تجاوزه بينما نموذج الدولة الريعية هو نموذج يتسم بالانسداد.

كما أن الريع البترولي وفقا لهذا المعنى أدى إلى خلق اقتصاد توزيعي يتطلب وسائل مالية متزايدة. مما يعني تشوه التنمية الاقتصادية، من جراء الاستخدام الذي خضع له الريع كما أن زوال الدولة الريعية لن يتم إلا عند نفاد الريع الذي تعيد إنتاج ذاتها على أساسه. و من الناحية الاقتصادية فإن التسهيلات التي يوفرها الريع هي ذاتها التي تمنع من إجراء الضبط الاقتصادي حسب قوانين السوق.

[1] للمزيد حول مفهوم الريع لدى ريكارد و ماركس، وأثاره على التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية . انظر :
BENIDIB. R: **Hydrocarbons, Rent and the Algerian growth strategy**, Glasgow University. 1988.

[2] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات...**، مرجع سابق، ص 252.

2 من سد للفجوة المحلية إلى أزمة مديونية

تعتبر أزمة المديونية [1] العالمية من أبرز التحديات التي تواجه الدول المتخلفة في مسيرتها الإنمائية الاقتصادية وخصوصا في ميدان تمويل التنمية، إذ لم تقتصر فقط على المشكلة الاقتصـــادية أو المالية فحسب، وإنما تؤثر على الخيارات الاجتماعية والسياسية على حد سواء ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها، وفي نفس الوقت فهي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة.

ونظرا لعجز الأنظمة الاقتصادية بالبلاد المتخلفة في مواجهة تحدى تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن والذي انعكس في فجوة الموارد المحلية ذلك أن التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السائدة فيـــها، لم تكن قادرة أو راغبة – بحكم طبيعتها – على مواجهة تحدي تعبئة الفائض الاقتصادي، فقد وجدت الدول المتخلفة نفسها مضطرة للحصول على موارد خارجية لسد هذه الفجوة، فسارت على طريق الاستدانة لمحاولة تحقيق معادلة صعبة، طرفها الأول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية وطرفها الثاني هو سداد هذه الديون والفوائد. تزامنا مع الدعوة التي تضمنها الفكر التنموي التقليدي، والذي كان له بالغ الأثر في تلك التوجهات و في سياسات الدول. وهو الفكر الذي روج لمقولة نقص المدخرات بتلك البلاد وحتمية اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعه.

من جهة ثانية توافق ذلك مع الوفرة المالية في السوق الدولية وهي ظاهرة تعبر في جوهرها عن وجود أزمة في رأس المال المالي، فمع انخفاض الطلب على المدخرات المحلية بالمراكز الرأسمالية الصناعية بسبب ضعف الميل للاستثمار لتدهور معدل الربح، ومع قدرة الرأسمالية العالمية على إعادة

---

[1] **أزمة المديونية** هي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تعقيدا منذ بداية السبعينيات تزامنا مع أزمة النظام النقدي وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة. فقد شهدت الدول المتخلفة عدة أزمات عمقت من أزمة المديونية كأزمة النمو والعجز في ميزان المدفوعات وأزمة التضخم، فضلا عن سوء توظيف القروض، وهروب رؤوس ا لأموال للخارج، والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، وآثار الركود التضخمي السائد في الدول الرأسمالية .أنظر في هذا الشأن:

محمد ولد عبد الدائم: **أسباب الديون**، مجلة الديون العربية هموم وقيود، مجلة إلكترونية، السنة الثالثة، شبكة الجزيرة نت، 2002/4/30، ص 1–9.

تدوير الفوائض النفطية، تراكمت أحجام هائلة من السيولة بالبنوك التجارية وفي سوق ما يسمى باليوردولار، ما أدى إلى سهولة الحصول على القروض الخارجية[1].

ونظرا لسهولة الاقتراض وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي فقد سارعت البلاد المتخلفة إلى الحصول على القروض بشكل مفرط؛ ما أدى إلى أزمة الديون الخارجية المستحقة على العالم الثالـــث، ومالها من أبعاد خطيرة لعل أهمها أن أعباء خدمة هذه الديون أصبحت تستحوذ على نسب كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات، وتناقص القدرة الذاتية لهذه البـــــلاد على الاستيـــراد، وتدهور سعر الصرف، والانخفاض المستمر في حجم التدفق الصافي للموارد المقترضة (أي القروض الجديدة مطروحا منها أعباء خدمة الدين) في ظل عدم وجود إستراتيجية تنموية واضحة ومنها غياب سياسات لإدارة الدين الخارجي بالإضافة إلى الفساد الإداري و تهريب رؤوس الأموال...الخ.

وتصاعدت أخيرا شكوى البلاد المدينة من ضغوط الدائنين وتعمق الوعي بأبعاد المشكلة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية حاضرا ومستقبلا؛ فالتدفقات التي كانت ينظر إليها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية بمساهمتها في توفير عنصر« رأس المال » أصبحت أعباؤها اليوم تمثل عائقا من أهم عوائق التنمية والاستقرار الاقتصادي وما يترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعية، ومن الملاحظ أن الكثير من هذه الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، بل وأكثر من ذلك إمكانية استبدال ديونها بأصول إنتاجية؛ مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها: تجارية، مالية وتكنولوجية[2].

---

[1] رمزي زكي: **البحث عن حل يدافع عن البلاد المدينة – مشروع صياغة لرؤية عربية**، ورقة مقدمة للندوة حول: المديونية في الوطن العربي، القاهرة، 22 –27 فبراير 1992، ص 120.

[2] تظهر التبعية للدول الرأسمالية على صعيد التبعية التجارية حيث يتحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية . بالإضافة إلى التبعية المالية، إذ يعود مصدر هذه التبعية إلى حاجة الدول المتخلفة إلى المصادر المالية لتمويل برامجها الإنمائية، فضلا عن اندماج مؤسسات الدول المتخلفة في النظام الرأسمالي الدولي. أما التبعية التكنولوجية، حيث أصبحت الأصول الإنتاجية للدول المتخلفة عرضة للمبادلة بالمديونية، أي مقايضة الديون بحقوق الملكية في المشاريع التي تملكها هذه البلدان باعتبار أن مشكلة المديونية هي مسألة إفلاس وليس نقص في السيولة . يضاف إلى ذلك كله إشكاليات تفاقم نسبة الفقر التي

أما على صعيد المبادرات والإجراءات الدولية المتخذة من قبل الدول الدائنة أو المنظمات المالية الدولية فإن العديد منها استهدف التخفيف من أعباء المديونية الخارجية لكل دولة بمفردها مقابل فرض مجموعة من الإجراءات الصارمة التي سرعان ما تفقد أهميتها؛ وتتفاقم الأزمة بشكل أخطر مما سبق. ومن هذه المقترحات للأطراف الدائنة عند القيام بجدولة الديون مثلا خطة بيكر ومبادرة برادي وخطة ميازاوا واقتراح ميتران، مقايضات الدين بالأسهم، طريقة تبادل المستحقات، مقابل تطبيق برامج إصلاح اقتصادي، تشرف عليها المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن تجارب هذه الدول أثبتت فشل تلك الإجراءات المتبعة للتخفيف من أزمة المديونية انطلاقا من إعادة جدولة الديون وصولا إلى جميع المبادرات التي اقترحت تأجيل الـــسداد أو التخفيف من حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية. على الرغم من إتباع العديد من البلدان المدينة برامج تصحيح اقتصادي قاسية، انعكست أثارها سلبا على مستويات معيشة المواطنين. رغم ذلك فإن الأزمة لا تزال قائمة؛ إذ لا يزال العديد من البلدان المدينة يعاني من زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو. ولهذا ظهر العديد من المبادرات التي تمثل وجهة نظـــر الـــمدينين، حول إنشاء نادي للمدينين مقابل "نادي باريس" و "نادي لندن" أو مقترح كوبا... وما يميزها أنها مبادرات غالبا ما لا يؤخذ بها، وأنها محلية أو إقليمية، ولم تستطع البلدان النامية الوصول إلى صيغة موحدة تدافع عن مصلحتها.

وفي ظل استمرار هذه الأوضاع الحرجة في الدول المدينة يقتضي تجاوز الأزمة التأكيد على أن يكون الهدف هو : حماية الاستقلال الوطني والاقتصادي وحماية جهود التنمية من شبح الديون، وهو ما يتطلب أن تشتمل خطة العمل على محاولة تقليص فجوة الموارد المحلية من خلال تعبئة الفائض الاقتصادي، و بذل الجهود اللازمة للتخفيف من أثر المديونية على برامج التنمية خاصة الجانب الاجتماعي وتكثيف جهود الدول المدينة و توحيدها للوصول إلى حلول أكثر ملائمة لهذه الدول. من جانب آخر لابد من إدراك آثار التمويل على التنمية ومن ثم آثاره على التشكيلات

تترتب على أزمة المديونية وسبل معالجتها، وكذلك الحال بالنسبة لارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الآثار . تطرقت العديد من البحوث لهذا الموضوع أنظر من بينها:

– عبد الله رمضان الكندري: **الدول النامية وأزمة الديون الخارجية** ، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد 26 ، القاهرة، 1987

الاقتصادية– الاجتماعية في البلاد المتخلفة والذي يقتضي فهمه كسيرورة تتم في إطار من علاقات الإنتاج و ليس كعملية ميكانيكية؛ بحيث يسمح بتمويل الاستثمارات الوطنية للتحقيق التراكم الذاتي دون أن يؤدي إلى عبء إضافي يعرقل مسيرة التنمية.

خلاصة الفصل

حاول هذا الفصل أن يشمل عددا من الجوانب الأساسية المتعلقة بقضية التنمية سواء الإطا ر النظري كما الممارسات والخيارات المتعلقة بها تزامنا مع التطورات الحاصلة في الفكر و الواقع من أجل رؤية أوضح مفادها أن فهم عملية التنمية لا يمكن أن يتم إلا في إطار تاريخي مجتمعي يمكن من تحليل ومعرفة طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في وسط التشكيلات الاجتماعية التي تعكس حالة التخلف من جهة، ومعرفة الشروط الموضوعية التي تمثل الإطار الذي تتم فيه عملية التنمية حسب طبيعة المرحلة وعلاقة ذلك بالتشكيلات الاجتماعية المحيطية محل الدراسة لذا فإن سرد مفـــاهيم التنمية و/أو التخلف خارج هذا الإطار يفرغ هذه الأخيرة من محتوياتها. وإلقاء نظرة على التطور الحاصل في الفكر يظهر أن مفهوم التنمية يبدو كمفهوم ديناميكي (غير ستاتيكي) يقتضي تطورا على صعيد الممارسة يمكن من إدراك واحتواء مختلف التطورات على الصعيد المحلي كما على الصعيد العالمي.

كما أن ترجمة هذا المفهوم النظري للتنمية إلى مشروع حقيقي تعترضه بعض العراقيل الجادة عند التطبيق ما يفرض عددا من التساؤلات حول الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالنمو الـــــمتوازن أو اللامتوازن، التركيز على الزراعة أو الصناعة، تسيير الموارد البشرية، توفير الموارد اللازمة لإحقاق مشروع التنمية؛ على أن هذا الأخير (تمويل التنمية) يعتبر نقطة البدء، خاصة في ظل عدم كفاية الموارد المحلية، إذ يقتضي عدم اختصاره في عملية ميكانيكية مفادها توفير الموارد و إنفاقها باسم التنمية، بل الانتباه إلى أثر هذه المصادر التمويلية على التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية في دول المحيط، خاصة في ظل الظروف التي ترسمها الرأسمالية المالية كنظام معولم.

الفصل الثاني : العولمة المالية ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته

المبحث الأول: رأس المال المالي من التدويل إلى العولمة

المبحث الثاني: قراءة في مفهوم العولمة المالية بين العوامل المفسرة و المظاهر

المبحث الثالث: ديناميكية العولمة المالية و مكانة الدولة الوطنية

تمهيد:

يهدف هذا العرض إلى محاولة فهم طبيعة الرأسمالية المعاصرة و تطوراتها باعتبارها نظاما معولما و الذي يمكن من معرفة الحدود التي ترسمها هذه الأخيرة للنظام الاقتصادي العالمي والذي تتم في إطاره عملية التنمية.

هذا النظام الاقتصادي العالمي عادة ما يطلق عليه مصطلح "العولمة" أو "الكوكبة" وهي تعبر عن ظاهرة تاريخية متعددة الجوانب و الأبعاد، ما يزيد من صعوبة إيجاد مفهوم محدد لها بالرغم من كثرة الذين يتعرضون للظاهرة، فقد لقيت من الاهتمام ما يظهر في كثرة الأدبيات التي صيغت حولها وهي بذلك تذكر بمصطلح التنمية الذي لقي اهتماما مشابها في فترة سابقة، وهما أيضا عرضة للمشاحنات الأيديولوجية، فبين مدح و ذم تصبح مهمة استنباط الحقائق و الوقائع أكثر صعوبة، غير أن الموضوعية تقتضي أن يفهم هذا النظام كما هو حقيقة و ليس كما يريد أن يراه البعض بغير تجميل و لا تقبيح.

وفي سياق محاولة الاقتراب من فهم هذا النظام؛ يمكن التطرق لبعض المقاربات الشائعة حول ظاهرة العولمة؛ بدء من الرأي الذي يقدمها على أنها "تلاقي الأسواق"(بمفهوم T.Levitt)[1]، أي: عولمة الأسواق المختلفة (سوق السلع والخدمات، سوق الرساميل، سوق العمل)؛ ما يعطي للفضاء العالمي صورة وحدة متجانسة، ويتم التعبير عن هذا التلاقي بمصطلحات مثل: "القرية العالمية" أو "الجزيرة العالمية"... وهو تعريف يقدم صورة مجردة و اقرب ما يكون إلى الطوباوية. لكن حقيقة النظام العالمي كما هو موجود فعليا مخالف لذلك كما يرى "رمزي زكي" حيث يعرف العولمة بأنها:"المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية، باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال» [2] إذ يركز هذا التعريف على التوسع العالمي للسوق في

[1] Voir : Robert Boyer : **« Globalisation » Quatre définitions pour un mot fétiche**, in : Ouvrage collectif Mondialisation au-delà des mythes, Editions Casbah, Alger, 1997, p 15.

[2] رمزي زكي: **الطريق إلى سياتل ــ آثار العولمة.. وأوهام الجري وراء السراب**، مجلة النهج، العدد 57، السنة 16، 2000، ص7.

بعديها (سوق السلع، وسوق الرساميل) بينما تقف الحدود السياسية دون قيام سوق عمل عالمية فعلية، ما يعبر عن واقع سوق عمل مبتور في حالة قطع [1] ويؤدي هذا الوضع حسب "سمير أمين" لنشوء ظاهرة الاستقطاب (التي يعرفها كمجموعة ظواهر اقتصادية واجتماعية تتجلى في تفاقم مستمر للفجوة بين بلدان الرأسمالية المتقدمة من جانب وبلدان العالم الثالث من الجانب الآخر، وتشمل جوانب عديدة مثل التفاوت التكنولوجي وغيره من أشكال عدم التكافؤ [2]) ولذا فهو يرى أن " الرأسمالية القائمة فعلا هي بالضرورة استقطابية على صعيد عالمي،..."[3]

وعليه فإن العولمة هي ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى تبرز ضمن سياق التطور للنظام الرأسمالي العالمي[4]، وهي قديمة في مضمونها، جديدة في مظاهرها. ومهما كان من اختلاف حول بدأ الظاهرة[5] فإن هناك شبه إجماع على أن تكثف مشهدها كان مع نهاية الحرب الباردة و بداية عهد القطبية الأحادية الذي تم صياغة قوانينه في ما يعرف "بتوافق واشنطن" لتصبح مؤسستي بريتن وودز و المنظمة العالمية للتجارة و الشركات المتعدية الجنسية أدوات فاعلة في إرساء قواعد هذا النظام أين يصبح قانون السوق هو الحكم وفقا للمبدأ الداروينيي "اصطفاء الأنواع و البقاء للأصلح" ما انعكس في هوة ما فتأت تزداد اتساعا بين الفقراء و الأغنياء ليتشكل عالم " **مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء** "[6] و في ظل المصالح التي تجمع أصحاب رؤوس الأموال ظهر ما أطلق عليه

---

[1] على خلاف سوق السلع وسوق رأس المال فإن حركة انتقال العمالة محدودة جدا، للمزيد أنظر:

- عبد الأمير السعد: **إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 1999.

[2] سمير أمين: **في مواجهة أزمة عصرنا**، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربي. القاهرة، بيروت، 1997، ص13/ بتصرف.

[3] سمير أمين: **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** ، ترجمة: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفرابي، ط 1، بيروت، لبنان، 2003، ص240.

[4] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 137.

[5] يرجع البعض بداية العولمة إلى النزعة الفطرية للإنسان للتوسع ,وآخرون إلى التحولات التقني ة الكبرى وهناك من يرى أنها مرتبطة بالتدويل كمرحلة متقدمة في سياق تاريخي.

[6] هاراد شومان وآخرون: **فخ العولمة – الاعتداء على الديموقراطية و الرفاهية** ، ترجمة عدنان عبسي علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، عدد 238، أكتوبر 1998، الكويت، ص 38.

هانس- بيتر مارتن- هاراد شومان "**أممية رأس المال**" بعيدا عن الانتماءات و القوميات و هي أممية قائمة على أساس الحصول على الأرباح و في أقصر الآجال[1].

في هذا السياق فإن الرأسمالية المعاصرة هي تطور تاريخي لنمط الإنتاج الرأسمالي بدءا من ممارسات الرأسماليةِ التجارية أين ترتبط الثروة بالمعادن النفيسة و الإجراءات الحمائية التي مارستها الدولة في تلك الفترة، ثم رأسمالية صناعية فتحت أفاقها الثورة الصناعية من خلال ابتكارات وتطوير في التقنيات لعل من أهمها الآلة البخارية التي فتحت أفاق إنتاج غير مسبوق مدفوع برغبة غير محدودة في تحقيق أقصى ربح، ومع نزوع الرأسمالية للاحتكار وما رافقها من تركز الأموال في يد فئة قليلة ظهر تزاوج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي و تشكل رأس المال المالي ولعدة أسباب – سيتم التطرق لها لاحقا- تجاوز حدوده الوطنية مستغلا الفرصة التي أتاحتها التكنولوجيا و ثورة المعلومات، و بتأسيس ليبرالي مما سمح بالانطلاق من التدويل إلى ما بعد التدويل أو العولمة المالية.

المبحث الأول: رأس المال المالي الدولي

المطلب الأول: أرضية نظرية لرأس المال المالي

لفهم ديناميكية العولمة المالية لابد من الرجوع إلى النظريات الاقتصادية و تنظيرات الاقتصاد السياسي حول الظاهرة والتي تناولت تدويل رأس المال المعبر في عمقه عن تصدير لرأس المال بداية من القرن العشرين، أين ساد رأس المال المالي وتجاوزه لحدوده الوطنية لأسباب عديدة أطرتها تنظيرات الاقتصاد السياسي التي استشرفت عولمة مالية في الأفق ، في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية و ما تلاها إلى مرحلة رأسمالية العولمة .

1- رودولف هلفردنج *R . Hilferding* من خلال كتاب (رأس المال الدولي 1910) والذي حاول فيه أن يقدم تفسيرا علميا للظواهر المصاحبة لتطور الرأسمالية ذات الميل للاحتكار فيتطرق لرأس المال

1 نفس المرجع السابق، ص182.

المالي و تركزه من خلال إحلال الاحتكارات الكبرى محل المنافسة مع زيادة الترابط بين رأس المال البنكي و رأس المال الصناعي[1] .

فدرس العلاقة بين البنوك التجارية و الصناعة و كذلك علاقة البنوك و سوق الأوراق المالية بحيث تكون هذه الأخيرة تحت سيطرة البنوك كما تطرق إلى تصدير رأس المال في إطار علاقة الانسداد بين بحث الاحتكارات عن معدلات التوظيف العالية وفائض رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم ويكون الحل من خلال تصدير رأس المال للحصول على ربحية أعلى مما هو متاح في الداخل، مع الإشارة الواضحة إلى أن تصدير رأس المال " ظاهرة لا تنفصل عن تطور الرأسمالية" وهي ليست نتيجة الاحتكارات و إنما تتم تحت ضغطها[2].

وربط هلفردنج تدويل رأس المال بقانون " إتجاه معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل"[3] أي إمكانية توظيف رؤوس الأموال محليا بمعدلات أدنى للربح مقارنة بتوظيفها في الخارج و عادة ما يتم تصدير رأس المال كضرورة في النظام الرأسمالي عبر الإمبريالية.

2- روزا لوكسمبورغ *Luxemburg Rosa* من خلال كتاب (تراكم رأس المال)[4] سنة 1913 وفي ظل تحليل تناقضات النظام الرأسمالي، حيث تشير إلى أن فائض الإنتاج أصبح من غير الممكن تصريفه داخل الاقتصاد ، وعلى هذا المستوى ينشأ عدم التوازن و تبحث مشكلة فائض الإنتاج عن حلول لها خارج الاقتصاد الوطني وفي (بيئات غير رأسمالية).

بالتالي فإن مشكلة فائض الإنتاج وأزمات الرأسمالية المصاحبة وجدا منفذا من خلال الأسواق الخارجية لتصريف الفائض و تأمين متطلبات إعادة الإنتاج في ظل امبريالية تجعل من المناطق غير الرأسماليةِ مناطق تبادلية تلعب دور متمم لـلاستهلاك في هذا السياق تظهر العلاقة بين تصدير رأس

---

[1] Voir: Rudolf Hilferding : **Le Capital financier**, 1910, sur: www.marxists.org/francais/hilferding/1910/lcp/index.htm (2011/05/16)

[2] زكي رمزي: **العولمة المالية- الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص19-20.

[3] يتجه معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل – حسب ماركس- في النظام الرأسمالي بسبب زيادة التركيب العضوي لرأس المال أي نسبة رأس المال الثابت إلى إجمالي رأس المال.

[4] Rosa Luxemburg : **L'accumulation du capital I Contribution à l'explication économique de impérialisme**, 1913, sur : http://www.uqac.ca (2011/05/16)

المـــال و الإمبريالية، من خلال التوسع العالمي للرأسمالية في إطار العلاقة بين تشكيلات المركز وتشكيلات المحيط و توسع الأسواق بتحلل الأوساط ما قبل الرأسمالية[1].

3- نيكولاي بوخارين *N. Bukharine*: من خلال كتاب (الاقتصاد العالمي والإمبريالية) سنة 1915، تميز تحليله بصفة العالمية، منطلقا من فكرة اعتبار الاقتصاد العالمي، من خلال سوق عالمي للسلع وآخر لرؤوس الأموال.

سوق عالمي للسلع منشؤه التخصص و تقسيم العمل بين صناعة وزراعة وسوق عالمي لرؤوس الأموال من أجل تدويل رأس المال البنكي لتمويل الصناعة. وقد تم تداول مقولة رأس المال المالي على صعيد عالمي من خلال الاحتكارات العالمية في إشارة إلى الشركات متعددة الجنسيات. بهذا فإن تصدير رأس المال يأتي في سياق الحد من مفعول " قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل" إضافة إلى كون تصدير رأس المال يدعم و يرافق عملية تصدير السلع[2].

كما لاحظ زيادة توظيف رؤوس الأموال المصرفية في الصناعة بحيث تصبح الصناعة مرتبطة أكثر فأكثر بالبنوك التي تمولها برؤوس الأموال "هكذا يندمج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي فيتولد نمط من رأس المال يعرف باسم رأس المال المالي" [3] ويظهر ميل إلى تجميع المشاريع للاندماج في تروستات لضمان عدم تضارب المصالح في ظل إدارة المصرف ليعمم ذلك على مختلف فروع صناعة البلد ويتدعم ذلك بسلطة الدولة التي تسهم في تحقيق مطالب المصارف والتروستات وهو ما أطلق عليه رأسمالية الدولة الاحتكارية[4].

---

[1] سمير أمين: **التطور اللامتكافيء**، مرجع سابق، ص 136.

[2] عبد الأمير السعد(2007): **الاقتصاد العالمي– قضايا راهنة**، مركز البحوث العربية و الإقليمية، ص77.

[3] بوخارين وبريوبراجنسكي: **ألف باء الشيوعية** ، كتب عربية ، ص 122 – في: www.kotobarabia.com (مكتبة إلكترونية).

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 123، 124.

وقد تضمن تحليله إشارة قوية الصلة بالعولمة المالية على الوجه الحالي و التي تتعلق بتكامل الأسواق المالية العالمية و ميل معدل الربح وأسعار الفائدة إلى التعادل على الصعيد العالمي [1].

4- **لينـــــــين *V.I. lenin*:** في كتاب (الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) سنة 1916، وقد استعار لينين مهندس الثورة البلشفية أفكاره حول الإمبريالية من أفكار كل من هوبسون وهلفردنغ[2]. ففي تعريفه للإمبريالية، يقول لينين:

"إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية واحتكارات القوى المهيمنة، يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية من الأهمية وتقسيم العالم بين التروستات. و هي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى قد أكتمل".

"Imperialism is capitalism in that stage of development at which the dominance of monopolies and finance capital is established; in which the export of capital has acquired pronounced importance; in which the division of the world among the international trusts has begun; in which the division of all territories of the globe among the biggest capitalist powers has been completed"[3]

فحسب تعريفه للإمبريالية، يرى لينين أن الرأسمالية الاحتكارية هي مرادف للإمبريالية التي تشكل ذروة تطور النظام الرأسمالي. و هي – في اعتقاده– ناتجة عن أربعة عوامل، كما يلي[4]:

1 -تركيز الإنتاج في اتحادات أو كارتلات أو نقابات أو تروستات.

2 -التنافس على المواد الأولية الخام.

---

[1] KENNETH J TARBUCK (Ed): **The Accumulation of Capital - Rosa Luxemburg and N. Bukharine** , Translated by : RUDOLF WICHMANN, Monthly review press, NEW YORK and LONDON, 1972, p-p, 238-269.

[2] إسماعيل صبري مقلد: **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، حول تصميم نظرية عامة للعلاقات الدولية** (المحاو لات، الإمكانات، الصعوبات)، الكويت، 1982، ص13.

[3] V.I. Lenin, Imperialism : **The Highest Stage of Capitalism**, Australia : Resistance Books Publishers, 1999, P92.

[4] James O'Connor : **The Meaning of Economic Imperialism**, in : Michael Smith and others (eds), Perspectives on World Politics, G.B. The Open University, 1981, P 279.

3 -تطور الأوليجاركيات المصرفية.

4 -تحول الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد من خلال الصراع حول مناطق نفوذ للمصلحة الاقتصادية أين يستغل فيه الأغنياء و الأقوياء الفقراء و الضعفاء.

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في خلق الظروف المواتية للقوى الاستعمارية لبسط سياستها التوسعية و نفوذها على مستعمراتها لتفسح المجال واسعا لنشوب الصراعات و اندلاع الحروب فيما بينها. و هي نتيجة حتمية و منطقية لسياسات القوى الاستعمارية. ففي رأي لينين أن الإمبريالية هي ناتجة عن الحاجة في تصدير رأس المال إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤدي معه إلى توسيع نفوذ النظام الرأسمالي و سيطرته عالميا

إضافة إلى النتائج السابقة يتحدث عن أولوية تصدير رأس المال على تصدير السلع بالرغم من أن تصدير رأس المال ساعد على تويسع نطاق الصادرات السلعية. كما توصل إلى حقيقتين [1]:

– تحول الدول الرأسمالية الامبريالية إلى دول ريعية تعيش إلى حد ما على عوائد رؤوس الأموال الموظفة في الخارج مما يكسي (الطابع الطفيلي) للرأسمالية .

– ليس ضروريا أن يسيطر رأس المال البنكي على رأس المال الصناعي إذ في كثير من الأحيان يحدث العكس تمكينا لهيمنة رأس المال المالي.

المطلب الثاني: رأس المال المالي من التدويل إلى العولمة

بدأت هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى صعود الرأسمالية المالية مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار، بحيث تنشأ الصلة بين المصارف و الصناعة، ثم تركز رأس المال ليصبح عدد قليل من المصارف يشرف على مجموعة العمليات التجارية و الصناعية في المجتمع [2]، من خلال التزاوج بين رأس المال المصرفي

[1] عبد الأمير السعد: **الاقتصاد العالمي**...، مرجع سابق، ص78.

[2] فؤاد مرسي : **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، عدد 147، الكويت،1990، ص204.

ورأس المال الصناعي، الذي أنجب رأس المال المالي في نهاية القرن الماضي، ليكتسب صفته الحالية عبر فترات:

خلال الفترة التي أعقبت أزمة الكساد لسنة 1929 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، المرتبطة بالفكر الكينزي (المتجه نحو الداخل) الذي كان يرى بأن حل مشكلة الادخار الفائض ليس من خلال تصدير رأس المال إلى الخارج بل من خلال التدخل الحكومي للتأثير على الـــطلب الفعال وهو ما انعكس في محدودية حركة رأس المال دوليا بالإضافة إلى الاستقرار الذي عرفه النظام النقدي في تلك الفترة[1] .

في مرحلة لاحقة، توسع رأس المال دوليا بعد الحرب العالمية الثانية، كان في شكل تدفقات مالية من الو م أ إلى أوروبا في إطار مشروع مارشال لإعادة الإعمار، هذه الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية حتى 1971، تميزت بكون القروض – كشكل أساسي من أشكال التدفقات في تلك المرحلة – كانت موجهة لتمويل التجارة والاستثمار، وبعيدة نسبيا عن المضاربة التي تقلصت في ظل النمو المزدهر للنظام الرأسمالي العالمي نظرا لاستقرار نظام النقد الدولي الذي كان قائما على قابلية تحويل الدولار بالذهب بالإضافة إلى تحرير التجارة والحد من القيود المفروضة عليها (منظمة الجات GATT) وهو ما وفر المناخ الملائم للتدويل و نمو ظاهرة الشركات متعدية الجنسية، أما فيما يتعلق بالبلدان النامية و المتخلفة التي حاولت بدأ مسيرة القضاء على التخلف و تحقيق التنمية فلم تستقطب تدفقات رأسمالية كبيرة، لحداثة استقلالها وكذا لرسوخ تصوراتها حول طبيعة رأس المال الأجنبي المعادي للمصالح الوطنية أو بسبب حركات التأميم، وركونها إلى الدولة كمرجعية أساسية تحتكر النشاط الاقتصادي[2].

واختلف الوضع مع بداية 1971 و انهيار نظام بريتن وودز، حيث سادت سياسات التعويم لأسعار الصرف، بدأت حركات التحرير المالي مع اندماج واسع في أسواق المال العالمية، وفي ظل أزمة عالمية هيكلية تجمع التضخم في ثنايا الركود " Stagflation" فقدت الكينزية بريقها أمام صعود

[1] عبد الأمير السعد: **الاقتصاد العالمي** ..، مرجع سابق، ص 81.

[2] رمزي زكي: **المديونية في الوطن العربي**..، مرجع سابق، ص118.

الليبرالية الجديدة ما عزز هذا الاتجاه فتزايد دور البنوك التجارية في الإقراض الدولي وظهرت سوق العملات الأوروبية وبنوك " Offshore" إضافة إلى تخفيف القيود على الصرف و المعاملات المالية الدولية، ليعود الانتعاش لحركة رأس المال خاصة مع تراكم الفوائض النفطية بعد الأزمة البترولية الأولى 1973-1974 (حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من 3.2 إلى 30.50 دولار لتصل مداخيل هذه الدول من البترودولارات في نهاية الثمانينات إلى 350 مليار دولار) و التي أثبت النظام النقدي و المالي قدرته على استعادة هذه الفوائض إلى المراكز المالية العالمية مما أدى إلى وفرة مالية [1]، ليعاود رأس المال المالي نشاطه المضاربي من جديد خاصة مع السخاء المالي تجاه الدول النامية وحركات الإقراض الواسعة .

أمام قصور المدخرات المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمارات اللازمة لتحقيق برامج التنمية أو ما يعرف بفجوة الموارد المحلية وفي ظل الوفرة المالية الدولية وقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية الخارجية مع العجز المستمر في موازين مدفوعاتها، مما استدعى المزيد من الاستدانة، و بهذا تكون فرصة تاريخية هامة قد كشفت عن نفسها لرأس المال المالي الدولي لامتصاص الفائض الاقتصادي من البلاد المتخلفة و النامية نحو الدول المتقدمة في صيغة الاستدانة الخارجية ثم تطورت الأوضاع مع تراكم خدمة الدين التي أثقلت كاهل البلاد المتخلفة والوصول إلى نقطة التأزم وعدم القدرة على السداد 1982 أين تتدخل المؤسسات المالية الدولية و الولايات المتحدة لمحاولة احتواء الأزمة[2]، وحتى الأزمة البترولية الثانية و توابعها، فسح المجال واسعا لصعود قوي وغير مسبوق للأسواق المالية و صناديق الاستثمار الدولية التي أصبحت المستودع الرئيسي لرأس المال المالي الدولي وصعود النشاط المضاربي و أسبقيته على الاستثمار المنتج وزيادة الانفصال بين الاقتصاد المالي و الحقيقي ما يعبر عنه بمبدأ " **تجارة دولية بلا سلع و سلع بلا إنتاج** " ومع تعاظم هيمنة رأس المال المالي الدولي أصبح له أثار حتى على اتجاهات نمو بعض المناطق مثل جنوب شرق آسيا و ما لعبه من دور في إحداث الأزمة.

[1]. فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص 205.

[2]. رمزي زكي: **العولمة المالية**، مرجع سابق، ص 49.

هكذا انتقل رأس المال المالي الدولي من صيغة التدويل إلى العولمة، وبدأت تتضح معالم العولمة المالية بشكلها الراهن كونها المستوى الملموس من الجوانب المتعددة للعولمة والتي ارتبط ظهورها بثلاث عناصر[1]:

- التحرير المالي مع صعود النيوليبرالية بعد فشل الكينزية في تفسير التضخم الركودي في السبعينات .
- نهاية عصر بريتن وودز وتعويم أسعار الصرف .
- نهاية الحرب الباردة و اختلال التوازن بين العمل و رأس المال

تجلى ذلك في النمو الكبير في صناعة الخدمات المالية مع هيمنة رأس المال المالي الدولي مستفيدا من اختلال التوازن بين العمل و رأس المال من جهة ومن ميزات الثورة التكنولوجية من جهة ثانية مما كرس مزيدا من الطابع الريعي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

المبحث الثاني: قراءة في مفهوم العولمة المالية بين العوامل المفسرة و المظاهر.

المطلب الأول: في مفهوم العولمة المالية:

مع ما عرفه العالم في نهاية القرن العشرين من تطورات مالية ونقدية عميقة ترسخت ظاهرة التدويل والتحرر من القيود وانحسار دور الدولة، واتسمت بالشمولية والسرعة وأدت إلى إعادة تبلور النظام العالمي في ظل هيمنة رأس المال المالي الدولي لتبرز ظاهرة العولمة المالية .

وتعرف العولمة المالية على أنها: " نتاج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية، وتزايد تكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية".[2]

كما تعرف أيضا على أنها:

---

[1]. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص 85.

[2]. صالح مفتاح: **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، جوان 2002، ص- ص، 216 – 217.

- " عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤو س الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذالك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد و أقل المخاطر"[1]
- " العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية "[2].

وعليه فالعولمة المالية " هي تعميم الصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات المالية بقيادة رأس المال المالي عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا وعالمي أو كوكبي التوجه لما هو آتي. وهي في العمق ديناميكية الرأسمالية المالية التي تعبر عن تطلعات رأس المال المالي والشركات متعددة الجنسيات، ديناميكية لا مرجعية لها زمن العولمة إلا مرجعية السوق الخالي من أية قيود أو تعقيدات"[3] .

هذه الظاهرة – العولمة المالية– والتي كانت نتاجا لثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي وتنامي الرأسمالية المالية وحرية حركة رؤوس الأموال أدت إلى فرض تحديات خاصة على الدول النامية ، ما يجعل من فهم قضية التنمية في هذا الإطار أمرا أكثر تعقيدا حيث تصبح المعادلة ذات متغيرات عشوائية من انفتاح وتحرير مالي و تداخل العلاقات مع صعود رأس المال المضاربي والذي من شأن حركته أن تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار خطيرة.

ثم أن حصر ما تنطوي عليه العولمة المالية من تطورات في مكونات ومحاور أمر غير يسير لما تمتاز به تلك التطورات من تشعب وتداخل بين العوامل المفسرة ومظاهر الظاهرة . ويحاول هذا العرض التطرق لأهم هذه العناصر لإعطاء صورة شاملة على الظاهرة مع شيء من التفصيل.

---

[1] Dominique Plihon : **Les enjeux de la globalization financière**, Casbah , Alger, 1997, p68.

[2] Martin P. et Hélène R : **Globalization and emerging markets**, CPRE DP 3378, London,2002, p3.

[3] عماني لمياء: **العولمة المالية – ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد31، جوان 2009، ص217.

المطلب الثاني: العوامل المفسرة للعولمة المالية

يمكن إيجاز هذه العوامل في ثلاث نقاط أساسية لتفسير العولمة المالية:

1 –صعود الرأسمالية المالية:

و تعني الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية (داوجنز، ناسدك، نيكاي، داكس، كاك 40) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد، أو عبر الحدود الجغرافية، و هذا ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي بيتر دريكر "*Piter Drucker*" بظهور ما يسمى **بالاقتصاد الرمزي** الذي أصبحت تحركه الأسهم و السندات و مختلف الأوراق المالية[1].

في هذا الصدد فإن النمو الهائل الذي حققه الرأسمال المستثمر في الأصول المالية لعب دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها الرأسمال في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، و أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره[2].

غير أن صعود رأس المال المالي وتجاوزه لحدوده الوطنية كان في ظل وجود فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال مما أدى إلى عدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات و الفوائض المالية، و اتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات ربح أعلى، و تجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و الجدول رقم (1) يوضح نسبة العجز المالي المسوا عن طريق اللجوء إلى الرأسمال الخارجي.

---

[1] F .Peter.Drucker : **The Drucker Lectures - Essential Lessons on Management Society and Economy**, Edited by Rick Wartzman , The Drucker Institute, McGraw-Hill eBooks,201 0, P186.

[2] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص209.

جدول رقم (2–1): نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول لسنتي 1979 و1992 (%)

الدول	1979	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	20.4
اليابان	2.3	5.6
ألمانيا	5.0	25.9
فرنسا	0.0	31.8
كندا	15.0	27.7

Source : Bisignano, Internationalization of financial markets , Estimation FMI.

على الصعيد العالمي لعب الرأسمال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية بشروطه الخاصة لمختلف البلدان و المناطق، لا سيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية التي كانت تقدم من طرف الدول المتقدمة و المنظمات الدولية. و لقد نمت المعاملات المالية نمو ملحوظا، فقد قفزت حجم التدفقات المالية على المستوى العالمي من 1230 مليار دولار سنة 1982 إلى حوالي 5000 مليار دولار سنة 1992 أي خلال 10 سنوات تضاعف حجم التدفقات المالية العالمية حوالي 04 مرات، متجاوزا بكثير حجم النمو المحقق في التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال، فإن احتياجات التجارة الدولية من عمليات الصرف الأجنبي لا تمثل سوى 3% من إجمالي عمليات الصرف الأجنبي التي تتم على المستوى العالمي، و هو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة عن حركة التجارة الدولية بآلياتها و دورتها الخاصة[1].

[1] Ghislain Paradis : **Globalisation financière,** Desjardins, Université d'Ottawa, mars 2000, p1.

* كلمة معلومالية هي دمج لك لهة المعلومات و المالية وتشير هنا إلى ثورة المعلومات و التكنولوجيا قد ترافقت مع ثورة في الأدوات المالية حيث تطورت هذه الأخيرة بشكل غير مسبوق و بوتيرة متسارعة.

2 -الثورة المعلومالية*:

يمكن وضع العولمة المالية في سياق تدويل رأس المال و حركته عبر ما تحتمه قواعد التطور الرأسمالي في كل مرحلة بالموازاة مع الثورة التكنولوجية التي ارتبطت بزيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة و تسخيرها لتحقيق أهدافه وارتبط ذلك بصناعات الفضاء و الأقمار الصناعية و كذا التحكم في التقنية العالية و الحواسيب مع اكتشاف السيلكون[1].

وقد مكنت هذه الثورة التكنولوجية من إحداث قفزة نوعية في وسائل الإنتاج على الصعيد الكمي والنوعي، مع الانتقال من المكننة إلى الأوتوماتية والذي يعني زيادة الجانب غير الحي في العملية الإنتاجية، حيث تغير التركيب العضوي لرأس المال لصالح رأس المال الثابت ما سمح بتقليص التكاليف من خلال الأتمتة [2] وبالتالي زيادة الربح – كمحرك للنشاط الاقتصادي – وهو ما زاد من اختلال التوازن بين العمل و رأس المال مع تراجع دولة الرفاه والدولة الكينزية. هذا ما يشير إلى وجود علاقة جدلية بين التجديدات التكنولوجية و عولمة رأس المال في إطار حركة دورية أسرفت عن[3] :

– حاجات تمويلية ذات صبغة جديدة متعلقة بمصاريف البحث و التطوير

– تجديدات ذات تكنولوجيات عالية غير مسبوقة من حيث الحجم، الأهمية و الاستمرارية عبر الزمن.

إذن هناك تجديدات تكنولوجية تحتاج إلى تمويل يتعدى المضمون محليا و التجديدات ذاتها تسمح بحركية غير مسبوقة لرأس المال دوليا.

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم: **نذر العولمة – هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلومالية** ، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص65، 66.

[2] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص21.

[3] عماني لمياء: **العولمة المالية– ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته**، مرجع سابق، ص 220.

كما سمح التقدم التكنولوجي و تطبيقاته في مجال الخدمات المصرفية تنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبوق و ساعد في تطور المعاملات المصرفية الالكترونية حيث أصبحت العمليات المصرفية التقليدية لا تتجاوز 10 % من إجمالي العمليات بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية[1]، وتلعب شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم دورا هاما في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل و رد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية[2].

و قد أدت حركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في معظم العمليات المالية إلى ظهور عديد من المستحدثات في مجال التعامل المالي والتي تعرف بالابتكارات المالية، التي أصبحت الصفة المميزة للتجديد المالي من خلال ظهور عدد من الأدوات المالية الجديدة، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسه م و السندات) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية التي تعرف بالمشتقات (Derivatives) – أنظر جدول رقم 2– التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل المبادلات (Swaps)، المستقبليات (Futures) ، القاعدة (Colles) و الخيارات [3] (Options) ...الخ. و لقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثيـــــر عاملين مهمين هما:

- الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، و تكمن أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة، و مع مرور الوقت أصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية، أدت إلى لجوء هذه المؤسسات و خاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة.

---

[1] بنك الإسكندرية: **النشرة الاقتصادية**، المجلد الرابع و الثلاثون، الإسكندرية، 2002 ، ص 08.

[2] احمد بوراس: **الجهاز المصرفي و المالي العربي و قدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة– الجزائر–، العدد الثاني، سنة 2003، ص: 19.

[3] يمكن الوقوف على تعاريف الأدوات المالية الجديدة وما يرتبط بها من مصطلحات بالرجوع إلى : طارق عبد العال حماد: **المشتقات المالية – المفاهيم ادرة المخاطر المحاسبة**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

جدول (2 – 2) النمو السريع للمشتقات المالية بين سنتي 1990 و 1995 **مليار دولار**

	1990	1995
خيارات أسعار الفائدة	599.5	2741.6
خيارات العملات	56.5	43.2
خيارات مؤشر السوق للعمليات الآجلة	93.7	326.9
مبادلات أسعار الفائدة	2311.5	/
مبادلات العملات	577.5	/
أدوات التعامل في سوق الصرف	2290.4	9185.3

المصدر: بنك التسويات الدولية وجمعية الأدوات المشتقة والمقايضات الدولية في الأسواق المالية العالمية ــ مجلة التمويل والتنمية ــ ديسمبر 1996.

3 –التحرير المالي:

يمكن فهم التحرير و الانفتاح المالي كمجموعة من الإجراءات لفتح حساب رأس المال، وتحرير تجارة الخدمات المالية [1] و تشمل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر IDE و السماح بالحيازات الخاصة من العملة الأجنبية (بمعنى إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه العملات)، وكذا إلغاء القيود على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، و المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، و أسعار صرف حرة ... ما مكن من زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر، و قد كان لدور المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من

[1] جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية بعد سلسلة مفاوضات مطولة انتهت في ديسمبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1999 وهي تشمل كافة الخدمات ذات الطبيع ة المالية وتتلخص في: التأمين و الخدمات المرتبطة بالتأمين، البنوك والخدمات المالية الأخرى للمزيد حول الاتفاقية وأثر ذلك على الاقتصاديات العربيةو الاقتصاد الجزائري أنظر:
وصاف عتيقة: **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر**، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

التحرير المالي و المصرفي –خاصة في الاقتصاديات الانتقالية أو الاقتصاديات المتحولة– من خلال ما يعرف بسياسات وفاق واشنطن.

وأسس هذا الاتجاه على مرجعية السوق الخالي من أية تعقيدات أمام تراجع الكينزية وصعود أفكار الليبرالية من جديد بأقلام "ميلتون فريدمان *M.Friedman*" و"فون هايك *V.Hayek*" التي تدعوا إلى إلغاء القيود المالية المنظمة، وتحرير رأس المال و الخصخصة، وهي تأتي في سياق تبرير نشاط رأس المال المالي على صعيد فوق قومي يعيد صياغة حدود المعادلة بحيث تصبح معرفة على مجال عالمي تهمش فيه الحدود الوطنية وسيادة لـــ "**قاعدة 3D**" يغيب معها دور الدولة، وتقوم على:

أولا: اللاوساطة Désintermédiation :

لم يعد الائتمان المصرفي بأشكاله التقليدية و المتخصصة هو السائد في التمويل و إنما موازي لصعود قوي للأسواق المالية و ما صاحبه من تطورات في آليات التمويل التي تطرحها تلك الأسواق خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية دوليا، دون تجاهل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

رافق ذلك مجموعة من الأدوات المالية المستحدثة في سياق التجديد المالي لتظهر إلى جانب الأسهم و السندات أوراق مالية تعرف بالمشتقات المالية والتي تمتد إلى أجيال من التحديث الذي تسنده التجديدات التكنولوجية كما مكنت آلية التوريق Titrisation[2] من تحويل جزء من الديون إلى أوراق مالية و حقوق قابلة للمتاجرة، قصيرة الأجل و قابلة للتجديد بما ينعش ميزانيات العديد من البنوك الدائنة.

بالتالي فإن اللاوساطة في التمويل أصبحت إحدى مميزات هذا السوق فهي مؤشر على تغلغل الأسواق المالية داخل الاقتصاد كمنافس للبنوك ما يمكن من تخفيض التكاليف، و لم تعد علاقة الجمهور العام و المدخرين بالمستثمرين مجرد حسابات بنكية و ودائع تحول إلى قروض إنما علاقة إصدار و اكتتاب مباشر في الأوراق المالية.

[1] Prakash Loungani et Assaf Razin: **l'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement**, finances et développement, Juin 2001, P07.

[2] Coussergues (De) Sylvie : **Gestion de la banque**, Paris, 1996, P 212.

ثانيا: اللاتنظيم – اللاتقنين Déréglementation :

مع بزوغ فجر العقيدة الليبرالية من جديد أصبح عدم الخضوع لقيد القوانين يكاد يكون مقدسا، ومع بداية تنفيذ ما يطلق عليه " **الثورة المحافظة** " التي وضع صيغتها التنفيذية الرئيس الأمريكي *Ronald Ragan* والوزيرة البريطانية " *M.Tatcher*" خلال سنوات الثمانينات تراجع دور الدولة تاركا الباب مفتوحا على مصراعيه أمام تدفق رؤوس الأموال دون وجود قواعد تحد من نشاطه بالاستناد إلى محاجة أن وجود سوق مالي متطور متحرر من القيود يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وأكثر كفاءة ما يحفز النمو و يزيد من فعالية الجهاز الإنتاجي.

ثالثا: رفع الحواجز Décloisonnement :

بمعنى تمكين أكبر لخاصيتي الحركية و الإحلال و تمكين غير المقيمين من النفاذ إلى أي فضاء مالي خاصة مع فك التخصص (اندماج مالي عمودي) و فك التوطن (اندماج مالي أفقي) مع الدعوة لإسقاط التفرقة بين مقيمين و غير مقيمين و مقاومة أي شكل للرسم و الضريبة.

ومع رفع الحواجز و الانفتاح على الأسواق الخارجية وبين الأسواق الوطنية (سوق النقد سوق مالي سوق الصرف سوق أجل) تحولت هذه الأسواق إلى سوق مالي شامل و الذي نفسه تحول إلى سوق عالمي مما فرض عدم التخصص البنكي.

و رغم ذلك هناك استثناءات جديرة بالتنويه ففي حين يحظى رأس المال بحرية التنقل داخل منطقة (NAFTA) تحركه الشركات متعددة الجنسيات، تضع كندا حواجز داخلية غير جمركية تمنع رأس المال المحلي الصغير من توسيع نشاطه من مقاطعة كندية لأخرى[1].

لقد أقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف منذ 1979 في بريطانيا، 1980-1985 في اليابان و بداية التسعينات في فرنسا، و هذا بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين و يشير الجدول رقم (2) إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و البلدان النامية عمليات التحرير المالي.

[1] تشوسودوفيسكي مشيل: **عولمة الفقر**، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار السطور، القاهرة، 2000، ص 11.

جدول رقم (2-3): تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	الشيلي	1974
كندا	1980	المكسيك	1989
اليابان	1979	بيرو	1991
المملكة المتحدة	1981	فنزويلا	1991
ألمانيا	1984	مصر	1991
هونج كونج	1978	المغرب	1991
اندونيسيا	1981	جنوب إفريقيا	1980
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988
ماليزيا	1978	الهند	1989
الفلبين	1981	فرنسا	1984
سنغافورة	1978	تايلاند	منتصف الثمانينات
تايوان	1979	البرازيل	1989

Source : Williamson J. and Mahar M. ,A review of financial liberalization south Asia region ,Internal discussion paper , No. 171,World bank , 1998,P.43.

وليس هناك الكثير من الجدل حول أن التحرير المالي أصبح واقعا ملموسا في عديد الدول المتقدمة منها وكذا ما يعرف بالأسواق الناشئة، وأنه قد أفضى إلى عولمة مالية سمحت لرأس المال لأن ينتقل خارج حدوده الوطنية، و إنما يحتدم النقاش حول الجدوى من هذا التحرير خاصة عندما يتعلق الأمر بالبلاد النامية (أنظر المبحث الثالث من الفصل الأول: تمويل التنمية) وما يلاحظ في الكثير من الأدبيات النيويبرالية فيما يتعلق بالتحرير المالي و أثره على النمو و/أو التنمية الاقتصادية وعن وجود منافع للتحرير أو التكامل المالي نجد عبارات كثيرا ما تتكرر مثل: "وإن كان من الصعب إثبات ذلك" ويبدو أن المحاجة المعتمدة على المقادير الكمية و النماذج الرياضية و الدراسات القياسية و التي طالما لجأ إليها أصحاب هذا الاتجاه لم تكن لتشفع لهم اليوم مع تداخل وتعقد المعطيات وسرعة تبدلها، فصارت هذه النماذج تعبر عن درجة عالية من التبسيط يصبح معه الجزء الباقي في انحدارات النمو أو ما يعرف في الدراسات القياسية بـــ "ε" (Epsilon) أكبر من أن تستوعبه تلك الصيغ.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية

1 -التكامل و الاندماج المالي:

الاندماج المالي L'intégration هو الوصول بالأسواق المالية الوطنية إلى سوق مالي دولي أجزاؤه مترابطة و تابعة بالتبادل لبعضها البعض يتعدى تلك الأسواق الوطنية ويتحقق معه حالة من التكامل الأفقي [بين الفضاءات المالية الوطنية] و العمودي [بين أقسام السوق الوطني] ليعمل باستمرار في الزمن الحقيقي. في هذا السياق فإن من أهم آثار العولمة على البنوك هو تنامي ظاهرة وموجة الاندماج المصرفي لتكوين مجموعات مصرفية قادرة على المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها عمليات الاندماج وهي ظاهرة انتشرت على صعيد عالمي حيث أصبح اليوم يوجد ما يعرف بالبنك متعدد الجنسية ، وقد وصلت عمليات الاندماج المصرفي عام 1997 إلى 1.6 تريليون دولار، وعام 1998 إلى 2 تريليون دولار. هذا التكامل و الاندماج يسمح بإطلاق وصف الشمولية على السوق الذي يكون قابل للمعاملة كـــ "كل Une totalité" ويتخلص تدريجيا من الاختلاف في القوانين و التنظيمات المرتبطة بوجود الدول "Etats- Nations"[1]

كما أن المنتج المالي هو الآخر أصبح يتصف بالشمولية فهو في كثير من الأحيان نمطي معياري ومتجانس أكثر قدرة على الحركة و التحول و أقل تكلفة، ومع التحرير المالي أصبح متاح للمقيم و غير المقيم بأي عملة حسب تقلبات السوق في أي وقت لتوفر السيولة و الطرف المقابل، وبذلك فإن السوق المالي الشامل بالمنتجات المالية الشاملة يمكن أن يشكل نواة للعولمة المالية مما يمكن لمزيد من الحركية و الإحلال (Mobilité – Substitualité) لرؤوس الأموال وفقا لقاعدة "السعر الواحد" و عمل آلية المراجحة من أجل : سعر واحد في كل مكان و أن كل فرص الربح مستغلة[2].

[1] Bourguinat, H : **Finance international**, PUF, 1997, P 93, P 95.
[2] Ibid P 39-53.

2 –الانفصال بين الدائرة الحقيقية و الدائرة المالية

يعني هذا الانفصال أن الجانب المالي أصبح هو الغالب على النشاط الاقتصادي و أن التوجه الاقتصادي العام تحدده مؤشرات الأسواق المالية[1] بحيث يصبح ارتفاع و انخفاض قيمة السهم ليس له علاقة بقيمة السلع الحقيقية وأصبح هناك فك للارتباط بين ما هو حقيقي مجسد بسلع إنتاجية و ما هو مالي مجسد بسلع مالية، كما تحولت الأدوات المشتقة من أدوات للتغطية إلى عمليات رهان و مقامرة يقوم بها المضاربون فتخلق حسابات وهمية لحركة سلع اقتصادية تتأثر فيها الموازين المختلفة دون وجود أثر إنتاجي لهذه السلع، هذا الانفصال بين الدائرة الحقيقية و الدائرة الإنتاجية هو مظهر ملموس في واقع العولمة المالية حيث أن التدفقات المرتبطة بالتجارة تمثل نسبة 2% من مجمل تدفقات رؤوس الأموال في حين تمثل النسبة المتبقية تداولات مرتبطة بعمليات خارج التجارة و الاستثمار المنتج [2]، وبالتالي فإن هذه التدفقات تعبر عن سيولة تجذبها المكاسب المحتملة القصيرة الأمد. هكذا يتضح أن التطور السريع للأسواق المالية كان له الأثر الواضح في هذا الانحراف المضاربي ويبدو أن كينز لم يكن مخطئا عندما قال: "الخطر الكبير للمضاربة يزيد بشكل قياسي عندما يتطور و يتقدم تنظيم أسواق المال" غير أن هذا الانفصال هو لا يعني القطيعة بل تمكين أكبر لرأس المال المالي على حساب رأس المال الإنتاجي.

وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر في أحيان كثيرة قبل أن ينقل رأسماله أو جزء مما راكمه إلى منطقة أخرى تتيح له فرصا أكثر ربحا وأقل خطرا، تتحول أجزاء منه إلى المضاربة عالميا في أسواق الصرف و البورصات و أسواق المشتقات[3].

في هذا الصدد فإنه سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو العاملين و الموظفين فإن التركيز لم يعد على زيادة الإنتاجية و زيادة الأجور و تحسن الأداء الاقتصادي بقدر التركيز على خلق الثروة المالية؛ ففي حين تركز المؤسسة على قيمتها السوقية في البورصة وتبحث عن أفضل العوائد المالية لمساهميها فإن العامل لم يعد يعتمد على الأجر كمصدر وحيد للدخل طالما أن شريحة معتبرة من

[1] اليحياوي يحي: **العولمة أية عولمة**، إفريقيا، الشرق، بيروت، 1999، ص 189.

[2] سنغ كقالجيت: **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2001، ص 22.

[3] العظم صادق جلال و حنفي حسن: **ما العولمة؟** دار الفكر، لبنان، 1999، ص 157.

الأجراء لهم توظيفات مالية– ينطبق هذا بشكل أكبر على الدول المتقدمة– و بالتالي أضيف إلى الأجور مداخيل أخرى هي عوائد استثمارات مالية. وفي كلتا الحالتين (الشركة و أجراؤها) فإن محور الاهتمام ينصب على حركة المؤشرات صعودا و هبوطا في أسواق المال.

بهذا فإن التوظيف المالي أصبح أداة لتعديل العلاقة بين العمل و رأس المال ، فكلما حصل العامل على عائد أفضل من التوظيفات المالية كلما قلص ذلك من النقاش حول الأجر وأمكن للشركات الضغط عليه لصالح المساهمين و تعظيم ثروتهم فيما يعرف بصعود "رأسمالية المساهمة le capitalisme actionnarial" التي يحركها خلق الثروة المالية.

3 –صعود النشاط المضاربي:

تنشأ النزعة المضاربية من حركة رؤوس أموال ساخنة، عائمة طيارة مقتنصة لأفضل توظيف من حيث العائد – السيولة و الخطر في أسواق مال أكثر ربطا و اتصالا و اندماجا و تحررا و تجددا. ويقصد بالأموال الساخنة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الأسواق المالية بحثا عن عائد أعلى في الأمد القصير، ولها سوق رئيسي هو سوق الأورو دولار أو أسواق الأورو عملات[1]، وحجم التعامل اليومي بها وصل إلى المليارات من الدولارات، وبتعبير آخر هي الأموال التي تدخل السوق المالي للمضاربة وفق أهداف معينة، وما أن تحقق أهدافها تلك حتى تخرج من السوق، لذلك نجد أنها تمثل تهديدا خطيرا للأسواق المالية حيث لا سلطة لأحد عليها.

وتتضمن أيضا الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل النشاط الاقتصادي لأي بلد على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة فيه، أو عن طريق بيع وشراء العملات الصعبة في سوق العملات. وتتمثل أهمية هذه الأموال في قدرتها على التحرك السريع بشكل يؤثر على الوضع الاقتصادي مباشرة[2]، فعندما تكون هذه الأموال موجودة داخل بلد ما يكون تأثيرها إيجابيا على التوازن الاقتصادي العام، وتؤدي إلى تحسن ملحوظ فيه وتظهر وجود سيولة واحتياطي كبير في

[1] الأورو عملات هي عملات دولة يحتفظ بها ويتعامل بها في مكان غير البلد الأصلي و تسمية أورو دولار للدلالة على الدولار الأمريكي الذي كان متداولا في الأسواق الأوروبية ثم عممت على باقي المناطق و باقي العملات.

[2] مصطفى رشدي شيحة: **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 ، ص 175

العملات الصعبة، ولا ينظر إلى هذه الأموال بنظرة المساهمة في الإنتاج أو في توفير فرص عمل داخل البلد الذي تتواجد فيه، لأنها تنسحب فورا منه عند حدوث أي أزمة في ذلك البلد وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها، وقد يؤدي ذلك إلى خلل في التوازن العام لاقتصاد البلد.

فقد تسبب انسحاب الأموال الساخنة من أسواق دول جنوب شرق أسيا إلى انهيار عملاتها وحصول انخفاض شديد في أسعار الأسهم وارتفاع مخاطر الاستثمار المالي، ودخولها في أزمة مالية واقتصادية حادة استغرقت تلك البلدان سنوات عديدة لتتعافى منها وتستقر اقتصادياتها من جديد. وجدير بالذكر أن الأموال الساخنة لعبت دورا كبيرا في تفاقم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتوسيع دائرة الدول المتضررة منها، فقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة وانهيار الأسعار في البورصات عن خطورة هذه الأموال في أسواق المال وتأثيرها على هذه الأسواق.

في مركز هذه الصورة يتساءل *Bourguinat* ألسنا أمام اقتصاد عالمي للمضاربة؟ أمام رأس المال المالي الذي لا يستكين كلما كانت هناك فرصة ربح للاقتناص على حساب أي مصلحة عامة والذي يدفع نحو إرساء اقتصاد مضاربة يغذي الأزمات و يتغذى عليها[1].

4 -عدم استقرار الاقتصاد المالي العالمي:

لقد أدى تنامي ظاهرة المضاربة في ظل تكامل الأسواق المالية إلى زيادة درجة حساسية الاقتصاديات للصدمات الخارجية، هذه الأخيرة يمكن أن تعمل على التقليل من دخل الدول من النقد الأجنبي أو الزيادة في مدفوعاتها إلى سائر أنحاء العالم، مما ينجر عنه مشاكل في ميزان المدفوعات قد تؤدي إلى استنفاذ احتياطي البنوك المركزية من النقد الأجنبي، وبالتالي الضرر بسلامة النظام الـــمالي. وكذا زاد من مخاطر انتشار الأزمات، التي صارت تنتقل بسرعة لتعم باقي الاقتصاديات ،

[1] شهرزاد زغيب ولمياء عماني: **العولمة المالية: بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟** ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ولا يمكن اعتبار أي بلد في منأى عن هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي، حتى البلدان النامية التي لم تندمج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي[1].

لهذا فقد أصبح عدم الاستقرار حالة تميز الفضاء المالي وتتعداه إلى الاقتصاد الحقيقي والذي يتولد من التسعير المستمر ما يخلق للمضاربين إمكانيات لتحقيق أرباح طائلة مقابل تحمل المخاطر، ما يجعل من التمويل معقلا للمضاربة في ظل غياب القواع د و الضوابط، ليترك المجال مفتوحا لحفنة من أصحاب المطامع يقامرون على معيشة البقية كيف يشاءون. بهذا لم يعد النشاط المالي مكملا للنشاط الحقيقي بل على العكس حيث أن عدم الاستقرار أصبح يهدد صيرورة الإنتاج ويضايقها، وهذا ما يؤكد عليه جوزيف استجلتز عندما يقول: " بدلا من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي واستقراره، وبدلا من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر[1]".

وقد أدى هذا السلوك العشوائي للمضاربين المصطلح عليه بسلوك "القطيع"[2] المندفع وراء التوقعات إلى خطر نظامي يصعب التحكم فيه والذي يجد تفسيره في ما يعرف بفشل السوق من خلال أثر الخارجيات Externalités أي آثار القرارات التي يتخذها متعامل في السوق على سائر المتعاملين أو على الاقتصاد في مجموعه، والتي لا يدرجها الفرد المتعامل في السوق في حساباته للتكلفة و العائد. فقرار الفرد المتعامل في سوق المال يتحدد بالمخاطر الفردية أو الخاصة، ولا يتأثر بالمخاطر الإجمالية التي يمكن أن تصيب السوق في مجموعه.ولذا يقال أن السوق تقيم أو تسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية[3]؛ وهو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيراً من قدرتها الحقيقية على تحمل المخاطر.

هذا ما يخلق في المقابل انفصالا للفضاء المالي عن الفضاء الحقيقي الشيء الذي ينتج عنه فقاعات مالية عند انحراف سعر الأصول المالية السوقي عن سعرها الحقيقي– بمعنى أن يصبح السعر

---

[1] نفس المرجع السابق، ص276.

[1] Joseph Stiglitz: **Global crisis – made in America**, 17 Nov 2008,on : www.zcommunications.org/znet

[2] هو مصطلح للاقتصادي الأمريكي توماس فريدمان في كتابه: "السيارة الليكساس و شجرة الزستون: نحو فهم للعولمة" الصادر عام 1999. ويقصد به جماعة المضاربين في أسواق المال العالمية باعتبارهم يتحركون بعشوائية المصلحة الذاتية في البحث عن الأرباح المضاربية.

[3] N. Chomsky : **The financial crisis of 2008**, N. Chomsky's ZSpace Page on : www.zcommunications.org/znet.

مجرد انعكاس للتوقعات دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى الاستثمار الحقيقي– و التي سرعان ما تتطاير لعدم استنادها لقاعدة إنتاجية حقيقية و تنفجر لتخلف أثارا هائلة بفعل العدوى في انتشار حالات عدم الاستقرار و تعميمها إلى مستوى الأزمة.

إذ لا تقتصر عدوى الأزمات على ما هو مالي ونقدي بل تتعداه إلى قطاعات الإنتاج والمبادلات التجارية وكافة التعاملات الاقتصادية فسرعان ما سينتقل الخطر إلى البورصات ومن هناك إلى أسعار الصرف وبذلك إلى عالم الاقتصاد الحقيقي أي الإنتاجي وهذا ما يسمى الأزمة النظامية حيث تتوقف التجارة بالبضائع على نحو مفاجئ ويتدهور النظام برمته ويغدو الانهيار الشامل أمر لا مناص منه.

ويقتضي التحليل التطرق لقضية الأزمة في سياق تاريخي و الذي لا تتضح الصورة إلا من خلاله فالمتفحص لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يلاحظ أن وتيرة وقوع الأزمات في النظام الرأسمالي قد أخذت منحا تصاعديا؛ فقد تعرض إلى 38 أزمة مالية في 26 سنة من 1945 إلى 1971، كما أن 139 أزمة مالية قد أصابت هذا النظام في 24 سنة من 1973 إلى 1997[1]. هذا ينفي صفة الاستثنائية عن الأزمة فتكرار الأزمات على هذا النحو يشير إلى أن الأزمات من لوازم الرأسمالية وليست شيئاً طارئا أو استثنائيا بالنسبة لها[2].

لذا فقد أصبح عدم الاستقرار مظهرا بارزا للعولمة المالية والتي كثرت الانتقادات الموجهة لها بسبب سلسلة الأزمات التي عصفت بعدد من الأسواق الناهضة وقد أدى تذبذب أحوال الأسواق إلى التوجه بأصابع الاتهام من طرف من يرون بأن إلغاء الضوابط على رأس المال كان بصورة متعجلة ما جعلها عرضة لآثار تقلبات رؤوس الأموال و مخاطرها كما انتقد البعض علانية المؤسسات المالية الدولية من حيث سوء تعاملها مع الأزمات بل ومساهمتها في حدوثها من خلال

---

[1] إبراهيم العيسوي: **أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية – قناة طبيعة الأزمة** ، المؤتمر الدولي حول القطا ع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23–25 مارس 2009، بيروت، لبنان.

[2] للمزيد حول الأزمات وتاريخها أنظر المرجع القيم:

Charles P. Kindleberger and Robert Z. Aliber Manias : **Panics and Crashes - A History of Financial Crises**, PALGRAVE MACMILLAN, 2005.

الوصفات الجاهزة و التي بقيت ثابتة رغم طبيعة الأزمات المختلفة مما أسهم في تدويل الأزمات وخلق الفوضى الاقتصادية.

*** جانب من الأزمات المالية في ظل الفلسفة الليبرالية الجديدة:**

مع تراجع الكينزية وصعود تيار الليبرالية الجديدة ونموذجها الاقتصادي اللذين شاعا شيوعا عظيما في العقود الثلاثة الأخيرة، فقد شجعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفى قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها. كما أنها روجت لتصغير حجم الدولة وتقليص وظائفها الاقتصادية وقد شكلت بذلك الخلفية الفكرية لعدد من الأزمات حتى الوقت الحاضر، وقدمت التبريرات النظرية (مثل اقتصاديات العرض، و النقدوية...الخ) للممارسات الاقتصادية التي قادت في النهاية إلى الأزمة. وكان من ثمار هذه الخلفية الفكرية ظهور نوع من الأصولية المتزمتة، وهي أصولية السوق Market fundamentalism التي شجعت على تزايد سطوة أو ديكتاتورية السوق وتهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الاقتصادي، وهي بذلك لم تستطع فهم وتفسير الواقع واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع الأزمة بل إنها تعتبر عاملا أساسيا في وقوعها. ولعل من أهم هذه الأزمات التي ظهرت في كنف الليبرالية الجديدة نجد:

الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997 حيث شهدت هذه الدول أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها. وقد أثرت هذه الأزمة فورا على دول أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية وغيرها وقد كانت نتيجتها أن تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180 % من حجم إجمالي الناتج المحلى لها. مما أدى إلى تدخل المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في أندونسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

أما أزمة "**فقاعات شركات الإنترنت**" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة فقد عبرت عن نوع جديد من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000.

وعلى غرار هذه الأزمات يبدو أنه لامناص من إلقاء نظرة ولو سريعة على الأزمة الأخيرة قصد تثبيت بعض الملاحظات المتعلقة بعدم الاستقرار:

جاءت **الأزمة العالمية 2008** صدمة جديدة ــ وغير متوقعة ــ لتأكد هذا الاتجاه مع الانفصال الذي ظهر بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي حيث تبين أن الاقتصاد المالي ــ في غيبة درجة كافية من الرقابة والإشراف ــ قد توسع توسعا تجاوز حاجة أو قدرة الاقتصاد الحقيقي. وقد كان هذا التوسع نتيجة لأعمال الغش والخداع، وفي أحوال أخرى نتيجة لتضارب وتعارض المصالح بين الإدارات التنفيذية في المؤسسات المالية التي تحقق مكاسب هائلة، وبين مصالح جمهور المدخرين والمستثمرين. ولم يقتصر الأمر على مجرد ضياع الثروات المالية للعديد من المدخرين والمستثمرين، بل تعرضت كبريات المؤسسات المالية للانهيار والإفلاس مما جر ورائه خطر انهيار ماكينة الاقتصاد الوطني بأكمله. فاضطرت الحكومات إلى التدخل حمايةً للاقتصاد الوطني في مجمله قبل أن يكون ذلك إنقاذاً لهذه المؤسسات المالية في ذاتها. وهكذا ظهرت قضية "الاستقرار المالي" Financial Stability كأحد أهم مقومات استمرار تقدم الاقتصاد الوطني. فالاستقرار المالي بما يتضمنه من الثقة في المؤسسات المالية وفي سلامة الأدوات المالية المتداولة ليس مجرد الاستجابة لحاجات خاصة بل هي أقرب إلى السلع العامة Public Goods التي ينبغي على الدول أن تضمن توفرها وتحققها للمجتمع.

وعلى تعدد هذه الأزمات إلا أن الأزمة الأخيرة جعلت الموقف من عدم وجود دور للدولة أمرا يستدعي إعادة النظر وأن فلسفة الليبرالية الجديدة نفسها هي أحد بواعث هذه الأزمة، ومن المفارقات هو أن من كانوا يرون بضرورة إقصاء الدولة من النشاط الاقتصادي و يدفعون الدول النامية إليها دفعا لم يجدوا اليوم بدا من تدخل الدولة وهو ما يظهر من خلال تدخل الحكومة

الأمريكية في محاولة تجاوز الأزمة الأخيرة بخطة الإنقاذ التي بلغت 700 مليار دولار، هذا ما يدل على أن النظام الرأسمالي ليس له أيديولوجية في الوقت الراهن، بل يتغير حسب المصالح [1].

ومن خلال ما تم عرضه سواء عن النشاط المضاربي الصاعد الذي يهدد الاستقرار أو عن الأزمات ذات البصمة القوية في السنوات القليلة الأخيرة، كل ذلك يؤكد مقولة أن " المالية أصبحت عنصر تشويش أكثر منها عنصر ساند أو دعامة".

تنبه وقائع التاريخ فيما يخص الأزمات المالية خاصة تلك التي عصفت بالاقتصاديات الآسيوية، ثم الأزمة المالية الأخيرة إلى ضرورة التحوط من الأسواق المالية، وعدم التسرع في عمليات الاندماج فيها؛ بالنظر إلى طبيعة هذه الأسواق التي تقدم ــ في أغلبها ــ اعتبارات الربح السريع.. ناهيك، عن ما يتصل بها من مضاربة مدمرة للاقتصاد الحقيقي، وإخضاع القرار الاقتصادي لسلطة رأس المال الدولي المضارب.[2]

المبحث الثالث: ديناميكية العولمة المالية و مكانة الدولة الوطنية منها

إن التطرق لديناميكية رأس المال المالي من خلال تتبع تدفقات رؤوس الأموال يمكن من معرفة بعض النقاط الهامة المتعلقة بمدى كون رأس المال المالي في سياق صيغة العولمة عنصر مسرع و محفز حقيقة للنمو و/أو التنمية كما يروج لذلك خطاب الليبرالي ة الجديدة أم أن أولويته هي الربح و في أقصر الآجال أين يؤسس لنفسه كما يذكر **يحي اليحياوي** "جيو مالية" قياسا على جيو اقتصاد و "جيوسياسة" فضاءات مالية يكرس فيها هيمنته، أو على حد تعبير *François Chesnais* نحو مزيد من تصاعد نفوذ النظام التراكمي المالي العالمي الجديد.

[1] البيلاوي حازم: **عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم**، 04/10/2008 في : www.hazembeblawi.com

[2] رمزي زكي: **العولمة المالية** ، مرجع سابق، ص35-52.

المطلب الأول: قراءة في اتجاهات رؤوس الأموال و خلفياتها

لفهم منطق العولمة المالية و الذي يدفع للتساؤل حول العلاقة بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد العيني يمكن القيام بقراءة في حركة رؤوس الأموال و عوامل توزيعها على الصعيد النوعي و الكمي من خلال رصد لأهم المحطات التي عرفتها هذه الحركة عبر ثلاث فترات[1]:

1 -فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين:

على الصعيد الجغرافي يلاحظ تركز في التدفقات المالية على محور الولايات المتحدة، أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية (خطة مارشال، برامج المساعدات لبعض الدول الآسيوية ضمن إطار جيو سياسي أو جيو استراتيجي لوضع حاجز أمام المد الشيوعي، تمويل حرب الفيتنام في فترة الستينات).

على الصعيد النوعي يمثل مساعدات اقتصادية وجهت لاستثمارات في قطاعات منتجة وحقيقية. حيث قدر إجمالي هذه البرامج التي امتدت على الفترة 1946- 1964 بـــ 100 مليار دولار. ثلثين منها في شكل "مساعدات" اقتصادية لاعادة البناء و الثلث الباقي في شكل مساعدات عسكرية.[2]

يفسر هذا التدفق بالهيمنة الأمريكية كقوة اقتصادية قادرة على أن تكون مصدرا للتمويل، من جهة أخرى كانت أوروبا في مرحلة إعادة الاعمار و البناء من خلال نشاطات في الاقتصاد الحقيقي وحركة رؤوس الأموال كانت غطاء لهذه العمليات.

2 -فترة السبعينات من القرن العشرين:

شهدت حركة رؤوس الأموال انقلابا حيث اتجهت نحو الدول النامية التي عرفت عجزا ماليا، في إطار التمويل متعدد الأطراف (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية واليابان)، تحت

---

[1] مولة عبد الله: **حركة رؤوس الأموال: اتجاهات خلفيات.. و دروس**، جريدة اليوم، الثلاثاء 2 فيفري 2000، ص 21.

[2] Yves Barou, Bernard Keizer : **Les grandes économies**, Ed Seuil, 1988, P18

نقلا عن: مولة عبد الله: **حركة رؤوس الأموال: اتجاهات خلفيات.. و دروس**، مرجع سابق.

إشراف المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتنمية. في هذه الفترة أيضا معظم هذه الأموال ذهبت للاقتصاد الحقيقي (90% من الصفقات المنجزة خلال هذه الفترة) لتمويل التنمية و تمويل التجارة (رغم ما يمكن قوله في أثر هذه الاستثمارات).

جاءت هذه الحركة لرؤوس الأموال في سياق حركة التصنيع و التنمية التي عرفها عدد كبير من الدول المستقلة حديثا بما أملته من حاجات ملحة للتمويل، مع التوجه نحو الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في الموارد الضخمة التي تطلبتها برامج التنمية في الدول النامية؛ مع تخلي العديد من هذه الدول عن النظرة العدائية للاستثمارات الأجنبية، وفي ظل تراجع معدلات النمو التي طبعت سنوات السبعينات خاصة مع الصدمة البترولية سنة 1973 فقد تراكمت فوائض مهمة من رؤوس الأموال في الدول المتقدمة، و التي وجدت فرصة حقيقية للاستثمار المجزي من خلال اقراض الدول النامية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. هكذا فالتمويل كان أداة للاقتصاد الحقيقي كغطاء لمتطلبات الوضع الاقتصادي الدولي.

3 -فترة الثمانينات من القرن العشرين إلى المرحلة الحالية:

يحدث انقلاب مزدوج في الاتجاهات السابقة على المستوى الجغرافي وعلى مستوى تدفق رؤوس الأموال. فعلى المستوى الجغرافي يلاحظ استقطاب الدول المتقدمة لرؤوس الأموال من جديد و الحال كذلك مع حصة قليلة للدول النامية (مع استثناءات لبعض الحالات). فمن خلال قراءة في خارطة التدفقات الرأسمالية يظهر أن أكثر من 90 % من حركة رأس المال في السوق ال عالمية منحصرة ضمن خط التدفق الدولي شمال / شمال وما تبقى من 10% الموجهة للجنوب موزعة بشكل غير متكافئ وحاد التباين استأثرت فيه مثلا دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية على 90% منها. وتعتبر التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية أقل التدفقات العالمية[1].

[1] إيمان الزهري: **قراءة في كتاب الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي** (نبيل حشّاد)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و49 خريف2009 شتاء 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص 173.

على المستوى النوعي هناك تغير في بنية رؤوس الأموال من الاستثمارات المباشرة و القطاع الحقيقي إلى استثمارات غير مباشرة و توظيفات مالية بحتة حيث أن مابين 80% إلى 85% من حركة رؤوس الأموال هي مالية و الحال كذلك حتى الآن.

هناك خلفيات لهذا الاتجاه في حركة رؤوس الأموال[1]:

- أزمة المديونية حيث واقع عدم قدرة تسيير الموارد أدى إلى نقص الثقة و هروب رؤوس الأموال.
- عنصر خاص بالسياسات النقدية للاقتصاد الأمريكي و استمرار العجز في ميزان المدفوعات، أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مركزا لاستقطاب رؤوس الأموال.
- التطور الكبير للأسواق المالية في البلدان المتقدمة وبعض بلدان آسيا و أمريكا اللاتينية بفضل ما أتاحته مخرجات الثورة التكنولوجية مما أدى إلى الانفلات الكبير في حركة رؤوس الأموال مما يوحي بالانفصال بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن حركة رؤوس الأموال في كل المراحل غير مستقلة عن الاقتصاد الإنتاجي و أن ديناميكية العولمة المالية هي مرآة لجملة من التحولات على صعيد االقتصاد الحقيقي (دور الاقتصاد الأمريكي و تراجعه، أزمة الاقتصاد العالمي في السبعينات حركة التصنيع والتنمية، أزمة المديونية...).

و بالرغم من ذلك الانفطار الذي يطفو على السطح إلا أنه مهما توسع الاقتصاد المالي فإنه يبقى محدود بالاقتصا د العيني و مرتبط به، فهو (أي الاقتصاد المالي) في نهاية المطاف ليس إلا حقوق و مديونيات على الاقتصاد الحقيقي، أما الانفصال في سلوك رؤوس الأموال في الفترة الأخيرة هي ظاهرة مؤقتة وغير دائمة على حد تعبير سمير أمين [2]؛ بدليل تلك الأزمات التي تؤدي إليها.

[1] مولة عبد الله: **حركة رؤوس الأموال: اتجاهات خلفيات.. و دروس**، مرجع سابق.

[2] Samir Amin : **Entrevue** in : Jeune Afrique économie. № 299. Du 29 nov au 12 déc. p 17

ويظهر ذلك جليا في امتدادات الأزمة الأخيرة، فسرعان ما انتقلت أزمة القطاع المالي إلى أزمة عمت الاقتصاد في مجمله وانتقلت العدوى على مستوى عالمي.

المطلب الثاني: بعض الملاحظات حول حركة رؤوس الأموال:

في البدء يمكن ملاحظة وجود تركيز شديد في منظومة الأسواق المالية من حيث التوزع الجغرافي وعلى مستوى السوق الوطني وفيما يتعلق بالسوق ال عالميةفالملاحظ أن معظم الأنظمة المصرفية و في كثير من الاقتصاديات النامية و المتطورة على حد سواء تسيطر عليها فئة قليلة من المصارف الضخمة فحصة خمس بنوك من أصل مجموع البنوك هي حوالي 40% في الأرجنتين و50% في الهند و 60% في تايلاند و المكسيك و 13% في الولايات المتحدة و 27% في اليابان و17% في ألمانيا و 47% في فرنسا و 65% في كندا و 50% في سويسرا و 49% في اسبانيا... وفي الفترة ما بين العامين 1995 إلى 1996 كانت البنوك اليابانية تمثل 7 من 10 أكبر بنوك في العالم من وجهة نظر حجم الأصول (مع استبعاد العمليات التي تتم خارج الميزانية). وقد أبلغت الخمس البنوك الأساسية في اليابان عن أصول تتجاوز 2.4 مليار دولار أي ما يقرب 8.5% من أصول البنوك في العالم[1].

في حين يروج الليبراليون بأن تحرير حساب رأس المال سوف يسد فجوة عجز التمويل المحلي و يوفر سيولة قادرة على تقليص الاعتماد على الخارج (أي الاستدانة) الملاحظ أنه تزامنا مع اندماج اقتصاديات الدول النامية في العولمة المالية خلال التسعينات من القرن الماضي مثلا ارتفع رصيد الديون الخارجية المستحقة عليها بحوالي ضعفين خلال عشر سنوات بين 1980 و 1990 من ما لا يزيد عن 600 مليار دولار أمريكي عند العام 1980 إلى ما يتجاوز عتبة 1200 مليار دولار مع حلول العام 1990 ثم إلى ما يفوق 2600 مليار دولار مع دخول عام 2004.

هذه الحركة لرأس المال هي مرتبطة بعناصر من بينها سعر الفائدة والذي يفترض أنه في ظل الحرية التي تتيحها العولمة المالية فإن سعر الفائدة يميل إلى المساواة على المستوى العالمي إلا

[1] نور الدين جوادي: **مأزق العولمة و خطابات النهاي ة**، مذكرة تخرج غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستي ر في العلو م الاقتصاديق، جامعة باجي مختار، عنابة، دفعة 2007/2006 ، ص156.

أن هذا الأمر لم يتحقق على الأقل حتى الآن ويقول لستر ثرو في كتابه "الصراع نحو القمة" أنه وفي ظل خطاب وحدة الأسواق المالية و ما يقتضيه من إجراء تصحيحات بالنسبة للتقلبات الجارية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات التضخم ومخاطر الإعسار المحلية ...أنه من حيث المبدأ لابد للسوق المالي العالمي الموحد أن يتضمن و يضمن في نفس الحين تكافئا في فرص الحصول على رأس المال أي وجود أسعار فائدة حقيقية متماثلة حيث ما كان المكان و الزمان [1] .

ويضيف ثرو بأن واقع حال الاقتصاد الوهمي يعكس وجود لغز كبير في الأسواق العالمية لرأس المال حيث أنه لم يحدث ذلك التعادل النظري المتنبأ به عمليا في تكاليف رأس المال أو فرص الحصول عليه، ففي الثمانينات من القرن الماضي و بالرغم من وجود ما اعتبره الجميع سوقا عالميا موحدا لرأس المال كانت معدلات الفائدة الحقيقية حتى عام 1989 (سعر الإقراض الأصلي محسوما منه السعر القياسي للسلعة) يساوي 6% في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي لم تتجاوز 2.9% في اليابان و باستخدام مضاعفات أرباح الأسعار في سوق الأوراق المالية كانت تكلفة رأس المال أقل من 1% في اليابان ولكنها أكثر من 9% في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

حسب النظرية الاقتصادية فإن رأس المال من المفترض أن يتدفق من البلدان المتقدمة الغنية (حيث العائدات على رأس المال أقل) إلى البلدان المتخلفة الفقيرة (التي تكون لديها فرص أكثر للاستثمار غير مستغلة) مما يجعل البلدان المتخلفة أفضل حالا، لكن روبرت لوكاس لاحظ عكس ذلك، حيث نشر في مقال له سنة 1990 أن تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة كانت متواضعة و لم تكن متوافقة مع ما افترضته النظرية فيما يعرف بـــ "مفارقة رأس المال". وقد زادت هذه المفارقة حدة مع مرور الوقت حيث أن كثير من الدول المتقدمة تعرف عجزا في حسابها الجاري في حين أن عددا كبيرا من اقتصاديات السوق الناهضة تحقق فوائض[3].

---

[1] لستر ثرو: **الصراع على القمة – مستقبل المنافسة بين أمريكا و اليابان**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر، 1995، ص42.

[2] نفس المرجع السابق، ص 42، ص 43.

[3] إسوار براساد و آخرون: **مفارقة رأس المال**، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص 16.

ويزداد الأمر تعقيدا عند ملاحظة أن البلدان النامية الأكثر نموا اجتذبت رؤوس أموال أقل من البلدان النامية الأقل نموا عكس ما تراه النظرية من أن رأس المال لابد أن يتجه أكثر نحو البلدان الأسرع نموا التي تتيح فرصا أفضل للاستثمار، فمن الناحية الفعلية يبدو أنه كلما نقص الاعتماد على التمويل الخارجي كلما زاد النمو الاقتصادي [1]. وبالتالي فإنه بقدر ما يكون البلد في حاجة للانفتاح المالي للاستفادة من المنافع التي تتيحها تدفقات رؤوس الأموال للتنمية المحلية بقدر ما ينبغي توخي أكبر الحذر في التعامل مع رأس المال الأجنبي.

أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأفضليته فيما يتعلق بالتنمية في الدول المعنية، فمع بداية الثمانينات تدفق سيل من الكتابات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي كتدفقات رأسمالية طويلة الأجل وخالية من الفائدة، وما يتيحه من الحصول على التقنية وتنويع الاقتصاد، وقد انقسمت الأدبيات بهذا الصدد بين دراسة الأثر للاستثمار الأجنبي على النمو ودراسة المحددات التي من شأنها إرشاد الدول النامية إلى سياسات تمكن من استقطاب هذه الاستثمارات، فإنه تبين أن توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية غير متساو بين الدول و المناطق والذي يظهر تفضيلا للدول المتقدمة، فبالرغم من التحسن في حصة الدول النامية والتي ارتفعت من 13.8% في سنة 1980 إلى ما يقرب 43% في سنة 2009 فقد ظلت الدول المتقدمة مستحوذة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات كما يبن الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص 17، ص 19.

جـدول رقـــم (2-4): توجهات الاستثمار الأجنبي الـمباشر عبر مـختلف أنحاء العالم بـملايين الـدولارات (2005-2010):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
الدول النامية	332343	429459	573032	658002	510578	573568
- افريقيا	38160	46259	63132	73413	60167	55040
- أمريكا اللاتينية	78082	98459	169514	206733	140997	159171
- آسيا	215834	283463	339252	375665	307527	357846
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

Source : Unctad, World investment report, 2011, P187-P190.

من خلال الجدول يتضح أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الأكبر منه في كل السنوات المدروسة مع انخفاض معتبر في حصة هذه الدول بسبب الآثار التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية بداية من 2008، دون أن يكون ذلك لصالح الدول النامية فبالرغم من ارتفاع نسبتها من التدفقات كما سبق الإشارة إلا أن القيم المطلقة تظهر بعض التراجع مقارنة بسنة 2008.

النقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها هي أن النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من الدول كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2009 (بالنسبة المئوية).

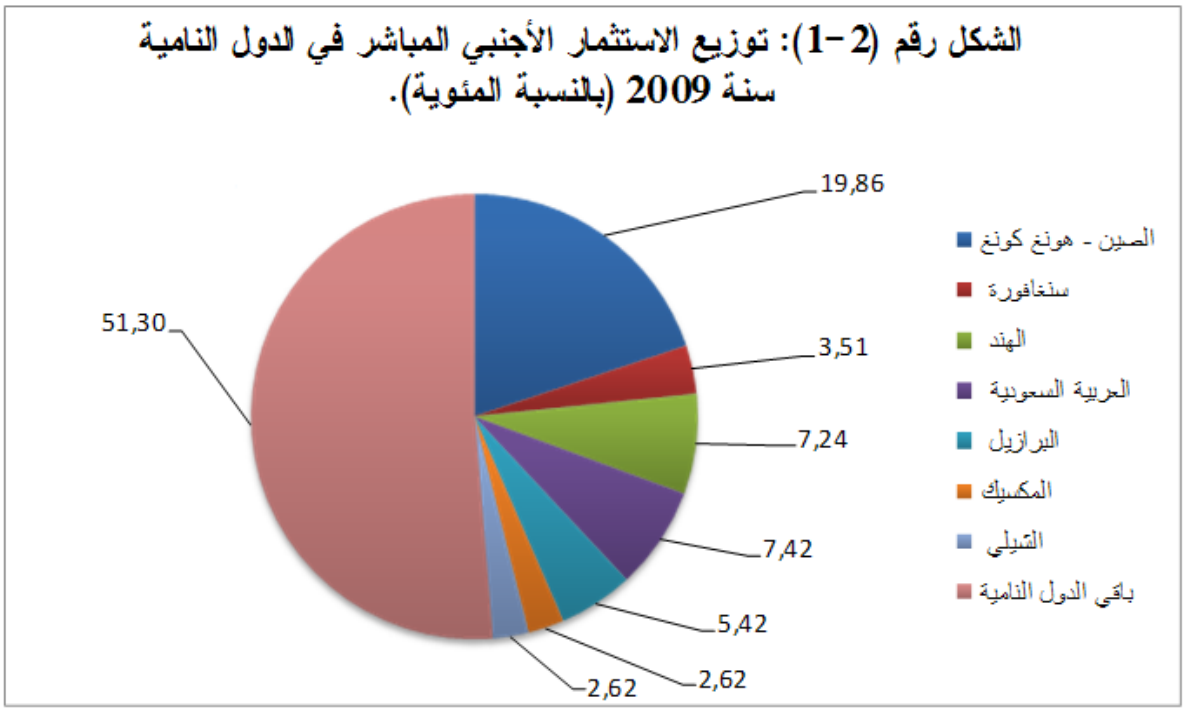

Source : Construit sur la base des données de : Unctad, World investment report 2010, P167-P171.

من خلال هذا الشكل يتبين أن عدد قليل (7 دول) من البلدان النامية قد اجتذبت لحوالي نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتدفقة نحو الدول النامية)، وهي دول نامية من آسيا و أمريكا اللاتينية، وفي المقابل تبقى حصة إفريقيا و الدول العربية ضعيفة ففي سنة 2009 لم تزد حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر عن 3.5% من المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، كذلك فإنه يلاحظ تقدم المملكة العربية السعودية من خلال استحواذها على 44.8% من تدفقات IDE الداخل للدول العربية لسنة 2009 تليها الامارات و مصر[2].

يدفع هذا التوجه في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق معينة دون غيرها إلى التساؤل حول أسباب ذلك خاصة وأن بعضها يعكس نوعا من الغموض إذ يتحرك IDE نحو مناطق تبدو أقل من غيرها من حيث الخيارات الاقتصادية. يرجع العديد من الباحثين سبب هذا التباين في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف الدول النامية إلى طبيعة السياسة المنتهجة من طرف كل

[1] وليد عبد مولاه: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية**، سلسلة الخبراء، عدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2011، ص5.

[2] نفس المرجع السابق، ص6.

دولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري و التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عوامل غير اقتصادية متعلقة بالاستقرار وكذا بعض المبررات السياسية في مثل حالة مصر و إسرائيل.

من خلال ماسبق يمكن القول أنه من الناحية النظرية هناك عدد من المنافع للعولمة المالية التي من المفترض أنها تصبح ممكنة في ظل الاندماج و الانفتاح المالي من: توفير امكانيات للحصول على موارد تمكن من سد فجوة التمويل المحلية، تخصيص أفضل للأموال بفضل آلية المنافسة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية وكذا التنبؤ بالتغيرات الظرفية و الهيكلية على الصعيدين المحلي والعالمي (دور المضاربة، التغطية على المخاطر...)[1].

ويبدو أنه من الصعب الجزم بأن الانفتاح المالي وازالة الضوابط على حركة رؤوس الأموال يعمل على جذب رؤوس الأموال عملا بالمقولة " أن المستثمرين يأتون إذا كان بوسعهم أن يذهبوا" حيث أن غالبية الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو و الانفتاح المالي عجزت عن اثبات و جود أثر مباشر لتحرير حساب رأس المال بشكل يحقق منافع النمو[2].

من جهة أخرى فإن اندماج الدول النامية في منظومة العولمة المالية ينطوي على العديد من المخاطر و التهديدات الأكيدة على مستقبل اقتصاديات هذه البلدان، إن لم تسبق ذلك بإصلاحات عميقة لتصحيح التشوه في هياكلها الاقتصادية و كذا التدرج في الاندماج للتقليل من الآثار السلبية للحركات المضاربية على اقتصادياتها. ومن أبرز هذه المخاطر[3]:

- تركيز الثروة و البحث عن الربح السريع، على حساب الاستثمارات المنتجة؛
- مخاطر تعرض البنوك لأزمات في ظل زيادة درجة اندماج و تكامل الأسواق المالية العالمية؛

---

[1] للمزيد أنظر: موله عبد الله: **ديناميكية العولمة وآفاقها**، مجلة أمل، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2001.

[2] إيهان كوزي و آخرون: **العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم**، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص10.

[3] عبد الأمير السعد: **الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص 94- 100.

- التعرض لخطر الهجمات المضاربية و تهديد استقلالية القرار الاقتصادي للدول؛
- إضعاف فعالية السياسات النقدية و المالية فتدفق الأموال على بلد يؤثر في فعالية هذه السياسات؛
- مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج و كذا غسيل الأموال نظرا للتحرير المالي و ازالة القيود و الرقابة على التدفقات المالية.

وفي الواقع فإن التجارب التاريخية أثبتت أن الدول المتخلفة أقل استفادة من المنافع في حين أنها أكثر عرضة للمخاطر والتي يقر بها حتى صندوق النقد الدولي، والذي يرى امكانية تجنبها من خلال جملة من الاجراءات التنظيمية منها: تنمية القطاع المالي، سياسات اقتصادية كلية قادرة على التعامل مع المخاطر [1] و تقليصها لكن تبقى هذه الاجراءات صالحة للدول المتقدمة أكثر منها لدول متخلفة نظرا لطبيعة اقتصاديات هذه الأخيرة و الاختلالات الهيكلية التي تعرفها.

المطلب الثاث: مكانة الدولة الوطنية المحيطية في العولمة المالية

يأتي الخطاب النيوليبرالي في سياق تبرير سلوك رأس المال العالمي (خاصة رأس المال المالي) وفقا لمتطلبا ت مرحلة رأسمالية العولمة، ال ذي يظهر في السيطرة على النشاطات الأكثر ربحية. وفي ظل أيديولوجيا الفكر الواحد ، فإن الممارسات القائمة، تنبني على انحسار دور الدولة أمام تعاظم قوة رأس المال المالي العالمي. وهو الفكر الذي طالما روجت له المؤسسات المالية الدولية ليصبح الخطاب السائد على مختلف المستويات، مؤسسا لتحرير النشاط الاقتصادي خصوصا الأسواق المالية، ما يتيح له اقتناص الأرباح دون قيود.

و في إطار العولمة المالية، فإن الخطاب النيوليبرالي يؤسس لعولمة النظام الرأسمالي تحت قاعدتي الاختراق و التنميط أين يتم محاولة ادماج التشكيلات المحيطية في السوق العالمية المحررة. هذا الخطاب النيوليبرالي بينما يدافع عن مصالح رأس المال المالي العالمي لا يفعل نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بالتشكيلات الاجتماعية المحيطية المستهدفة من قبله (أي رأس المال العالمي) بل على

[1] إيهان كوزي و آخرون، مرجع سابق، ص12.

العكس يقدم تبريرا نظريا للاحتكام إلى قوى السوق المحررة من القيود والذي لا يمكن أن يؤدي في النهاية إلا لتشتيت طاقات الدول المحيطية التي لم تنضج بعد كدول وطنية.

هذه الفلسفة الجديدة لليبرالية قائمة على أساس مضاد للفلسفة الكينزية فيما يخص تفسير الأزمة و سياسات العلاج [1]؛ حيث ترى بأن تدخل الدولة هو المشكل و ليس الحل [2]. و تقدم نظرية "**التوقعات العقلانية**" أحد روافد المدرسة النيوليبرالية تبريرا لذلك يؤكد على أن السياسات الاقتصادية التدخلية تفقد أهميتها، لأن المقاولين يراكمون من التعلم و التجربة ما يسمح لهم بتوقع آثار السياسات الاقتصادية للدولة مسبقا، و بالتالي استجابة أقل لاجراءاتها مما يؤدي إلى أهداف أقل من المسطرة[3].

هكذا فإن الخطاب النيولبيرالي، طور سياسة معاكسة للخطاب الكينزي عبر خطاب **خديعة السوق المنظمة ذاتيا**، الذي يفترض أنها تضمن تطوير القوى المنتجة. يستبدل هدف التشغيل الكامل، بهدف غير مقنع لحماية ثروات و مداخيل الطبقة الرأسمالية عموما و خاصة الرأسمالية المالية. وهذا الهدف من بين مبرراته، الطرح الذي يفترض بأن الارتفاع في مداخيل الرأسماليي ن (من خلال التسهيلات الجبائية مثلا) تقود إلى زيادة الاستثمارات، التي ترفع معها التوظيف وتسمح بتخصيص أمثل للموارد، من خلال حالة المنافسة المفترضة في السوق[4].

وإذا كانت هذه الفلسفة قد لعبت دورا أساسيا في السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المتقدمة وحققت نجاحات في تجاوز أزمة "التضخم الركودي" التي اجتاحت سنوات السبعينات فقد أصبحت كذلك الاطار المرجعي لبرامج صندوق النقد الدولي FMI المطبقة في الدول النامية لكن هل من الممكن اعتماد الخطاب اللبيرالي الجديد كأساس نظري للسياسات و الممارسات و الاصلاحات

---

[1] مولة عبد الله: **إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الجزائرية**، ص6.

[2] على لسان رونالد ريغان نقلا عن: أولريش شيفر: **إنهيار الرأسمالية- أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة: عدنان عباس علي، سسلة عالم المعرفة، عدد 371، المجلس الوطني لثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، يناير 2010، ص49.

[3] مولة عبد الله: **إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الجزائرية**، مرجع سابق، ص6.

[4] BENDIB Rachid : **Mondialisation et idéologie néolibérale**, **la place de l'Etat national**, Revue El-Tawassol n°20 Décembre 2007, Université d'Annaba, p21

المؤسساتية باسم التنمية في الدول المعنية بها؟ و ماهي المشاكل المصاحبة لمحاولة استخدام النموذج النيوليبرالي في مجتمعات لا تزال محكومة جزئيا بقيم وهياكل غير قيم و هياكل السوق؟[1]

حاولت النيوليبرالية تقديم تفسير للأزمة في الدول النامية يركز على جانب العرض حيث ضعف هذا الأخير بالاضافة إلى نقص الموارد المخصصة للاستثمار و الانتاج أدى إلى وضع انكماش مقابل تضخم جامح (حيث يكون العرض أقل من الطلب) ويمكن تلخيص سبب الأزمة حسب التفسير النيوليبرالي في انفصال المداخيل الموزعة عن الانتاج واللجوء للاصدار النقدي دون مقابل [2].

يبدو هذا التفسير متوافقا إلى حد ما مع أوضاع الدول النامية التي تعاني من ضعف في جانب العرض (أي الإنتاج) لكن مأزق التحليل النيوليبرالي يبدأ عندما ينتقل من التشخيص إلى تصور الحلول الملائمة و الذي يرى أن العلاج النقدي هو الحل (اتباع سياسة نقدية صارمة)[3] مع ضرورة أن يترافق مع اصلاحات تحفيز القطاع الخاص بخفض الضرائب على الأغنياء، تحجيم دور الدولة واستبدال دورها بآليات السوق مما يحفز النمو و الاستثمار. لكن هل هذه الحلول هي ما تحتاج إليه الدول النامية؟ وهل أن تبني هذه الحلول سوف يؤتي أكله في ظل قوى سوق غير ناضجة؟ وحتى إذا نضجت هذه القوى في بعض البلدان – بصورة مشوهة في الغالب – فهل بمقدورها أن تضطلع بمهمة تجاوز التخلف؟

الاجابة على هذه التساؤلات تقود إلى تحديد طبيعة الاصلاحات الجارية في كنف اللبرالية الجديدة التي تظهر على مستوى السياسة الاقتصادية، غير أن مشكل التخلف غير مدرج في اهتمامات السياسة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة تعنى بمشاكل ظرفية لاقتصاد متقدم – نسبيا – وليس بمشاكل اقتصاد متخلف. في حين أن الدول المتخلفة تحتاج إلى نظرية عامة للانتقال وليس لمجرد

[1] منصوري عبد الله: **قراءة نقدية في النسق الفكري الليبرالي للتنمية** ، مجلة التواصل، عدد 20، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 8.

[2] مولة عبد الله: **إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الجزائرية**، مرجع سابق، ص6.

[3] أولريش شيفر: **إنهيار الرأسمالية– أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، مرجع سابق، ص35.

توجهات على مستوى السايسة الاقتصادية مع تبيين و دراسة الشروط الموضوعية و الذاتية لهذا الانتقال من خلال التطرق لخصائص التخلف الذي تعاني منه هذه الدول[1].

كما أن هذا الفكر السائد يتعامل مع المقولات الاقتصادية كما لو كانت مقولات طبيعية لا فرق بينها و بين قوانين الفيزياء فيرى أن الفقراء هم نتاج النظام الاقتصادي مثلهم مثل الأغنياء ويبرر ذلك بالقول أن التحول نحو اقتصاد السوق تصحبه تضحيات اجتماعية يجب القيام بها [2]. فهل يجب تكييف الحقل الاجتماعي مع متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد حسب مايراه الفكر النيوليبرالي (أي التقليل و التخلص من العبء الاجتماعي) بدعوى عرقلة النمو الاقتصادي؟

إن تقرير البنك الدولي حول "بناء المؤسسات من أجل الأسواق" [3] يؤكد على اعادة بناء الدولة لتتناسب مع مرحلة العولمة، مرحلة اقتصاد السوق المحررة من القيود و يضع السوق ذاتي التنظيم كالحل لجميع المشاكل؛ حيث جاء في التقرير: " الدخل الناشيء عن المشاركة في السوق هو المفتاح لتعزيز النمو الاقتصادي بالنسبة للأمم و تخفيض أعداد الفقراء بالنسبة للأفراد" و خلاصة القول أنه حتى يتم التخلص من الفقر يجب أن يزداد الأغنياء غنا[4]. فكيف يلتقي تخفيض الفقر مع الربح؟ أو هل يراعي الباحث عن الربح مشاكل الفقراء؟

في سياق العولمة المالية أصبحت النيوليبراية تلعب دورا مهما في تأكيد مصالح الطبقات المهيمنة وكل المواصفات التي تم ذكرها لوصف النيوليبرالية تتقارب نحو فرضية تمثيل جديد للقوة تسعى لتأكيد مصالح الطبقة الرأسمالية خاصة المالية [5]. حيث ظهر نوع من التحالف بين الملكية والتسيير يعبر عن مصالح الشركات متعدية الجنسية أما قضية "العدالة الجتماعية" فيرى رواد المدرسة

---

[1] مولة عبد الله: **إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الجزائرية**، مرجع سابق، ص3.

[2] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة – جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية** ، سلسلة الفكر، مكتبة الأسرة، مصر، 2008، ص336.

[3] البنك الدولي: **بناء المؤسسات من أجل الأسواق**، تقرير عن التنمية في العالم 2002، مركز الأهرامات للترجمة و النشر، ص III.

[4] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص232.

[5] Gérard Duménil et Dominique Lévy : **Economie marxiste du capitalisme**, collection repères, ed la Decouverte, paris, 2003, p 108

الليبرالية الحديثة "أنه موضوع لا يجوز للمرء أن يشغل نفسه به" [1]. وفي الواقع فإنه يجب تجاوز هذا المنطق ليس فقط بسبب الايديولوجيا بل أيضا كونه يغفل عن رهان التلاحم الاجتماعي[2].

كذلك فإنه يجب توضيح أهمية الدور الاقتصادي للدولة على اعتبار أنه لايمكن التفكير في ايجاد حل لمشكل التخلف بعيدا عن حضور اقتصادي للدولة، حيث أن هذه الدول التي تعاني من مشكل التخلف لم تستكمل بناء هياكلها الاقتصادية و الانتاجية. و في ظل قوى سوق مشوهة فهل الحل هو انسحاب الدولة؟ القراءة التاريخية لعديد التجارب تبين أن تراجع الدولة إلى إضعاف البنى الانتاجية و إلى انتعاش الأنشطة الطفيلية التي لا تخدم التنمية وبالتالي استفحال التبعية و تفاقم المديونية.

في هذا السياق فإن السياسة النيوليبرالية تفترض في الواقع "دولة الحد الأدنى" ماعدا في و.م.أ (وبعض التشكيلات الاجتماعية للمركز) لأن هيمنة رأس المال المالي على صعيد عالمي يحقق تركيز لقوة اقتصادية، مالية وعسكرية من أجل إطالة النهب كنمط وظيفي للنظام الرأسمالي ومن أجل التفاعل مع أقل حركات معارضة للنظام النيوليبرالي.

يرى الخطاب النيوليبرالي أن امكانيات تحقيق النمو و تخفيض عدد الفقراء هي في مجال تحرير التبادل (التبادل السلعي) لا في مجال الإنتاج [3]، لكن يمكن التساؤل عما إذا كان مشكل الدول المتخلفة الانتاج أم التبادل؟ و إذا كان التبادل هو الحل فماذا ستبادل هذه الدول، هل ثرواتها مقابل استيراد واردات استهلاكية؟ إذا التساؤل عن جدوى التبادل في ظل التبادل غير المتكافيء يصبح ضرورة تاريخية.

في الواقع فإن **التبادل الحر** الذي يحث عليه الخطاب النيوليبرالي و المقدم كترياق للتنمية يكشف عن خديعة لأن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يصبح مهيمن في وسط التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للمركز والبرجوازيات المحلية لم تتمكن من تطوير القوى المنتجة المحلية إلا عبر سياسات

---

[1] أولريش شيفر: **إنهيار الرأسمالية– أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، مرجع سابق، ص49.

[2] مولة عبد الله: **إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الجزائرية**، مرجع سابق، ص11.

[3] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص 333.

حمائية أكيدة. من جهة أخرى التشكيلات الاجتماعية المحيطية التي عرفت تنمية متذبذبة للقوى المنتجة المحلية (اليابان و كوريا الجنوبية مثلا) لم تندمج في خطاب التبادل الحر إلا بعد إرساء نظام إنتاجي تنافسي مع النضج الحقيقي لدولهم الوطنية.

إذا رأس الما ل المالي كأداة لنشر الخطاب النيوليبرالي لا يسمح بتطور القوى المنتجة (أو على الأقل يحول دون تطورها)، وإذا التبادل الحر لم يحتوي الاقتصاديا ت المحيطية إلا في النشاطات ضعيفة الإنتاجية. و في الأخير التاريخ يبين أن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتطورة لم تحقق سيادتها إلا بفضل السياسات الحمائية لدولهم الخاصة، فإن تبني الدول المحيطية للخطاب و السياسات النيوليبرالية لا يمكن أن يؤدي إلا لتحطيمها المبرمج.وتفكيك الدول المحيطية (التي لم تصل بعد لنضجها كدول وطنية) و انحلالها المحتمل لا يمكن أن يقود فيما بعد إلا إلى عودة أيديولوجيا ما قبل رأسمالية[1].

في حين هيمنة رأس المال ا لمالي على صعيد عالمي، تؤكد الطبيعة السالبة لهذا الأخير التي تدفعه في الواقع لأن لا يكون مهتما إلا بالربح المباشر، وبأن لا يستثمر كنتيجة لذلك إلا في المجالات الأكثر مردودية للمساهمين و الدائنين. لكن مصالح هذه الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن تكون متقاربة لا مع مصالح الطبقات الأخرى (التي لا تمتلك لا أسهم ولا سندات) ولا مع مصالح التشكيلات الاجتماعية الأخرى المستهدفة من رأس المال المالي. لأن حرية حركة رؤوس الأموال تفترض من جهة بأن مصالح المساهمين و الدائنين ليست متوطنة جغرافيا ومن جهة أخرى لمسة بسيطة على الحاسوب يمكن أن تدفع اقتصاد وطني لشبه الإفلاس (الأزمات التي اجتاحت سنوات 1980 و1990). في حين أنه إذا كان نشاط النهب لرأس المال المالي على مستوى المركز الرأسمالي هو مخفي بفضل مساهمة مختلف الطبقات المدخرة في "النجاح النيولبرالي"، فإنه على مستوى المحيط، فيما عدا قلة كمبرادورية، معظم الطبقات الاجتماعية لا تعرف إلا الاستغلال والمعاناة[2].

هكذا فإن الخطاب النيوليبرالي يمثل خطاب رأس المال العالمي حيث أن هذا الأخير يجسد آخر إنتاج الإيديولوجية الرأسمالية التي تقدم الخطاب الأكثر مساعدة لها حسب طبيعة المرحلة

[1] Bendib Rachid : **Mondialisation et idéologie néolibérale** : **la place de l'Etat national,** op.cité, p23.

[2] Ibid, p 21.

التاريخية التي يمر بها النظام الرأسمالي (التجارة الحرة أو حماية الاقتصاد الوطني...) الخطاب النيوليبرالي الذي يطالب بانسحاب تام للدولة من المجال الاقتصادي يستجيب إلى احتياجات رأس المال العالمي التي تكمن في السيطر ة دون قيود على النشاطات أين تكون نسبة الربح أعلى (الذي يمكن من الدفاع عن مصالح الدائنين و المساهمين). الاستخدام للخطاب النيوليبرالي من الدول المحيطية (وإذا لتحطيمهم الأكيد) يظهر من الآن إما ضعف فكري صارخ (عدم القدرة الفكرية للتحكم في رهانات الحاضر) وتقليد ساذج أو سياسة مقصودة لتنازل اقتصاديات وطنية لطبقات كمبرادورية.

خلاصة الفصل:

على غرار آثار العدوى في الأسواق المالية أو ما يعرف بالمخاطر النظامية هناك مخاطر أخرى متعلقة بما يصطلح عليه بـــ "تقديس اقتصاد السوق" فقد تم تطوير مجموعة من النظريات (مثلا نظرية فعالية المعطيات ...) التي تؤكد على أن السوق يتيح الحصول على معطيات شفافة و يساهم في الاختيار العقلاني، غير أن الأسواق المالية ليست بهذه العقلانية المزعومة بل قد تؤدي حتى إلى انهيار الاقتصاديات وأزمات تزداد حدة في مناخ يسوده عدم الاستقرار ذلك ما يؤكد عليه جوزيف ستيغليتز من خلال نظرية الأسواق المتناظرة حيث يؤكد على أن الأعوان ليس لهم نفس الحظوظ في الوصول إلى المعلومات، ما يخلق مناخا ملائما لعمليات المضاربة وجشع المضاربين أصبح يهدد النظام ككل.

إن عدم الاستقرار لبيئة الاقتصاد العامي في سياق العولمة المالية و هيمنة رأس المال المالي تهدد الاقتصاديات الهشة؛ فتقلب الأموال بصورة حرة يؤدي إلى آثار و خيمة على اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال ومخاطر المضاربة على اقتصاديات الدول النامية ... هذه المخاطر و غيرها تطرح تساؤل حول الجدوى من الانخراط في منظومة العولمة، لكن يمكن القول أن هناك سياسات تكون مقبولة في حالة الاندماج الجزئي والتدريجي للدول النامية.

الفصل الثالث : التنمية الجزائرية في واقع العولمة المالية

المبحث الأول : من أزمة التنمية إلى أزمة الفكر التنموي

المبحث الثاني : تجربة التنمية في الجزائر

المبحث الثالث : التنمية الجزائرية بين طبيعة الاقتصاد الريعي و واقع العولمة المالية

تمهيد:

في هذا الفصل محاولة لإسقاط التحليل النظري المتضمن في الفصول السابقة، على الجزائر وتجربتها التنموية، بعد التطرق للتنمية كمفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد و متداخل المظاهر وإطارها الفكري (النظريات والمرجعيات الفلسفية) و العملي (الاستراتيجيات و السياسات) ثم فهم الشروط الموضوعية التي تتم في إطارها التنمية في ظل الرأسمالية المالية كنظام معولم (العولمة المالية) يبدو أن تناول هذا الموضوع لا يحقق النتائج المرجوة في إطار معمم حيث أن مفهوم التنمية مرتبط بتحديد أكثر دقة للمحتوى والانتقال من التجريد إلى المركب الملموس؛ لذا فإن فهم عملية التنمية كتجاوز لحالة التخلف التي تأتي في سياق تاريخي مجتمعي مميز يقتضي التطرق لدراسة نموذج محدد هو المجتمع الجزائري. ويتمثل الهدف الأساسي من ذلك في محاولة تفسير والاقتراب من واقع ما يسمى "التنمية" في الجزائر في الوقت الراهن في ظل القوى المسيطرة في الداخل مع صعود وهيمنة الرأسمالية المالية، هذا الواقع الذي يعبر عن مأزق وتأزم الأوضاع أكثر رغم الخطابات المطمئنة التي يتلوها المسؤولون لرسم صورة وردية – منافية للحقيقة في الغالب – عن الجزائر حاضرا ومستقبلا (إذا استمر الحال على ما هو عليه)، هذا الوضع المتأزم ليس فقط على صعيد الممارسات و السياسات بل هي أيضا انعكاس للفكر الذي يغذيها عبر أطروحا ت غريبة عن خصوصيات الثنائية "المجتمع/الدولة" في الجزائر التي تأتي في سياق تاريخي و ديناميكية خاصة تعبر عن قطيعة مع المستعمر وفي نفس الوقت ارتباط بالاقتصاد العالمي الرأسمالي.

حتى يشمل التحليل العناصر السابقة تم تقسيم هذا الفصل إلى محاور ثلاث بدء بأزمة التنمية في الثمانينات وعلاقتها بأزمة الفكر كانعكاس لها؛ ثم التطرق لتجربة التنمية في الجزائر بحيث أن فهم الحاضر لا يتم إلا بالتعرف على القوى التي شكلت الدولة و المجتمع في الماضي؛ ليتيح ذلك تحليل وضع أو حال التنمية من خلال مقاربة تتناول الريع كوحدة للتحليل وعلاقته بالرأس المال العالمي.

المبحث الأول: من أزمة التنمية إلى أزمة الفكر التنموي

بعد أن مضى على نظريات التنمية ردح من الزمان يمكن التساؤل حول الجدوى من كل تلك التحليلات و الأطروحات النظرية إن لم تؤدي إلى تنمية حقيقية؟ ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي انتسب إليه عديد الباحثين على اختلاف مرجعياتهم ... ثم بدا فجأة أن كل ما قيل عن نظريات التنمية لم يكن لازما رغم ما أثارته من ضجة في سنوات الخمسينات والستينات ويبدو اليوم أن تلك الضجة لم يعد لها وجود بعدما طغت فلسفة الليبرالية الجديدة و صورت كل مشاكل العالم الثالث في ضعف معدلات النمو وأن العلاج الوحيد هو التحرير في مرحلة العولمة المالية أين يهيمن المنطق المالي على الساحة العالمية.

غير أن الأزمة المالية الأخيرة قد أفقدت النموذج السائد ذلك البريق أو تلك القداسة حيث كانت تقدم التنمية "الليبرالية" بوصفها نظاما لتحقيق ازدهار العالم، ومخرجا وحيدا لعالم الجنوب بصفة خاصة، للانفكاك من حالة التخلف و تم تسييجها بغطاء يشبه الطقوس الدينية، بحيث تسامت عن كل مناقشة أو مساءلة . والأهم في هذه المرحلة هو التحرر من وثنية الفكر؛ يقول جلال أمين: " ينبغي التزام درجة كبيرة من الحذر تجاه ما يقوله الاقتصاديون في موضوع التنمية والتخلف واكتساب درجة من الحرية في إعادة التفكير حول هذه القضايا قد تفتح الباب لاكتشاف حقائق لم تكن واضحة من قبل[1]".

المطلب الأول: أزمة التنمية بداية من الثمانينات

في السبعينات بدأت تتلاشى معظم الآمال و الطموحات التي نشرتها تيارات فكرية تفاؤلية في العالم الثالث انعكست إلى هذا القدر أو ذاك في تطبيقات تنموية مختلفة حددت أهدافها المعلنة بإلغاء فجوة التخلف خلال عقود قليلة من السنين، وقد تعرضت هذه الأفكار و السياسات التنموية بخصوص العالم الثالث إلى إعادة نظر جذرية بعد فشلها في تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية. فإذا كان

[1] نقلا عن كمال حبيب: عرض لكتاب **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**، المعرفة، قناة الجزيرة، قطر، 2007، في: www.aljazeera.net تاريخ آخر زيارة: 2010/04/23

الهدف الأساسي للعملية هو تدعيم الاستقلال القومي فإن تجربة العقود الماضية قد برهنت على أن التبعية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية لم تتضاءل في العديد من الدول النامية [1].

في هذا الإطار فإن التنمية في البلاد النامية تأثرت تأثرا ملموسا بالمحيط الخارجي؛ فإذا كانت هذه الدول تتحمل جزء نسبيا في أزمتها التنموية فان الوضع الاقتصادي العالمي مسئول هو كذلك بجزء مهم عن الأزمة من خلال الآثار السلبية التي نتجت عن السياسات الحمائية التي اتبعتها البلدان المتقدمة منذ ظهور معالم الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في السبعينات بعد انهيار أسس اتفاقية بريتن وودز Bretton Woods (وقف تحويل الدولار بالذهب 1971)، والتي يظهر أثرها من خلال تراجع معدل نمو صادرات الدول النامية من 23% في الفترة 1980/1970 إلى 6% خلال الفترة 1985/1980. وتركز هذا الاتجاه خلال فترة الثمانينات رغم عديد الندوات و المؤتمرات التي بينت الآثار السلبية لهذه السلوكات و أوصت بالحد منها، وتفاقمت الأزمة مع صعود رأس المال المالي ومع ازدياد طموحات هذه الدول في التنمية بدون دراسة دقيقة و علمية الاختيارات التي طبقتها لتحقيق هذا الهدف، و محافظة الرأسمالية العالمية على أهم مواقعها بهذه البلاد، بقيت هذه الأخيرة مع استثناء بعض التغيرات الطفيفة تحتل نفس الموقع في التقسيم الدولي للعمل و ذلك بتخصصها المستمر في إنتاج و تصدير المواد الأولية مقابل استيرادها للسلع الاستهلاكية و المصنعة من الدول الرأسمالية.

هكذا بقيت الأسس الموضوعية لعلاقات الاستغلال و التبعية بدون تغيير، و هي العلاقات التي أفرزت التبادل اللامتكافئ الناتج عن تدهور شروط التبادل التجاري في المدى الطويل لغير صالح الدول النامية الشيء الذي أدى إلى إضعاف القدرة الذاتية لهذه البلاد على تمويل مشروعاتها الاستثمارية بسبب النزيف الكبير لفائضها الاقتصادي إلى الخارج.

وعلى أساس استمرار الاتجاهات الأساسية للمؤشرات الاقتصادية العالمية وفي ظل الأزمة الهيكلية التي تعاني منها الدول الرأسمالية يمثل عقد الثمانينات نكسة للتنمية بالبلاد النامية على الخصوص. فإذا كانت هذه الدول قد وصلت إلى تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي سنوي بحوالي

[1] عارف دليلة: **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي** ، ط2، دار الطليعة، بيروت لبنان، 1987، ص 71.

5.5% في الستينات و حوالي 5.6% في السبعينات، فإن هذا المعدل لم يتجاوز 2.5% خلال فترة الثمانينات و الجدول رقم (3-1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-1): متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية عبر فترات (%)

	1960/70	71/80	81/85	87/88	81/89
متوسط معدل النمو	5.5	5.6	1.5	3.5	2.5

المصدر: الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في العالم 1988 نيويورك ص 25.

و حسب تقرير لجنة الجنوب لسنة 1990 فقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لأمريكا اللاتينية انخفاضا كبيرا بحيث وصل 1.5% خلال فترة 1988/81 بينما كان يبلغ 5.4% في المتوسط في السبعينات. أما في إفريقيا وغرب آسيا أين كانت هذه المعدلات على التوالي 4.1% و7.8% في السبعينات سجلت هبوطا ملحوظا خلال فترة 88/81 حيث هبطت إلى 0.5 نظرا للانكماش الاقتصادي في هاتين المنطقتين[1].

و الجدير بالذكر، أنه رغم الجهود التي بذلتها الدول النامية من أجل التكييف وقدرتها على زيادة معدل نمو صادراتها و خاصة الصناعية، فإن معدل نموها الحقيقي بقي بعيدا عن الهدف الذي حددته الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث و هو 7% و الذي بلغ 3.2% فقط سنة 1988.

و يرجع هذا الانخفاض في معدلات النمو من بين أمور أخرى، إلى انخفاض معدل الاستثمار في معظم أقطار الجنوب حيث هبط هذا المعدل في متوسطه السنوي البالغ 24.5% في السبعينات إلى 16.4% خلال فترة 1988/1985[2] . و هذا في الوقت الذي ازداد فيه عدد الدول الأقل تطورا من 31 دولة إلى 42 دولة في الثمانينات بسبب ازدياد معدل نمو سكانها و شحة الموارد الخارجية سواء

[1] التحدي أمام الجنوب: **تقرير لجنة الجنوب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990، ص 114.

[2] نفس المرجع السابق، ص 116.

المعونات الرسمية للبلاد المتقدمة التي لن تتجاوز 0.90% من إجمالي الناتج المحلي للبلد المتبرع أو تلك المتحصل عليها من الصادرات و ذلك بسبب ضعف شروط التبادل.

و كانت نتيجة هذه التطورات زيادة حدة تخلف و تعميق تبعية اقتصاديات البلدان النامية إلى اقتصاديات الدول الرأسمالية. و قد فرضت هذه الأزمة تكاليف ضخمة على البلاد النامية مما أدى إلى تفاقم مديونيتها و انهيار تنميتها، الأمر الذي جعلها تخضع للشروط القاسية و التدخلات السياسية والاقتصادية في شؤونها الداخلية من المنظمات و الهيئات الدولية المالية و التجارية من خلال وصفة صندوق النقد الدولي التي يشكل التبادل الحر العمود الفقري لها ليتبين في الكثير من الحالات أنها غير مجدية، في نظام اقتصادي عالمي غير متكافئ.

وعلى غرار عقد الثمانينات لم تكن العقود القادمة أفضل حالا فقد تراجعت إمكانيات التمويل والاقتراض الخارجي و تراجعت المساعدات الدولية كما فقدت الدول النامية مجال المناورة الذي أتيح لها بسبب مناخ الحرب الباردة ليخيم منطق القطبية الأحادية ويعلن عن نهاية التاريخ [1]... وبالرغم من الفرص الهائلة التي تهيأت بفضل الثورات التكنولوجية في القرن العشرين فإن ما يقرب من مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو مستوى للمعيشة بلغته أوربا الغربية والولايات المتحدة منذ أكثر من مائتي عام [2].

وعند استعراض مسيرة التنمية المزعومة بالدول المعنية يبدو أنها تبددت تلك الصورة الوردية في اللحاق بركب البلدان المتقدمة بعد تلك المشاعر القومية العالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تشكلت الدول المستقلة دون أن تكون لهذه الدول أدنى مقومات الدولة أو الأمة، من غياب السوق الوطنية وتقهقر الطبقة الوسطى بالإضافة إلى غياب طبقة برجوازية في عدد من هذه الدول (ومنها الجزائر) وغيرها من المقومات التي قامت عليها الدول الأوروبية، بعد أن ساد اعتقاد بأن الاستقلال سيمهد للتطور الاقتصادي و هو الحلم الذي تحول إلى خرافة، إذ تحولت هذه المستعمرات إلى دول تقتات على المساعدات والقروض الدولية، و أثبتت بعد ما يزيد عن نصف قرن من التجارب أن

[1] أنظر: فرانسيس فوكو ياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط 1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.

[2] تقديرات التنمية للبنك الدولي، 1991، ص 13.

تلك الأحلام قد تبددت على أرض واقع اسمه العولمة بعد ضياع الفرصة التي أتاحتها الحرب الباردة وتحول العالم إلى نظام القطب الواحد، إذ وجدت تلك الدول نفسها فجأة أمام وطأة التزاي د السكاني الهائل، واعتمادها الكلي على تصدير المواد الأولية و الصناعات البدائية، مع انعدام الحصول على المساعدات الدولية، ووقوعها في أزمة تسديد ديونها المتضخمة، لتجد نفسها بعد ذلك تحت رحمة صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة اللذان يفرضان عليها الانخراط في الاقتصاد العالمي وفقا لشروطهما المجحفة مع تنامي لشركات متعدية الجنسية والتي أصبحت على قدر من الأهمية في الاقتصاد العالمي يتجاوز حتى الدول الكبرى منها، هذه الأوضاع و غيرها شكلت عقبة أمام مشروع التنمية الذي حلمت به الدول المعنية وازداد الوضع سوء مع لعبة القمار العالمية مع هيمنة المنطق المالي على الاقتصاد العالمي الذي وضع مشروع التنمية في تناقض مع مصالح رأس المال العالمي الباحث عن الربح في أقرب فرصة.

المطلب الثاني: قراءة نقدية لنظريات التنمية

طبع الفكر التنموي بإسهامات متنوعة، برزت فيها محاولات للتنميط وظهر مفهوم التحديث والتقدم، وجهد الباحثون في إقامة نماذج مثالية تعكس حالة المجتمع الأوربي الصناعي الحديث (كمجتمع مرجعي)، ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي. وتعددت مشاربها الفلسفية والأيديولوجية و انعكس هذا التنوع الأكاديمي في حقل الأبحاث المهتمة بقضايا التنمية والتغير الاجتماعي على البدائل والإستراتيجيات التي حاولت دول نصف الكرة الجنوبي تطبيقها، قصد تجاوز تخلفها وتحقيق حالة التقدم و الرفاه في مجتمعاتها. غير أن تجربة التنمية التي مضى اليوم عليها عقود من الزمن – رغم بعض المكاسب التي حققتها– لم تصل إلى ما كان مأمولا منها في مبارحة وضعية التخلف والدخول في حالة التقدم والحداثة.

والتساؤل العلمي حول عوامل الفشل وأسباب الإخفاق يزداد إلحاحا إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر التنوع الأكاديمي الذي طبع هذه التجارب. فالدول التي تبنت الخيارات "الاشتراكية" كالجزائر وتنزانيا...كان مصير تجاربها التنموية الفشل مثلها مثل كثير من الدول التي تبنت الخيارات اللبرالية، وكانت إلى فترة قريبة ترمز إلى الريادة التنموية في هذا الميدان، و حتى تجربة النمور الآسيوية – التي يحب آخرون إطلاق اسم النمور الأمريكية عليها لما حظت به من دعم في إطار مواجهة المد

الشيوعي– تمر بصعوبات كبيرة اليوم. بل إن الأمر لم يقف عند حد فشل الإستراتيجية المتبناة؛ إذ كما أكد ذلك عاطف غيث "أدى إلى تعقيدات وصعوبات بعثرت العائد الاجتماعي المتوقع عن محصلة الاستثمارات المادية والبشرية والفنية، وخلق حالة من التفكك انبثق عنها عدد من المشاكل "... كتراكم المديونية وانخفاض مستويات المعيشة، واطراد ظاهرة الفقر والبطالة والأمية وبروز ظاهرة العنف بأشكاله المتعددة...ليتجه المجتمع لا إلى طريق النمو والتقدم، بل نحو طريق **نمو التخلّف** على حد تعبير *GUNDER FRANK*.

إن الاقتصاديين المهتمين بالعالم الثالث يرفعون شعارات تبسيطية على عكس ضخامة مشاكل بلدان الجنوب، زد على ذلك أن أعمال التنمية هذه غالبا ما استمدت أصلها من أعمال جامعيين لبراليين ومن أشهرهم المؤرخ الاقتصادي الأميركي "والتر روستو" الذي كان لذيوع نظريته المعروفة باسم "مراحل النمو الاقتصادي " في الخمسينيات والستينيات دور في اعتبار نموذج الدول الرأسمالية المتقدمة هو الواجب الإتباع مع التسليم بإمكانية اللحاق، و هو كغيره من الاقتصاديين الغربيين استمد فروضه من بيئة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة "فروج صورا مبسطة جدا و مثيرة للخيال حول طبيعة الثورة الصناعية و بنحو خاص فقد و صف في هذا المؤلف كيفية تجميع شروط ما أسماه الإقلاع الاقتصادي موهما بذلك أن المجتمع النامي يشبه طائرة بلغت محركاتها القوة الكافية للارتفاع فوق الأرض[1]".

مع دفعة كافية (الاستثمارات)، وبفضل تجارب الماضي بات من الممكن حسب روستو "ضمنا تهيئة مدرج الطيران والانطلاق نحو سماوات التصنيع السريع" [2] على هذا النحو ستوضح الوصفات – كما تم الإشارة لذلك سابقا – التي سيصفها اقتصاديان آخران كان لعملهما صدى كبير في موضوعات التنمية أولهما *Ragnar Nurkse* ، والذي قدم عملا يحصر التخلف في عدم وجود النشاط الصناعي الحديث ويقترح علاجا لذلك من خلال إنشاء عدد كبير من الصناعات في آن واحد، أما الثاني فهو هيرشمان *A.Hirschmann* ، الذي طور نظريته التي تدعوا إلى القيام باستثمارات

[1] جورج قرم: **الفوضى الاقتصادية العالمية – جذور إخفاق التنمية** ، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط 1، دار الطليعة بيروت، 1994، ص60.

[2] نفس المرجع السابق، ص61.

ضخمة ومركزة قطاعيا و جغرافيا، لكي تلعب دور الرافعة في عملية الإقلاع. وبررت هذه النظريات لدول العالم الثالث الحصول على فوائض الأموال الغربية على هيئة معونات للانتقال لمرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادي، وساد الاعتقاد في هذه الفترة بأن تدخل الدولة أمر مرغوب فيه وأن التخطيط لا يثير "الاشمئزاز"[1]

لم تكن تلك الوصفات متناقضة أبدا مع وصفات الاقتصاديين الماركسيين حتى و إن كانت المفترضات الإيديولوجية و الفلسفية متعارضة إذ يناط في المقاربتين دور كبير للدولة و الاستثمارات الضخمة حتى ولو افترض الأمر الإتيان بكامل رأس المال المادي و النقدي من الخارج وعلى أن تكون الأفضلية المطلقة للقطاع الصناعي و ليس في الزراعة، وأن يصار إلى استبدال الاستيراد بالمصنوعات المحلية. وسوف يطور الاقتصاديون الأمريكيون العاملون في نطاق لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية أدبيات كبيرة حول هذه الموضوعات تطالب بدعم لتأمين تمويل الإقلاع وإنشاء واسع لصناعات بديلة عن الواردات على سبيل الدفعة الكبيرة للأمام.

في السبعينات قام عدد من الاقتصاديين بطرح عدد من القضايا المرتبطة بالتنمية تتعلق بضرورة نقل التكنولوجيا، حيث أدت التعقيدات التقنية إلى الاعتقاد بأن الدول النامي ة عاجزة عن تجاوز تأخرها التقني بوسائلها الخاصة في ظل الهيمنة للشركات الصناعية الدولية الكبرى واحتكارها لمعارف التقنية من خلال نظام حماية الملكية الفكرية، وانطلاقا من ذلك طالبت دول العالم الثالث برفع القيود عن نقل التكنولوجيا بل وتحويلها، و ذلك لتوفير عدالة النظام الاقتصادي الدولي. في هذا الإطار انعقدت العديد من المؤتمرات لمحاولة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وتخفيف فقر العالم الثالث غير أنها في مجملها لم تعدو عن كونها أسابيع من السياحة لحفنة من المسئولين البيروقراطيي ن الذين لم يعيشوا يوما حياة الفقراء. هذا الفشل ليس إلا انعكاسا للعجز النظري للتحليلات المعاصرة المتعلقة بالتخلف إذ كما يقول *Octavio paz*: "هذه النظريات تعرف عن الأسعار و التكاليف أكثر مما تعرفه عن القيم". [2]

---

[1] جلال أمين: **نظريات التنمية علم أم مذهب**، مرجع سابق، ص 50.

[2] نقلا عن: كلوديو شوفتان: **ماذا بعد التنمية المشوهة في إفريقيا** ، ترجمة: عزت زيان، سلسلة دراسات 1998/1 كوديسريا، مركز البحوث العربية و الإفريقية، ص 13.

ومنذ بدايات الثمانينيات وحتى اليوم عاد الحديث مرة أخرى عن أفكار الاقتصاديين التقليديين (آدم سميث ومدرسته)، بوصفة جديدة ليسهل ابتلاعها وظهرت مصطلحات مثل "التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" الذي يعني انسحاب الدولة التام لصالح القطاع الخاص، وتبني تلك المقولات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما لو كانت مطلقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . ويمر نموذج التنمية الدولي السائد في العالم الثا لث بأزمة حادة حاليا ويعود ذلك إلى أن هذه النظريات تميزت ببطئها في تغيير الفروض الأساسية لنظريات التنمية البالية [1] التي لم تعد ملائمة لواقع العولمة المالية. و بالرغم من الآمال الرسمية التي تعبر عنها مختلف الأطراف ليس هناك اتجاه حاليا يمكن أن يقدم أملا لتضييق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء التي ما فتأت تزداد اتساعا، هذه الشعارات المضخمة و الأهداف التي تم صياغتها للتنمية (الأهداف الإنمائية للألفية) تترجم في نتائج ضعيفة وسيئة وذلك أن هذه النماذج مبنية على بيئة و تجارب مستوردة في أكثرها، وهي تجارب قائمة على تنمية انتقائية لا تقوم على المساواة وبدل أن تؤدي إلى توسيع خيارات البشر وضمان حياة أفضل للإنسان مع حماية بيئته و تحقيقه لصيرورة تجدد الإنتاج ذاتيا... فقد أعيد تعريفها على أنها النمو الاقتصادي الذي يمكن من سداد الديون، كما أن إلقاء نظرة على أنماط الإنفاق الحكومي تظهر أن حاجة الفقراء غالبا ما تحظى بمرتبة متدنية جدا في سلم أولويات الحكومات فمثلا تنتهج سياسات ضرائب غير تمييزية ليتحمل الفقراء الجزء الأعلى من الضرائب في حين تتضاعف أملاك وثروات الأغنياء بعيدا عن يد المقتطعين.

إن هذه النماذج سواء الليبرالية أو الماركسية تعبر عن إيديولوجيات مبتذلة فهي تبقى في إطار من النزعة الاقتصادية الصرف التي تصور التنمية كعلاقة ميكانيكية بين بعض المجاميع الاقتصادية كعلاقة الاستثمار– الدخل مثلا أو بعض الطبقات الاجتماعية المحددة و الموصوفة تجريديا و اعتباطيا و تكمن الخصائص المشتركة لهذه النظريات في أنها تستند إلى إيمان شبه ميتافيزيقي بأثر هذه العلاقات الميكانيكية و تتجاهل البعد التاريخي للظواهر الاقتصادية الخاصة بالتصنيع و بنموذج

[1] يجب عدم نسيان أن معظم فروض هذه النظريات تعكس الظروف الاقتصادية للدول المتقدمة وهذا في حد ذاته يجعلها غير ملائمة وعديمة النفع في بعض الأحيان؛ أنظر في: عبد الرحمن يسرى أحمد: **التنمية الاقتصادية – نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مارس 2010، ص4.

التمدين المعاصر وعندما يؤخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي في هذه النظريات فإن هذا الأم ر يتم بشكل انتقائي يعزز غالبا الجانب الطوبوي لهذه المذاهب[1].

هذا يؤكد على أن كل هذه الوصفات كانت نابعة من نظرة عقدية جامدة تنظم رؤية متصلبة وتبسيطية لمسار التنمية الاقتصادية لذا فقد بقيت بعيدة جدا عن الإشكالات الدقيقة و الحقيقية، هذه الممارسات و الاتجاهات الخاطئة حولت طاقات الإصلاح إلى مسارات خاطئة ذلك لأنها نتجت غالبا عن تحليل مصطنع و غير جدلي لطبيعة المشاكل و الضغوط القائمة مما يؤدي إلى تقديم حلول جزئية لا تمس سوى السطح. لتبقى الرؤية الإنمائية مشروطة بكتلة أيديولوجية كما يرى ذلك جلال أمين فيقول: "... دارس الاقتصاد هو في نهاية الأمر، واحد من البشر. وهو كواحد من البشر لا يرى الأشياء نقية صافية بل يراها، كما يراها سائر البشر، ملونة أو معكرة، أو مختلطة بما في ذهنه من أفكار مسبقة أو بما في قلبه من مشاعر دفينة... [2] " ولهذا فإن عقيدة خبراء التنمية في النهاية كانت مؤتلفة نسبيا. هذه الكتلة الإيديولوجية لم تكن تدرك أكان مصدرها ليبراليا أم ماركسيا أن مسار الثورة الصناعية لم يكن سوى نتيجة عمل بطيء لقوى اجتماعية شديدة التنوع و كثيرة العدد مقرونة بشبكة سببية معقدة بنحو خاص تتجه نحو التقدم في إنماء و تسيير أنظمة تكنولوجية أكثر دقة و أداء... هكذا تهافت اللبراليون و الماركسيون على وصفات تعكس إلى قدر كبير ايدولوجيا بعيدة عن الواقع وهي على اختلافها أدت إلى نتائج متقاربة.

لم تكن الجزائر في منأى عن ذلك وهي أفضل مثال على ضعف التنظير و التطبيق في آن، فالإطار النظري الذي يتقلب ذات اليمين وذات الشمال بين "الاشتراكية" و اقتصاد السوق المزعوم والذي بنيت عليه الممارسة الاقتصادية السياسية في الجزائر لم تؤتي أكلها وكل ما تم تحقيقه هو الدوران في حلقة مفرغة لنموذج ريعي يتسم بالانسداد، مع تفشي كل أشكال الفساد و البيروقراطية... في كنف أيديولوجيتين تبدوان مختلفتين لكن نحتت بأيدي نفس الصانع فقد تم التحول من الاشتراكية

[1] جورج قرم: **التنمية المفقودة – دراسات في الأزمة الحضارية و التنموية العربية** – سلسلة السياسات و المجتمع، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، يوليو 1981، ص141. (أنظر تهميش رقم2)

[2] جلال أمين: **فلسفة علم الاقتصاد** – بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2008، ص15.

إلى نظام السوق بنفس المسيرين و البروقراطين. وسواء تعلق الأمر بالصناعات الثقيلة المؤسسة على نموذج *Debernis* للصناعات المصنعة أو جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير البيئة المناسبة لها مع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كنف اقتصاد السوق فقد تم الحصول على نتائج متشابهة.

قد يقول البعض و الحال كذلك أن الخلل أو المشكل هو في التطبيق وجشع القائمين على شؤون التنمية باستغلال سلطتهم لتحقيق مكاسب وتحويل موارد المجتمع عن ميدان التنمية إلا أن ذلك في حد ذاته يعبر عن نقد لهذه النظريات التي بنيت على فرضية العقلانية و الرشد أما في الجهة المقابلة فقد وضعت الطبقة العاملة أو البروليتاريا في سياق طوبوي يترفع عن المصالح الشخصية والأنانية.

من جهة ثانية فإن مختلف الدراسات العلمية الجادة التي تطرح المشكلة و تحاول الاقتراب من الأسباب الحقيقية لهذا التفاوت الاجتماعي عادة ما تقابل بالتهميش وتنظر إليها الفئة الحاكمة في دول العالم الثالث بعين الشك و العداوة حيث أن النظرة النقدية للأوضاع التي تؤدي إلى إعادة إنتاج التخلف تصطدم بمصالح الفئات المهيمنة (فئات ريعية في الاقتصاديات النامية المصدرة للنفط).

في سياق هذا الطرح أدى الفهم الخاطئ لواقع وخصوصيات المجتمعات من جهة و تسلط الإيديولوجيات من جهة أخرى إلى تنظير انحرف عن المنهج المؤدي للتنمية ليلقي بهذه الدول في أزمة قضت على تلك الحماسة والآمال في تحقيق التنمية. وتؤكد الفروض التي تبنى عليها هذه النماذج و النظريات مدى بعدها عن فهم حالة التخلف بما لها من خصوصيات و ارتباطها وتشعبها مع ميادين أخرى ضمن الواقع الذي ترسمه العولمة المالية أين تضع مختلف هذه النظريا ت في وضع محرج حيث أن العديد من تلك الافتراضات لم يعد لها ما يبررها اليوم. هذه الإخفاقات التنموية إذا وضعت في سياق المتغيرات الدولية الجديدة والتوجهات نحو العولمة تجعل التفكير في قضية التنمية بدقة ورزانة وبعيدا عن كل امتثالية سلبية مهمة تاريخية أين يصبح تجديد الفكر التنموي ضرورة في عصر الثورة الثالثة و الذي يحتاج إلى نهضة في الفكر على نحو يمكن من إدراك التطورات السريعة في المالية الدولية و الاقتصاد العالمي بصفة عامة وكذا تحقيق نماذج أكثر ديناميكية ومرونة.

المبحث الثاني: تجربة التنمية الجزائرية

يقع موضوع التنمية كمشروع وطني يملأ الفراغ الذي يتركه مشروع التحرير بعد الاستقلال [1] في محور هذا البحث ويتم طرحه في سياق تاريخي مميز يعبر عنه بالعولمة المالية، ويعبر عن سيرورة مؤرخة تاريخيا بدء من العملية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر التي كان لها نتائج مهمة على البنية الاجتماعية لهذا البلد حيث أدت الرغبة في خلق مستعمرة استيطانية من منطقة مأهولة فعلا بالسكان إلى سياسة طرد للشعب المحلي من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة .و قد آلت هذه العملية إلى تغيرات جوهرية تتعلق بنظام الملكية (علاقة الأفراد بملكية الأراضي).

فعملية التراكم البدائي في الجزائر بفصل قوة العمل عن وسائل الإنتاج لم تكن كما كان عليه الحال في أوروبا أين يجد العمل ملجأ له في المانيفكتورة، فبعد طرد قوة العمل من الأراضي الزراعية التي استولى عليها رأس المال الاستعماري ولعدم وجود مانيفكتورات في الجزائر تذهب قوة العمل إما إلى الخارج أو للعمل في نشاطات غير إنتاجية في الغالب (الخدمات، التجارة...) وبهذا لم تصبح يد عاملة مؤجرة التي تمثل مصدر فائض القيمة مما عزز عدم وجود برجوازية جزائرية.[2]

كان النشاط الاقتصادي يرتكز على زراعة موجهة بالدرجة الأولى للتصدير وليس لإشباع الحاجات المحلية والذي كان تحت سيطرة رأس المال الكولونيالي، ومع اكتشاف البترول 1954 يدخل رأس المال الكولونيالي في تناقض مع رأس المال في المحروقات حول التقسيم الدولي للعمل وتخصص الجزائر أكثر في تصدير المواد الأولية (المحروقات).

خلال هذه الفترة تندلع ثورة التحرير ولم يكن أمام السلطة الفرنسية في هذه المرحلة إلا انتهاج سياسة مغايرة مجسدة في جملة من الإجراءات و الإصلاحات خاصة بعد اكتشاف احتياطيات المحروقات في الصحراء الجزائرية (1954)، التي تهدف إلى تهدئة المناطق الريفية الثائرة، و دعم

[1] عماني لمياء: **وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2010-2011، ص212.

[2] عمار غريب: **محاضرات في الاقتصاد الجزائري**، سنة أولى ماجستير اقتصاد التنمية، 2010/2009.

تراكم رأس المال. و لعل أهم تلك الإجراءات مخطط قسنطينة[1] 1959 الذي حاول إعادة بعث سيرورة للنمو لا تضايق المصالح الاستعمارية بالاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التصنيع. وهو بالتالي كان يهدف إلى تحقيق تمايز اجتماعي ينتج عنه تكوين نخبة مزعومة من البرجوازية الجزائرية لكي تعمل على توفير قاعدة للارتباط بين فرنسا و الجزائر، و ذلك قصد ضمان تحقيق نوع من التقدم الاقتصادي الذي يكون من شأنه عدول الشعب الجزائري عن التفكير في الحرية و السعي للحصول على الاستقلال، لهذا الغرض فقد نص هذا المخطط على نوعين من المشاريع[2]:

- المشاريع الكبرى التي تعمل على توفير قاعدة للصناعة الثقيلة، و من أهمها مركب صناعة الصلب "بعنابة" و مركز الصناعات الكيماوية في " أرزيو" و معمل تكرير النفط في الجزائر و مشروع الفوسفات في جبل "العنق".

- مشروعات لصناعة صغيرة للتحويل، و التي تركت مهمتها للقطاع الخاص الجزائري والفرنسي، و هي بمثابة صناعة خفيفة تشمل الصناعات الزراعية و الغذائية و مواد البناء.

مع بزوغ فجر الحرية و تحقيق الاستقلال يستمر النضال لتحقيق أكبر قدر من التنمية في كل المجالات، و ذلك تعويضا لهذه البلاد عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية واختلال العناصر الثقافية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية. و قد عادت الأهداف الأساسية لمخطط قسنطينة لتظهر من جديد (مغلفة بالمصطلحات المناسبة) ضمن خطة التنمية التي تبنتها الدولة الجزائرية. هذه الإستراتجية (التي كانت معتمدة على خطاب الوطنية) ادعت بعث سيرورة تنمية كانت مفقودة خلال الفترة الاستعمارية و تطوير مستوى القوى المنتجة بالاعتماد على ريع المحروقات، كمصدر للتمويل.

إن هذا التشابه بين سياسة الدولة الفرنسية إزاء الاقتصاد الجزائري و سياسة التنمية التي تبنتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال يقترح أن كلا المقاربتين بعيدا عن كونهما متعارضتين، يغطيان

---

[1] إسماعيل العربي: **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1973، ص108.

[2] حميد خروف: **سياسة التنمية في الجزائر**– رؤية سوسيولوجية ، الفكر السياسي، ص 192.

نفس الخطة التاريخية في سيرورة النمو الرأسمالي ضمن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، حيث أن كلتا المقاربتين شكلتا محاولة لتحقيق "التراكم البدائي" أي تحطيم أشكال الإنتاج السابقة للرأسمالية كشرط لتوسيع نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي بدأ مع الغزو الفرنسي[1].

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية في الجزائر

كانت التجربة الجزائرية من البداية تجربة تحالف شعبي عريض نظرا لضعف البرجوازية وكبار ملاك الأرض، وسيعمل هذا التحالف على تحديد سياسة اقتصادية شعبية هدفها بناء اقتصاد وطني مستقل، وستأخذ الدولة الحديثة مشروعيتها من نضالها المرير ضد القوى الاستعمارية وستعمل الدولة على تدعيم هذه المشروعية بمشروعية اقتصادية من خلال تأميم المحروقات و المؤسسات الاقتصادية و القيام بمشروع كبير للاستثمار في أهم القطاعات و بصفة خاصة قطاع البترول و الغاز لتدعيم المداخيل المالية للدولة.

وقد عملت الحركة الوطنية على توحيد البلد سياسيا حول مشروع الاستقلال بعد أن كان النظام الاستعماري قد حطم كل نسيجه الثقافي و الاقتصادي ليشرع في عملية بناء مرتكزة أساسا على الاشتراكية، و التنمية في ظل تحالف سياسي شعبي معتمد أساسا على جيش التحرير باعتباره القوة الوحيدة المنظمة بعد حرب التحرير، غير أن الصراعات على السلطة بدأت تظهر نواياها منذ مؤتمر طرابلس 1962، حول من له الحق في تشكيل وبناء الدولة الجزائرية المستقبلية، حيث في الوقت الذي كان من المنتظر أن تستمر و تتواصل المسيرة في ظل ما يسميه مالك بن نبي بـــ "الاطراد الثوري"[2] وظف مفهوم التنمية كأداة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي في مواجهة الخصوم والمعارضة، وبالتالي تتحول عملية التنمية إلى إيديولوجية تثري الرصيد القيمي و العقائدي لنظام الحكم.

هذا النوع من السلطة، يجعل من مختلف القوى المتنفذة داخل المجتمع، ترى فيها وسيلة للوصول للثروة، و اعتلاء المراتب الاجتماعية العليا، للاستفادة من المكتسبات المادية و المناصب التي توزعها الدولة. وتكريس هذا الدور للدولة و المحافظة عليه، يبقى هدف مختلف النخب السياسية

[1] منصوري عبد الله: **السياسة النقدية و الجبائية مواجهة انخفاض كبير في الصادرات...**، مرجع سابق، ص239.

[2] أنظر: مالك بن نبي: **بين الرشاد و التيه**، دار الفكر، دمشق، سورية، 1978، ص13.

وبالتالي الصراعات السياسية تتمحور أساسا حول تبادل الأدوار، وتقاسم المغانم و الحصص في الدول. أما قضية تغيير النظام الاجتماعي و السياسية، و قضايا التنمية و نمط الإنتاج توضع كأمر ثانوي و هامشي.

وفي ظل هذه الأوضاع تم اعتماد المنهج الاشتراكي و التخطيط المركزي كما نص على ذلك ميثاق طرابلس الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه: "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة. ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة"[1] .

وقد كان هذا الاختيار كمعظم بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال بتفضيل الطريق اللارأسمالي لتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية ، و هذا الاختيار أملته جملة من المعطيات الموضوعية ، لعل أبرزها:

1- الارتباط الوثيق بين النظام الرأسمالي وبين الاستعمار الغربي الذي عانت من ويلاته هذه البلدان ، و ما آل إليه من تخلف فيها.

2- ما أبداه الاختيار الاشتراكي – في نظر هذه البلدان – من قدرة على توفير أجوبة أكثر قناعة للمشاكل التي كانت سببا في تخلفها

3- حاجة هذه البلدان إلى تجربة رائدة تسترشد بها، و تبني عليها تصوراتها المستقلة في إعادة بناء نفسها ووجدت ذلك في التجربة الماركسية اللينينية في تلك الفترة.

على هذا الأساس انخرطت الجزائر في عملية تنموية شاملة تركزت على إقامة نظام اقتصادي متماسك و فعال، يتمحور أساسا حول القطاع الصناعي و الزراعي. هكذا تم تبني العديد من المشاريع الكبرى على غرار الثورة الزراعية، هذه الأخيرة التي بدأت تتضح مؤشرات فشلها أكثر

[1] BENAOUDA HAMEL : **Système productif Algérien et indépendance nationale**, TOME 1, OPU, Algérie, 1983, P136.

من نجاحها، لأنه في الوقت الذي كان من المفروض أن تحدث ثورة فكرية وثقافية ، ليرتقي مستوى الفلاح الجزائري الفكري، و نضجه العقلي لكي ينسجم مع التطورات التقنية و التكنولوجية التي عرفتها الزراعة، تم نزع الأراضي ممن يملك و إعطائها لمن لا يملك بدون تمحيص ولا دراسة ، مما جعل الثورة الزراعية مشروع سياسي بامتياز كانت مهمته الأولى إقصاء الخصوم السياسيين وإضعافهم وسد الطريق أمام كل من يسعى للوصول إلى السلطة.

أما على صعيد الصناعة فقد تبنت الجزائر نموذجا صناعيا مبني على الصناعات الثقيلة، والذي تزامن مع خطاب سياسي شعبوي في اغلب الأحيان، غلب عليه الطابع التضخيمي و التهويلي، مثل "أقمنا اكبر مصنع في إفريقيا و العالم العربي"، "بنينا احدث مستشفى"...1، ليتشكل القطاع العام بعد الاستقلال من ثلاث عناصر:

– تم الاستيلاء على رأس المال المتبقي حيث قامت الدولة بوضع يدها عليه و هو ما شكل النواة الأولى للقطاع العام (باستثناء بعض البنوك) ويتأكد ذلك مع التأميم؛

– العمال و الفلاحين العاملين عند "الكولون" بعد الاستقلال يقومون باسترجاع الأراضي وقاموا بوضع لجان لتسيير الإنتاج كما خضعت المؤسسات و المعامل للتسيير الذاتي.

– الخلق الجديد لصناعات مثل النسيج، المواد الغذائية ... التي أنشأتها الدولة الجزائرية شكلت النواة الثالثة للقطاع العام.

وفي ظل هذه الأوضاع تم اعتماد إستراتيجية مبنية على الصناعات الثقيلة في محاولة للانطلاق بقاطرة التصنيع لتجر باقي الاقتصاد، وقد استفادت هذه الإستراتيجية التنموية من ظروف مناسبة على المستوى الداخلي (انعدام معارضة جدية) و الدولي كذلك (ارتفاع في أسعار البترول، نمو صناعي في الدول الرأسمالية، ودعم المعسكر الاشتراكي). وبدت التجربة الجزائرية كمثال يحتذى

[1] دعاس عميور صالح: **مأزق التنمية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع و التحديات، الشلف يومي 61 و 17 ديسمبر 2008.

به في سبيل تحقيق التقدم و التصنيع السريع. فماذا جرى لهذه الجهود المبذولة؟ ولماذا لم تؤدي إلى ما كان مأمولا منها؟

للإجابة على هذا السؤال يقتضي التحليل ضرورة إلقاء نظرة على الإستراتيجية المتبناة والنتائج التي آلت إليها . و يمكن فهم إستراتجية التنمية الاقتصادية، التي اختارتها و نفذتها الدولة الجزائرية، بعد الاستقلال كمحاولة لتجاوز حالة التخلف التي تعمقت في ظل الاحتلال والمؤسسة على مرجعية نظرية تبنتها وجهة النظر الرسمية، تتفق مع فهم معين للتخلف و التنظير الذي قدمه *DeBernis*. وهي تحاول الإجابة على تساؤلات تتعلق بالتصنيع بوصفه العامل الأساسي لتحطيم الهيكل الاستعماري للاقتصاد الجزائري، والذي شكل رفضه (أي الاقتصاد الكولونيالي) الخطوة الأولى في فهم التخلف، من قبل دولة ما بعد الاستعمار في الجزائر. و الذي يتطلب رفض التبعية التي ميزت هذا الاقتصاد، كامتداد للاقتصاد الفرنسي. والبديل في هذه الحالة للحركة الوطنية التي قادت النضال من أجل الاستقلال، و ترغب في مواصلة الصراع ضد الاستعمار بالصراع ضد التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، غير العادل، هو صب الاهتمام على بناء "اقتصاد وطني و مستقل"[1].

هكذا يقدم دوبرنيس نموذجه للصناعات المصنعة بالتركيز على صناعات ثقيلة، يكون لها أثر تحفيزي، أين تستعمل كل صناعة مخرجات صناعة أخرى. ويعبر عنها بالمصفوفة التي تمثل نسيج اقتصادي. حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبرها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى (خاصة الفلاحة) بالمعدات الضرورية[2]، التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف، لكي يمكن تجنب التبعية للسوق الدولية. غير أنه سرعان ما اصطدم إسقاط هذا النموذج على الواقع الجزائري بثغرات انعكست في التطبيق و يمكن ذكر:

[1] منصوري عبد الله: **السياسة النقدية و الجبائية مواجهة انخفاض كبير في الصادرات...**، مرجع سابق، ص244.

[2] زوزي محمد: **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، عدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 172.

– أن النموذج هو نموذج تقني ميكانيكي بحت يهمل الجانب الاجتماعي تماما ما يطرح إشكالات حول تكييفه مع خصوصيات المجتمع الجزائري و مدى تأثير ذلك على البناء النظري للنموذج والفرضيات التي بني عليها ومن ثم تأثير ذلك على النتائج المأمولة من تطبيقه؛

– من جهة ثانية فإن النموذج يطرح نفسه من الناحية الاجتماعية كحيادي [1] و بالتالي ما هي القوى التي ستقود عملية التصنيع في ضعف أو غياب الطبقة البرجوازية وحركة عمالية ضعيفة يعكس عدم وجود تمايز اجتماعي واضح سمح بظهور نخبة ثقافية وسياسية (النيوباتريوليزم) تتولى زمام الأمور.

وحتى تحقق هذه الأخيرة (الحركة الوطنية) مشروع التنمية في الجزائر فإن نقطة البداية كانت إيجاد موارد للحصول على التمويل الضروري لتحقيق الهدف. حيث تظهر هذه الإستراتيجية أن الصناعات المصنعة، تتطلب وجود وفرة مالية تسمح بتمويل سيرورة التصنيع. وقد تم ذلك بالاعتماد على عائدات الصادرات النفطية، وهو ما يعني استحواذ الدولة الجزائرية على ريع المحروقات، [2] ويصبح هذا الأخير الوحدة الأساسية للتحليل في فهم التطور الفعلي لإستراتيجية التنمية الجزائرية. وكذا السياسة الاقتصادية العامة المتمثلة في الاستخدام (الإنفاق) الأمثل للريع[3].

وانطلاقا من المبررات التي قدمها "ج. دوبرنيس" قامت الجزائر باقتناء المعدات ذات التكنولوجيا المعقدة، وقد تعددت صيغ العقود المبرمة في هذا الإطار حيث أن 67% من المشاريع الصناعية خلال الفترة 70–73 أنجزت عن طريق" المفتاح في اليد "إلا أن الجزائر لم تقف عند هذا الشكل من استيراد التكنولوجيا نظرا للمشاكل التي تعرضت لها خلال هذه المرحلة، وسعيا منها للحصول على أفضل الشروط تبنت في انجاز مشاريعها طريقة" المنتوج في اليد "، وتعد هذه الصيغة أعلى صيغ

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 48.

[2] نفس المرجع السابق، ص49.

[3] Ministère de l'information et de la culture: **Le choix industriel de l'Algérie**, Alger, 1971, P 16.

الاستيراد التكنولوجي والتي دعمت التبعية التكنولوجية للخارج،[1] باستمرار الاعتماد عليه في استيراد بعض المنتجات التكنولوجية وتكوين اليد العاملة، التنظيم، التسيير،مراقبة الجودة....

ليتم إغراق الجزائر في جحيم المستوردات الفاحشة من التكنولوجيات الثقيلة و الجاهزة، يضاف إليه جحيم الاقتراض الخارجي الذي تجر إليه هذه المستوردات، بدل أن تصب الجهود على ميادين المعرفة و الكفاءة الإدارية و طاقة الإبداع، التي تشكل ركائز كل تطور تكنولوجي. فليست الآلة بحد ذاتها هي التي تسمح بتراكم الإنتاج، بل هي تنظيم أفضل شروط الإنتاج و إدخال طرائق تقنية تزيد في أرباح الإنتاجية الناجمة عن التطور في التنظيم مع التركيز على البحث و التطوير.[2] لهذا يجب التفريق بين مخرجات التكنولوجيا كسلع التي تشترى و تباع، والتحكم حقيقة في التقنية المبني على العلم و المعرفة التطبيقية، وما يرتبط بذلك من تطوير و تحسين مناهج التعليم بالتركيز على ما يعرف بـــ Learning by doing. لهذا فإن التجربة التنموية الجزائرية في هذا الأساس لم تؤدي إلى تطوير العلم و المعرفة تطويرا ذاتيا وشاملا، حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر. و كل ما تم تحقيقه هو خلق بقع صناعية مرتبطة ارتباطا عضويا بالدول الرأسمالية المتقدمة لا يمكن أن تعيش إلا بالاتكال على الخبرات الأجنبية.

وبالرغم من أن مشروع التنمية كان يهدف أساسا إلى التحرر التدريجي من التبعية، فإن الجزائر لم تنجح في تقليل نسبة المحروقات في هيكل الصادرات بل على العكس، وبالتالي فإن تبعية الاقتصاد الجزائري للريع – الاستدانة قد تزايدت. وحسب نموذج دوبرنيس فإن القطاع الأساسي في الصناعات المصنعة هو الذي ينتج وسائل الإنتاج، في حين أن الاستثمار الفعلي يظهر انحرافا نحو استثمار أكبر مما هو مخطط في قطاع المحروقات (أنظر ملحق رقم 1)، و الذي يبدو أنه كان يسحب الموارد من الفروع الأخرى في الاقتصاد حيث أن إرساء قاعدة هذا القطاع تم من خلال استيراد وسائل الإنتاج مما أدى إلى خلق ارتباطات أمامية خارج الاقتصاد الجزائري. كما أن إنتاجه موجه أساسا للسوق المحلية و ظهور الارتباطات البعدية يبقى محدودا. و يصبح محل إشكال، عندما لا

[1] زوزي محمد، مرجع سابق، ص175.

[2] جورج قرم: **التنمية المفقودة**، مرجع سابق، ص130.

تستطيع الصناعات (صناعة المخصبات على الخصوص) الموجهة نحو السوق المحلي أن تشتغل بطاقتها العادية.

وزيادة على ذلك فإن توزيع الاستثمارات داخل قطاع المحروقات ذاته كان لصالح النشاطات الموجهة نحو التصدير، كما أن عدد من الصناعات الأخرى كانت داعمة لهذا الاتجاه، كصناعة الحديد و الصلب التي كان جزء معتبر منها موجها نحو صناعة المحروقات (أنابيب نقل المحروقات والصفائح و الصهاريج لنقل الوقود). فإن تأثير الدفع الذي كان يجب أن تمارسه على بقية الاقتصاد يصبح محل تساؤل. أما عن الصناعات الكهربائية و الميكانيكية و التعدينية من جهة أخرى (التي تنتج أدوات و لوازم الآلات و التجهيزات) فقد حضيت بحصة هامشية من الاستثمار المخطط و تأكد ذلك في الاستثمار الفعلي وتبدو بمثابة مفارقة بالنظر إلى هدف بناء نظام إنتاجي مستقل.

هذه المفارقة تدل على أن القاعدة الإنتاجية الصناعية كانت تابعة للسوق الدولية في إنجازها و كذلك في إعادة إنتاجها ولذا فإن النظام الإنتاجي الجزائري يبدو كتجميع (أو تكديس) لتثمين قطاع المحروقات و قطاع السلع الوسيطية [1]. غير أن هذين القطاعين كانا يتطوران خارج منطق نموذج *DeBernis* فالقطاع الذي كان من المفروض أن ينتج وسائل الإنتاج كان مهمشا بينما كان من الناحية النظرية يشكل نواة نموذج التنمية الجزائرية.

حيث أن الميثاق الوطني لسنة 1971 يؤكد على ذلك حيث جاء فيه"...وهكذا فان الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن البتروكمياوية وكيمياء المواد الأساسية، تقوم بدور استراتيجي حاسم لأنها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته[2]." وخلافا لذلك فإن نواة نموذج *DeBernis* لا يبدو أنه قد حظي بالأولوية رغم أن الهدف المعلن كان يتمثل في تحقيق سيرورة تراكم مستقلة. وبالتالي فإن العلاقة بين التجربة الجزائرية و نموذج *DeBernis* تصبح محل تساؤل.

و قد يكون غياب قطاع قاعدي في التجربة الصناعية الجزائرية راجعا إلى أسباب ثلاثة :

[1] منصوري عبد الله: **السياسة النقدية و الجبائية مواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، مرجع سابق، ص247.

[2] نقلا عن: زوزي محمد، مرجع سابق، ص173.

1 –توسيع عقود المفتاح في اليد و المنتج في اليد التي لا تساعد على ظهور طلب على وسائل إنتاج منتجة محليا.

2 –نقص التنسيق بين المتعاملين المحليين الذين كانوا يتعاملون مباشرة مع السوق الدولية بدل التوجه إلى السوق المحلية.

3 –إستراتيجية رأس المال الدولي الذي كان يفضل تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير (المحروقات على الخصوص) من خلال منح القروض لإقامة تلك الصناعات وهو موضوع مهم سيتم التطرق له لاحقا.

وقد كان لذلك انعكاساته على مستوى الهيكل الاقتصادي وبنية النسيج الاقتصادي فالامتياز الذي منحته التنمية لكل من قطاع المحروقات قصد الزيادة من صادراته وللصناعة أدى بسرعة إلى ظهور اختلالات في الاقتصاد أهمها:

– زراعة منكمشة وندرة في المواد الغذائية بدأت الجزائر منذ ذلك الحين تستورد كميات كبيرة من الحبوب والألبان والمواد الدسمة مما جعل الجزائر وهي تبحث عن الاستقلالية في المجال الصناعي تزداد تبعية وتخلق تبعية أخرى في المجال الغذائي وهي اخطر من التبعية الأولى.

– صناعة خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك العريض ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء.

أما على المستوى الاقتصادي الكلي يبدو أن الجهاز الإنتاجي كان موبوءا بالتكاليف الفائضة ولم يكن قادرا على بلوغ مستوى الإنتاج المصمم لأجله حيث أن إنجاز ثلاثة مخططات متتالية كلف 217.21 مليار دج بدل التكلفة المتوقعة التي حددت بـــ 66 مليار دج. ويرجع ذك لكون أن الصناعات المصنعة تقوم على وجود صناعات ثقيلة وهي مكلفة جدا ولذا لابد من ضبط الموارد حتى لا تتسرب خارج دائرة التصنيع و التنمية إلى مطامع ومصالح شخصية أو إنفاقها في مشاريع ثانوية لا تخدم الهدف الرئيسي، إذا فالأمر يعتمد على توجيه التصنيع من خلال الاستخدام (الإنفاق) للموارد المتاحة في مجالات محددة و مدروسة و التي تخلق أثار الدفع، و هو ما يقتضي وضع دقيق للميزانية و القيام بعمليات محاسبية مهمة إذ لا يمكن الاستمرار في الإنتاج دون تقييم و محاسبة أي ضرورة أن

يأخذ عنصر التكاليف بعين الاعتبار، غير أنه في الجزائر كان وضع الميزانية ليس كأداة لتحقيق الإستراتيجية بل عنصر تقني له غاية تبريرية.

لهذا فإن الإنفاق للموارد المتأتية من ريع المحروقات دون القيا م بمحاسبة جادة وضبط لأوجه الإنفاق أدى بالإضافة إلى تحمل نفقات هائلة في استيراد الماكينات و سلع التجهيز و كذا العمال والخبراء إلى تبذير وإنفاق عشوائي باسم التنمية وبالتالي غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقي التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إنشاء صناعات ستتدهور في مرحلة لاحقة دون أن تحقق التصنيع الذي هو سيرورة تخلق الصناعات .

وبدل أن تبنى التنمية على تأسيس القدرة الذاتية لاستعمال الطاقة في الإنتاج المحلي وإشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع فقد تم تبديد ثروة قابلة للنضوب باستمرار تصدير الطاقة للخارج واستيراد التكنولوجيا الجاهزة وهو ما ينافي التنمية فهو يعني إعادة إنتاج التخلف وزيادة التبعية للخارج ولو أن أوروبا القرن التاسع عشر قد صدرت موارد الطاقة المستخرجة من الفحم كما تفعل اليوم الدول المسماة بالنفطية من موارد طاقوية لكانت بقيت في تخلف اقتصادي و اجتماعي شديد. وبالتالي كانت هناك محاولة لشراء التنمية لكن التنمية لا تشترى فهي مشروع وطني (اتفاق بإجماع تقوده جبهة وطنية) تقتضي مشاركة الأفراد والأعوان في هذه السيرورة وتحتاج إلى إرادة وقوى عمل و ليس تطبيق لقرارات دون المشاركة فيها فالمقاول لا ينتج هكذا فقط بل يقرر و يشارك ويقيم.

بهذا تكون الجزائر قد تعرضت لعدة مشاكل مما اضطرها لإعادة النظر في المخطط وإستراتجية التنمية المتبعة بعد الثمانينيات وذلك تحت ضغوطات داخلية وخارجية وقد أدى الوضع السابق للصناعة الجزائرية إلى ضرورة الإصلاحات وقد قامت الجزائر بمحاولات ذاتية لقناعة من القيادات السياسية إلى أن الوضع يجب أن يتغير، لذا جاءت الإصلاحات الإدارية المتمثلة في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، والتي تمت تحت ضغط الأوضاع الداخلية، خصوصا أحداث 1988، ولما لم تؤد هذه الإصلاحات لما هو منتظر منها، اضطرت الجزائر إلى التوجه للمنظمات الدولية من اجل إنقاذ اقتصادها من الإفلاس، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق

الدولي في فترة التسعينات. لهذا فإن الاختيار الاستراتيجي للتنمية في الجزائر خلال فترة 1965–1979 كان له الأثر في الوضعية التي آلت إليها الصناعة الجزائرية.

المطلب الثاني: العقد الضائع للتنمية ووهم الإصلاحات في الجزائر

عرف مشروع بناء الدولة الوطنية في الجزائر حدوده التاريخية منذ بداية الثمانينات و قد كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة نقطة الانطلاق للأزمة العامة في الجزائر، ولفهم أسباب الأزمة في الجزائر لابد من وضعها في إطارها الدولي فقد شهد الاقتصاد الدولي بداية من هذه الفترة نموا كبيرا لنسب الفائدة وصعودا في قيمة الدولار مما أثر سلبا على الدين الجزائري كما شهدت أسعار البترول انخفاضا كبيرا مما دهور حالة الموازين العامة لاقتصاد الجزائري مع تراجع في الواردا ت للقطاع الصناعي مما أثر على إنتاجية القطاع و كذا أزمة في قطاع الزراعة ما أسس لمزيد من التبعية الغذائية على غرار التبعية التكنولوجية وأدت جملة هذه الأزمات إلى تفاقم الأوضاع وتراكم متسارع لديون الجزائر وخدماتها.

في ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980– 1984 و المخطط الخماسي الثاني 1985–1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيـــا و سياسيا و التكيف مع الوضع الدولي الجديد. لذا فقد تم الإعلان عن إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة من خلال المرسوم 80–242 المؤرخ 4 أكتوبر 1980 المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والذي نص على نهاية الاعتماد على الخزانة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات وضرورة رفع الكفاءة المالية و الاقتصادية للقطاع العام لتحقق هذه الشركات مواردها المالية الخاصة ما يسمح لها بالتمويل الذاتي لنشاطها، ولكن انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية كانت سلبية (وضعية مالية سيئة للعديد من الشركات تعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف) حيث وصلت ديونها في نهاية سنة 1983 إلى 179 مليار دج و هو مبلغ يمثل

ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة [1] (86,8 مليار دج) ويصبح الوضع أكثر صعوبة مع تدهور أسعار البترول مع الأزمة البترولية سنة 1986 لينعكس ذلك سلبا على المؤشرات الاقتصادية للجزائر كما يظهر من خلال الجدول (3-2)

الجدول رقم(3-2) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1986-1988

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	- 1,6	1,4	- 2,7
رصيد ميزان المدفوعات : مليار$	- 2,2	00	- 0,3
رصيد الميزان التجاري : مليار$	6,6	- 1,3	- 0,7
الدين الخارجي: مليار $	19,3	2,9	22
سعر العملة الوطنية / دولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: محمد حشماوي: **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر** ، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر1993، ص160.

وكمحاولة أخيرة لاستدراك الوضع صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988، يهدف إلى منح الشركات الوطنية في القطاع العام استقلالية في الإدارة و التمويل و يعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة و الملكية فهذه الأخيرة تكون للدولة في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس الإدارة الذي يكون مسؤولا عن النتائج الاقتصادية للشركة . ولم تكن هذه الخطوة أفضل من سابقاتها فمع إنفاق ما يقارب 550 مليار دج في سياق المخطط الخماسي الثاني لم يتغير الحال كثيرا إن لم يزدد سوء.

بعد أن استنفذت السلطة الحاكمة في الجزائر خياراتها المتاحة قذفت بحزمة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية ، أرخت لمرحلة جديدة من عمر الدولة الجزائرية ، استنادا إلى مقاربة متطرفة

[1] عبد الرحمن تومي، **واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980 – 2000**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص 188.

تدين الماضي بمحاسنه ومساوئه، كانت خلاصتها الدعوة إلى تبني النظام النقيض آلا و هو النظام الرأسمالي، و تقديمه بأنه البديل الحتمي و الخيار الأنجع و الكفيل بتحقيق التنمية الشاملة.

وقد لقي ذلك ترحيبا في المحيط الدولي الذي اتسم بهيمنة رأس المال العالمي في ظل فلسفة ليبرالية تدعوا إلى الخوصصة وتطبيق برامج التعديل الهيكلي PAS و توصيات صندوق النقد الدولي و الذي يتم تطبيقها في الجزائر في إطار اتفاقية *''Stand –By''* في شهر أفريل 1994 من خلال الوصفة المعيارية التي قدمها خبراء صندوق النقد الدولي على أنها صالحة في كل مكان (برنامج للإستقرار الاقتصادي) تلك الوصفة التقشفية (تخفيض الطلي الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية و الإصلاحات الجبائية) ، والذي سيؤدي تطبيقها فيما بعد إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وهو ما دجن المواطن الجزائري و جعل منه مواطنا زاهدا في السياسة و في الحكم، حيث أصبح همه الأول والأخير هو لقمة العيش. مع تفرقة وشتات مجتمعي تعددت مكونات الأزمة وازدادت التبعية التكنولوجية، المالية و التجارية حدة وستؤكد عولمة الاقتصاد صعوبة التحديات أمام الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج التكميلية

مع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع أسعار البترول ارتفعت الموجودات الجزائرية من العملة الصعبة لمستوى غير مسبوق ليدخل الاقتصاد الجزائري مرحلة معنونة بالزيادة في مستويات الإنفاق انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 وصولا إلى المخطط الخماس ي 2010– 2014 وتركزت الجهود –حسب الخطاب الرسمي– حول دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وكذا تعزيز هياكل البنية التحتية بالإضافة إلى المجهودات في مجال الإسكان و التهيئة العمرانية و ما يرافق ذلك من خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

فيما يخص برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد تم إقراره عقب تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وجاءت مخصصاته المالية على طول الفترة 2001–2004 موزعة بنسب متفاوتة وبغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3-3): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0

المصدر: بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية** ، مذكرة ماجستير، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في البيان التالي:

شكل (3-1): توزيع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004 (نسبة مؤوية)

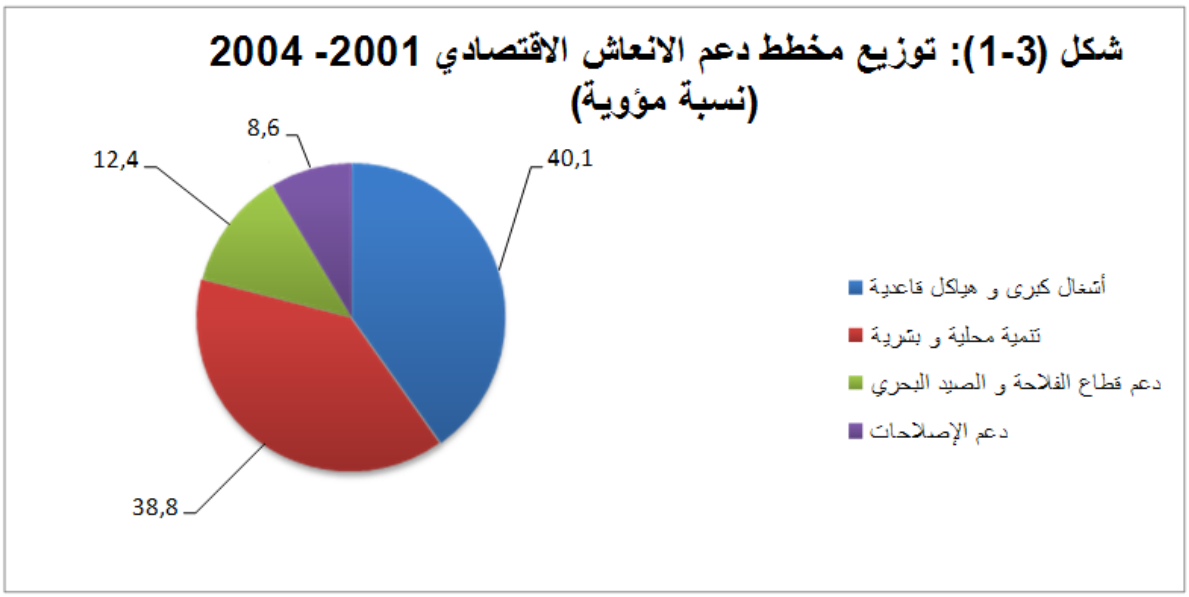

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يظهر من خلال البيان أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 بنسبة 40.1% من القيمة الإجمالية إلى جانب التنمية المحلية و البشرية والتي حظيت هي الأخرى بقيمة تقترب من الأولى بنسبة 38.8% في حين جاءت النسبة الباقية مقسمة بين قطاع الفلاحة و الصيد البحري، وبرامج دعم الإصلاحات بنسبة 12.4 و 8.6% على التوالي، وبشكل عام فقد تركزت مخصصات البرنامج في سنتي 2001 و 2002 وذلك لرغبة الدولة في تسريع معدل النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد ورفع مستوى الاستخدام من خلال تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة باستغلال الانفرا ج المالي الذي عرفته الجزائر. والملاحظ من خلال ما سبق أن قطاع الصناعة – فيما عدا بعض الموارد المخصصة في إطار دعم الإصلاحات لتهيئة المناطق الصناعية – كان مهمشا أو على الأقل لم يحضا بأولوية.

ومع استمرار تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع المسجل في أسعار البترول و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نجم عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقرب 41.3 مليار دج في السنة ذاتها[1]، ومع استمرار التفاؤل تجاه المداخيل المتوقع تحصيلها واستقرار الوضعية المالية أقرت الدولة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي اشتمل على عدد من المحاور كما في البيان التالي:

[1] بودخدخ كريم: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** – دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2010/2009، ص202.

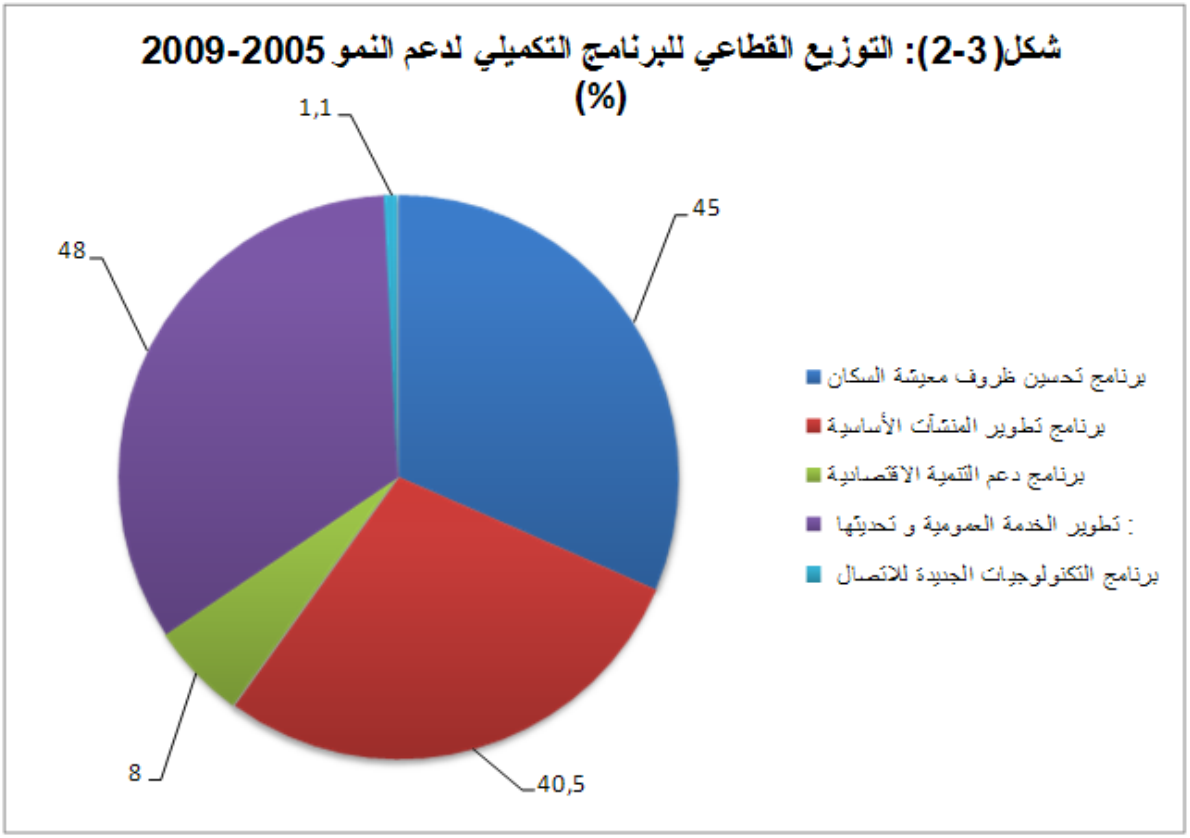

المصدر: من إعداد الطال ب بالاعتماد على البيانا ت الواردة في: **البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009**، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

من خلال الشكل يتبين أن برامج تحسين معيشة السكان ونفقات الخدمة العمومية وتطوير المنشآت قد حظيت بالنصيب الأوفر في حين يبقى قطاع التكنولوجيا ت الجديدة و الاتصال ودعم التنمية الاقتصادية في الهامش ويعبر ذلك عن مفارقة بين إرادة التنمية التي تقتضي التخلص من التبعية المفرطة للمحروقات وبالتالي رفع تنافسية الاقتصاد خاصة في ظل اقتصاد المعرفة، وبين تهميش القطاعات المحفزة و المفعلة لتحقيق تلك التنافسية، وعلى غرار البرنامج السابق 2001-2004 فقد جاءت حصة الصناعة ضعيفة قدرت بـــ 13.5 مليار دج.[1]

[1] بودخدخ كريم: مرجع سابق، ص206.

وفي نفس الاتجاه تم إلحاق البرامج السابقة بمخطط للخمس سنوات الممتدة من 2010 إلى 2014 وقد رصد له مبلغ 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج؛ أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار

و يخصص برنامج 2014- 2010 أكثر من % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

شكل (3-3): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 (مليار دج)

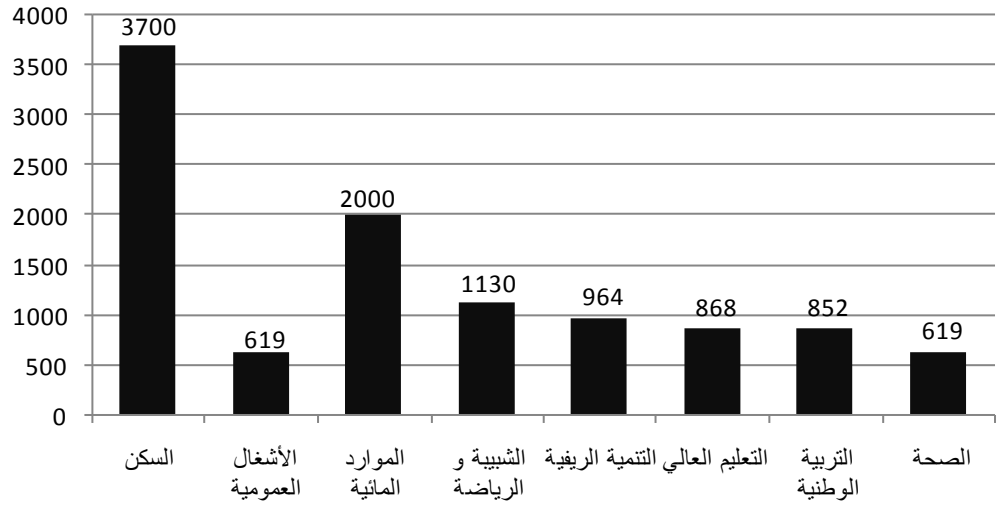

المصدر: andi

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء: **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بوابة الوزير الأول، ماي 2010، في:

يبدو أن مخصصات المخطط الخماسي 2010-2014 تعكس توجه متزايد في حجم الإنفاق مقارنة بالفترة 2001-2009 مع استمرار الاتجاه العام وهو ليس بالأمر الجديد؛ فالمد و الجزر في سياسات الإنفاق في الجزائر ارتبط على الدوام بعلاقة طردية مع ريع البترول، ويمكن الانجذاب هنا إلى بعض المؤشرات الايجابية من إنجاز عدد مهم من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم السكنات على امتداد الفترة 2001-2009، كما يظهر تركيز المخطط الخماسي الأخير في مجال السكن والموارد المائية ما يحسن الحياة اليومية للمواطن، بالإضافة إلى تراجع نسبة البطالة لتصل حدود 12% سنة 2010[1]؛ لكن يجب التساؤل هنا عن أثر هذا الإنفاق (الحالي و القادم) على وضعية الاقتصاد الوطني خصوصا فيما يتعلق بأحادية التصدير والارتهان بالمحروقات .

1 -أثر برامج الإنفاق الحكومية على النمو الاقتصادي في الجزائر

ومن أجل معرفة الأثر لهذه البرامج على الوضع الاقتصادي في الجزائر يمكن التطرق لبعض المؤشرات لأخذ صورة عامة، ولو بشكل سريع. خلال الفترة من 2001- 2004 يشهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا ليصل إلى 6.9% في 2003 لكن يتراجع سنة 2004 إلى 5.2% ويرجع هذا التحسن بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع المحروقات بين 2001 و 2003 إلى 10.4% بالإضافة إلى بعض التحسن في معدل النمو خارج المحروقات قدر ب 1.2% بين 2001 و2004[2]. وقد شهدت معدلات النمو انخفاضات متتالية على طول الفترة 2005- 2009 بسبب تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات لتراجع أسعار المحروقات وهذا بسبب انخفاض الطلب خاصة مع الأزمة المالية العالمية بداية من 2007 رغم التحسن في معدل النمو خارج قطاع المحروقات (قدر سنة 2009 بـــ 10.5%) كما يوضح ذلك البيان التالي:

[1] الديوان الوطني للإحصائيات في: www.ons.dz

[2] world Bank : a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007,P24.
(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)
reviewed on 10/01/2010

شكل (3-4): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من 2001-2009 (%)

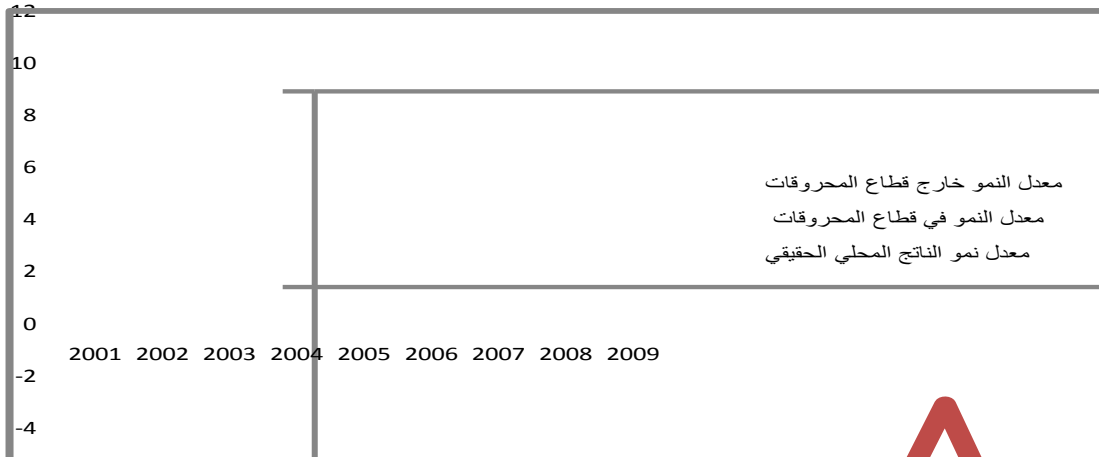

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (2)

وبالرغم من أن الهدف الأساسي لهذه البرامج – حسب النصوص الرسمية- يكمن في خلق ديناميكية اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن إيرادات المحروقات، فإنه يلاحظ أن التغير في معدل النمو في قطاع المحروقات يسحب معه معدل نمو الناتج الاقتصادي صعودا وهبوطا لذا فإن علاقة الإنفاق الحالي الموسع بنمو الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة في حين يبين هذا الأخير علاقة أكثر قوة بمعدل النمو لقطاع المحروقات ويرجع ذلك بالأساس إلى أن هذا الإنفاق لم يمس البنية الإنتاجية خارج المحروقات وتصبح فعالية السياسة الانفاقية التوسعية الحالية محل تساؤل في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فضلا عن ضعفه في امتصاص الزيادة في الطلب الكلي التي تظهر في زيادة متتالية في الاستهلاك العام وكذا الخاص ويمكن التأكد من ذلك من خلال الجدول:

جدول رقم (3-4): تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر من 2001- 2008 (الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات	*2001	*2002	*2003	*2004	*2005	**2006	**2007	**2008
حجم الاستهلاك العام	624.6	700.4	777.5	847.0	890.0	954.9	1089.0	1459.1
حجم الاستهلاك الخاص	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0	2527.0	2695.6	2963.8	3346.6

Source : * Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, P174

** Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2010, P159

ولذلك فإن هذه الزيادة يتم تلبيتها من خلال الاستيراد وتظهر كمية الواردات خلال نفس الفترة ارتبطا بالاستهلاك تنعكس في زيادة متواصلة ما يؤسس لتبعية مزدوجة (تبعية للمحروقات والتبعية في السلع الاستهلاكية) كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): تطور حجم الواردات في الجزائر من 2001-2008 (الوحدة: مليون دولار)

	**2001*	**2002*	**2003*	**2004*	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
مواد غذائية	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7379
طاقة	97	132	41	158	199	230	305	560
مواد أولية	445	490	607	733	706	792	1245	1318
مواد نصف مصنعة	1747	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9502
تجهيزات فلاحية	154	139	121	157	150	90	137	164
تجهيزات صناعية	3293	4146	4654	6681	7950	8015	9361	14394
سلع استهلاكية	1400	1649	1984	2610	2922	2830	3546	4122
مدفوعات + اصلاح وصيانة العتاد	/	696	716	808	711	515	420	536
المجموع	**9482**	**12010**	**13322**	**17954**	**19857**	**20681**	**26348**	**37993**

Source : * Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, P190.

** Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, P205.

2 أثر برامج الإنفاق الحكومية على معدل البطالة في الجزائر

الهدف الثاني الأساسي لبرامج الإنفاق الحكومي الحالية هو رفع معدلات الاستخدام (أي تخفيض معدلات البطالة) ومن خلال نظرة سريعة على معدلات البطالة تظهر بعض النتائج الايجابية إذ وصلت نسبة البطالة حسب الأرقام الرسمية إلى 12% سنة 2010 وهي إحصائية ينظر إليها بعين

الشك، وحتى لو سلمنا جدلا بصحة هذه النسبة فإن هذا الانخفاض هو نتيجة لزيادة إيرادات البترول ليس إلا، وأكثر من هذا فإنه حتى بالاعتماد على الجانب الكمي الذي يتم استخدامه في العادة لأغراض تبريرية لإثبات جدوى هذه السياسات الانفاقية التوسعية بالرغم من أن هذا العرض يرى بأن الأرقام والنماذج تخفي الكثير من الحقائق وهي تحاول في كثير من الأحيان تطويع الواقع ليوافق نظرة محددة مسبقا إلا أنها تعطي نتائج مقاربة لما ذكر سابقا، فمن خلال دراسة قياسية لأثر المخصصات الانفاقية الكلية Dpt_n و تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB_n على عدد البطالين Ch_n في الجزائر للفترة 2000−2009 من خلال نموذج خطي متعدد من الشكل:

$$Ch_n=\beta_1+\beta_2 PIB_n+\beta_3 Dpt_n+\varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)\ (n=1,\ldots,10)$$

وبعد معالجة المعطيات **(المتعلقة بالدراسة أنظر ملحق رقم 3)** تم الحصول على النتائج التالية[1]:

Chômage = 3542519 - 0,321 Le PIB + 0,149 Dpt

من ناحية إشارة النفقات الكلية يمكن تفسير ذلك بارتفاع الأجور وليس لتوفير مناصب عمل جديدة ، لأنه وحتى عند الأخ ذ بالاعتبار حجة المشاريع الكبرى فيمكن الرد عليها بأن أغلبية المؤسسات التي تتولى تنفيذها هي مؤسسات أجنبية، لا تستغل إلا نسبة هامشية من اليد العاملة المحلية بالإضافة إلا أن جزء هام من النفقات موجه في المدى القصير و المتوسط لتطهير المؤسسات العمومية وليس في إنشاء مشاريع جديدة ولهذا يمكن القول أنه بالرغم من سوء التقدير المحتمل في معدلات البطالة إلا أن التحليل يبين أن النفقات العامة الكلية ليس لها تأثير معنوي على معدل البطالة عموما أما فيما يخص PIB فانه مساهمته في تخفيض نسبة البطالة تبقى ضعيفة و يعود ذلك إلى أن النفقات تعمل على امتصاص يد عاملة غير مستعملة في الأنشطة الإنتاجية بالإضافة لوجود بطالة مقنعة، وكذلك يذهب الجزء الأكبر من المخصصات إلى توفير البنى التحتية للاقتصاد، في حين تعبر هذه الأخيرة عن مشاريع غير منتجة فليس لها عوائد ترتجى في الأجل المنظور وأما عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فهي حجة واهية كما تم تبيينه ولهذا تفقد هذه السياسة جدواها على المدى الطويل لأنها لا تتلاءم وطبيعة الاقتصاد الجزائري.

[1] تم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغر ى العادية MCO وباستعمال برنامج حزمة الكومبيوتر Minitab نحصل على معادلة الانحدار للنموذج.

بعد التطرق لأهم محاور برامج الإنفاق الحكومي الأخيرة بداية من 2001–2014 ثم أثر هذه الأخيرة على كل من النمو الاقتصادي و البطالة باعتبارهما مستهدفين من السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن تثبيت جملة من الملاحظات:

أولا: بداية من خلال التطرق لمخصصات برامج الإنفاق الحكومي المتتالية يتضح النمو السريع جدا في حجم الاستثمارات كما يبين الشكل:

شكل (3–3): مقارنة لمخصصات برامج الاستثمار الحكومية من 2001– 2014 (مليار دولار)

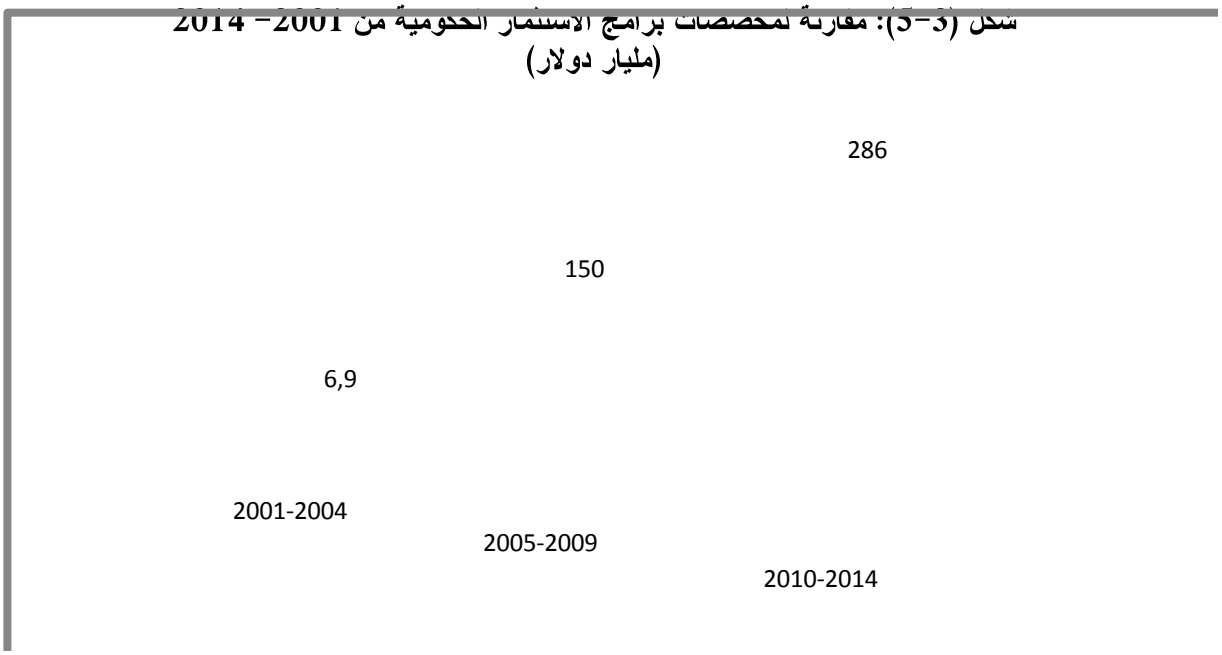

المصدر: andi

هذا النمو الهام في حجم الاستثمارات – حتى بحساب ارتفاع الأسعار– يطرح مشكلات عديدة متعلقة بمدى قدرة الأجهزة التنفيذية والتقييمية من استيعاب هذه الزيادة السريعة وهل يستطيع المسؤولين عن مهام التنمية أن يتحكموا بنفس الطريقة في 6.9 مليار دولار و 286 مليار دولار؟ أما على الصعيد التقني فيطرح ذلك تساؤلا حول ما إذا بقيت نوعية التهيئة لمشاريع هذه البرامج بنفس الجودة، وهل تم مضاعفة قدرات التصميم و التنفيذ والرقابة والتقييم لبرامج التنمية على صعيد المؤسسا ت و الإدارات، فمثل هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقضة و صارمة وتنظيم محكم.

ثانيا: فيما يتعلق ببنية الإنفاق بشكل عام فإنه يلاحظ أن القطاعات التي حظيت بأهمية كبيرة في هذه البرامج تتركز في تلك المسماة بالقطاعات الاجتماعية (تحسين ظروف المعيشة، قطاع الأشغال

العمومية و البنية التحتية...) ومع النمو الفائق السرعة للكلفة في هذه القطاعات يطرح تساؤل حول حجم ووتيرة التراكم الذي ينبغي تخصيصه لها بالنسبة للكلفة من جهة و لأهمية التثمير من جهة أخرى، وبالرغم من أن الاستثمارات المحققة في هذا المجال قد أدت في عدد من الجوانب إلى تحسين ظروف المواطن كتوزيع السكنات والبناء الريفي، و بناء المدارس و المعاهد و الجامعات وبناء المستشفيات وتجهيزها وتسهيل حركة التنقل بتحسين شبكة الطرقات وغيرها فهي تعاني في الكثير من الأحيان من ضعف المستوى النوعي، فيجب أن يكون الحرص على فعالية هذه الاستثمارا ت و التأكيد على النتائج المادية الملموسة بنفس الحرص على إقامة وتشييد المباني و تجهيزها أضف إلى ذلك غياب التنسيق في العديد من المشاريع فمثلا بعد تعبيد الطرقات يتم حفرها من أجل تركيب و إصلاح شبكات الصرف الصحي و الماء و غيرها ما يؤدي إلى تبديد الموارد. أضف إلى ذلك أن تخصيص الجزء الأكبر من قيمة البرامج في قطاعات مثل الإسكان و الصحة... لا تعتبر حلا لمشكل التنمية في الجزائر و ذلك أن هذه القطاعات حسب التجربة بينت أن هناك معوقات غير مالية في تطوير هذه القطاعات و تنميتها منها: ممارسات بيروقراطية مقيدة ،ضعف الطاقة البشرية، ضعف التنسيق والرقابة...الخ بالإضافة إلى طاقة هذه القطاعات لاستيعاب الاستثمارات يجب أن تقوى لتجنب تبذير الموارد وتحقيق نتائج ملموسة في الانجاز المادي.

والأهم من ذلك أن التركيز على القطاعات الاجتماعية كان على حساب القطاعات الإنتاجية (الزراعة و الصناعة) حيث تظهر هذه الأخيرة كقطاعات مهمشة، والتي يبدو أنها لم تكن لتأخذ مكانا مميزا في هذه البرامج على عكس فترة السبعينات أين كانت تعتبر نواة مشروع التنمية، في حين أن تنمية القطاعات الاجتماعية لا يمكن أن تدعم على المدى الطويل دون تنمية موازية للفروع الصناعية الموجهة لتقديم الموارد المالية، المعدات و المنتجات الوسيطة اللازمة لتنمية تلك القطاعات، فالاقتصاد الإنتاجي القوي هو الممول الحقيقي للرفاه الاجتماعي. لهذا فإن هذه البرامج في نهاية المطاف لا تعدو عن كونها تأتي من إنفاق دخل غير متجدد أي أنها ستتراجع بتدهور هذا الدخل أو انقطاعه ما يجعل من الرفاهية التي تحاول الدولة الجزائرية تحقيقها للمواطن رفاهية زائفة مبنية على اقتسام هبة السماء وفي ظل نظام إداري تسوده البيروقراطية والفساد تصبح فئة المحرومين و الفقراء هي أكثر الفئات تضررا بحيث أن العديد من الخدمات المتاحة، بسبب المحسوبية و الرشوة والفساد عموما لاتصل لشريحة كبيرة من هذه الفئات.

ثالثا: من خلال التطرق لأثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي وكذا معدل البطالة يمكن القول أنه وبالرغم من الزيادة التي شهدها متوسط معدل النمو خارج المحروقات إذ انتقل من 3.9% للفترة 1995-2000 إلى 5.5% مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم 6% لفترة تطبيق البرنامج التكميلي[1] لدعم النمو 2005-2009 ، مما كان له بعض الأثر الايجابي في إنعاش الاقتصاد إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بما تم تخصيصه من موارد وقد يرتبط ذلك بالتأخر في انجاز المشاريع المقترحة بالإضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما خصص لها في الميزانية الأولية. حيث أن 130 مليار دولار من مخصصات المخطط الخماسي 2010-2014 هي لتمويل مشاريع برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 غير المكتملة، وهو ما يبين خطورة الاختلالات ضمن جو تضخمي عالمي فعملية إعداد البرامج و المخططات تعاني من صعوبات أهمها أن ما يبقى من مخطط لآخر يحد من حرية المخطط في الحركة.

رابعا: برامج الإنفاق هذه تأتي في ظل توجه جديد للسياسة الاقتصادي ة في إطار التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية توسعية خصوصا التوسع في الإنفاق. لكن ما يدعوا للحيرة هو أن هذه السياسات الإنفاقية ليست في إطار مشروع محدد وواضح يؤدي إلى تأثير حقيقي علي السيرورة الإنتاجية و السمة الغالبة لمختلف السياسات المطبقة هي العشوائية والتي تستند على الإنفاق الحكومي في محاولة لتحفيز الطلب، لكن يجب عدم نسيان أن المفهوم الكينزي للطلب الفعال قائم على حد أدنى من الإنتاج. غير أن المشكلة في الجزائر هي في النشاط الإنتاجي الذي لا يلبي الطلب المحلي ويتراجع يوما بعد يوم، لذا فان ظهور آثار التضخم وارتفاع الأسعار مع انتشار الفساد في ظل ضعف أجهزة الرقابة أمر غير مستبعد، ليتم تلبية الطلب الاستهلاكي عن طريق الاستيراد ويظهر ذلك في فاتورة باهضة تدفعها الجزائر مقابل وارداتها خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهو ما نعيشه حتى اليوم إذ يبين هيكل الواردات ميلا للمنتجات المصنعة النهائية و المواد الغذائية ما يكرس لمزيد من التبعية.

[1] وفقا لمعطيات الملحق رقم (02)

ويبدو أن السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر تتجاوز الجانب الاقتصادي فأولويات التنمية تصاغ خارج المنطق الاقتصادي ليصبح المشكل سياسي بالدرجة الأولى أين يحاول النظام تحقيق مشروعيتة من خلال مشاريع اجتماعية ويزداد هذا الأمر وضوحا في الفترة الأخيرة مع ما تعرفه المنطقة العربية من ثورات فيما عرف بـــ" **الربيع العربي**" والإجراءات التي اتخذت في الجزائر حيال هذا الوضع دليل على ذلك.

خامسا: أما عن رهان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالجزائر– فيما عدا بعض التدفقات في مجالات غير إنتاجية– لم تعرف أي تدفقات معتبرة لهذا النوع من الاستثمارات، وهو رهان خاسر من البداية فدولة تحتل المراتب الأولى في مؤشرات الفساد وسوء مناخ الاستثمار ليس لها أن تستقطب استثمارات أجنبية منتجة يكون لها دور في دعم الاقتصاد الوطني لذا فإن الإنفاق على مجالات مثل البنية التحتية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار... تفقد أهميتها إذ يجب مراعاة الأولويات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية حيث أن التجارب السابقة تثبت أنه لم تتوصل دولة إلى التقدم بالاعتماد على رأس المال الأجنبي دون وجود جهد واعي محلي فهو مكمل وليس الأساس ومع هيمنة رأس المال المالي في الوقت الحالي فإن هذا الواقع يتأكد أكثر.

بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر و تطور مفهوم التنمية إلا أن الاعتماد المطلق على الريع البترولي يفرغ تلك الاستراتيجيات من محتواها. قد ينجذب المرء إلى بعض النواحي الايجابية نتيجة لعدد من الإجراءات في سياق برامج الإنفاق الأخيرة التي قد توحي بتغير إيجابي، إلا أن الوضع في علاقات الإنتاج ظل على حاله فلم يتم التأسيس لسيرورة إنتاج ذاتي بل تدهورت القطاعات الإنتاجية أكثر وكل ما تم التركيز عليه هو المنشآت القاعدية وهياكل البنية التحتية دون تحقيق لاقتصاد تنافسي يمكن من تقليل الاعتماد على ريع المحروقات. إن التغيير مرتبط بحتمية الوعي المختلف للواقع و التطبيق الجاد لأفضل البدائل الممكنة من أجل تحقيق التغير الاجتماعي المفضي إلى نجاح مشروع التنمية.

المبحث الثالث: التنمية الجزائرية بين طبيعة الاقتصاد الريعي وواقع العولمة المالية

عبر المراحل السابقة لعملية التنمية الجزائرية ومحاولة بناء اقتصاد وطني يعطي الاستقلال مضمونه التحرري، وعبر دور نشط للجزائر إفريقيا ودوليا من خلال مجموعة دول عدم الانحيا ز وفي الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية، ترسخت صورة بلد نال استقلاله وباشر تجربة تنموية واعدة بالآمال. بفضل ما كان متاحا للبلد من ثروات متنوعة زراعية ومعدنية و بترولية و بنية تحتية على درجة من التأهيل و ثروة بشرية بدأ بتأهيلها بصورة لافتة في تسارعها، ورسم سياسة فاعلة ومبادرة على الصعيدين الداخلي و الخارجي. لكن هذا المشهد بدأ يتراجع مع مشارف عقد التسعينات (منذ أحداث تشرين الأول /أكتوبر 1988)[1]، مفسحا المجال لمشهد ثاني يعبر عن نفسه في أزمة بدأت تتعدد مكوناتها لكن يغلب عليها المظهر السياسي انتهت إلى مشهد دراماتيكي طيلة عشرية من الزمن (العشرية السوداء).

حسب العديد من المتتبعين لم تكن "الأزمة الجزائرية" – إذا صح التعبير– أمرا فجائيا بل كتراكم لأوضاع متتالية في سياق تاريخي خاص، تأكدت مع تراجع الريع البترولي منذ 1986؛ فبدء من التسيير الذاتي ورغم التجربة الديمقراطية على مستوى الوحدات الإنتاجية غير أنها لم تمتد لتشمل كافة المجتمع ما جعل من قطاع التسيير الذاتي قطاعا ثانويا. أما الاعتماد على التكنولوجيا الثقيلة و المتطورة و التوظيفات الضخمة المخصصة لها في ظل التصنيع الثقيل كانت في بيئة غير مهيأة لها، مما أدى لمحاولة تفكيكها لاحقا لوحدات قابلة للإدارة و أكثر تخصصا وكفاءة.

هكذا فإنه في فترة الستينات و السبعينات اقتصر على فهم التنمية الجزائرية كمرادف للتصنيع، ثم أعيد تعريف التنمية في الثمانينات و التسعينات على أنها التخلص من الديون و تحقيق التوازنا ت الكلية، وصولا إلى " **التنمية الفوقية** " القائمة على التوسع في الإنفاق الحكومي على الأنشطة غير الإنتاجية في المقام الأول (إنفاق دخل متأتي من ريع المحروقات كمصدر غير قابل للتجديد) في محاولة لتحقيق توزيع أفضل للدخل وتخفيض بعض مظاهر الأزمة الجزائرية بمحاربة الفقر والبطالة،

[1] سليمان الرياشي: **مقدمة**، في: الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافي ة – سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص9.

تحسين ظروف المعيشة، توزيع السكنات،... ورغم أهميتها في زيادة الرفاه الاجتماعي وتخفيف الاحتقان، إلا أنها تبقى إجراءات تمس السطح دون أن تنفذ للعمق، حيث يتعلق الخلل الهيكلي بالاعتماد على القطاعات الريعية في الإنتاج و التصدير، مما يقود إلى ضعف الإنتاجية و التنافسية ولهذا فبالرغم مما تم تحقيقه على مستوى المؤشرات الاجتماعية و رأس المال البشري بفضل فائض الموارد إلا أنها تبدو غير قادرة على المدى البعيد من الاستمرار في ذلك.

إن القراءة السريعة لبعض الأرقام تظهر الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات حيث بلغت العائدات النفطية للجزائر سنة 2010 حوالي 56 مليار دولار وتمثل المحروقات نسبة 98% من إجمالي الصادرات و 35% من الـــ PIB و 64% من الإيرادات العامة للدولة[1]. وبالتالي فإن الموارد المتأتية من ريع المحروقات تمثل الممول الأساسي لبرامج "التنمية" وآخرها المخطط الخماسي 2010–2014 بمبلغ 286 مليار دولار.

هذا الوضع للاقتصاد الوطني "يبقى النمو الاقتصادي مرهونا بتطور الريع" وليس بديناميكية الاقتصاد داخليا و خارجيا، وهو ما يعطي للاقتصاد الجزائري صفته الريعية؛ حيث يفهم اقتصاد الريع وفقا لـــ **محمود عبد الفضيل** كالاقتصاد الذي "تصبح فيه الدولة وسيطًا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصاد الأخرى من خلال برامج الأنفاق العام".[2] كما يرى **عبد الله الفقيه** أن الاقتصاد الريعي هو "الاقتصاد الذي يعتمد في استمراره على موارد خارجية المصدر، سواء أكانت تلك الموارد

---

[1] حراق مصباح: **تحديات الاقتصاد الجزائري**، متوفر على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 20/02/2011):

http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=3626%3A2010-07-17-08-12-52&catid=27%3Aothers&Itemid=17

[2] محمود عبد الفضيل: **السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية**، ندوة الدولة والأمة، والاندماج في الوطن العربي ، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص 314.

عائدات تأتي من مبيعات النفط، أو من المساعدات الدولية، أو تحويلات المغتربين من أبناء الدولة، أو مزيجا من بعض أو كل هذه المصادر[1]".

وفي ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية وطنية رأسمالية في الداخل مع التبعية للنظام العالمي بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي النفطي؛ يتكرّس الاندماج مع السوق الرأسمالي العالمي، و هو الاندماج الذي يؤسس لهيكل تصديري دون قاعدة إنتاجية ما يكرس بشكل مستمر لحالة التبعية و الالتفاف حول دائرة الريع. يقود ذلك للتساؤل عن وضع علاقات الإنتاج ومكانة العمل المنتج في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في سياق العولمة المالية المعبرة عن هيمنة رأس المال المالي على الصعيد العالمي. إذ تعبر علاقات الإنتاج وتطورها في الجزائر عن حالة غامضة وغير مفهومة لابد من فتح "علبتها السوداء" لفك تلك الرموز إذا تسنى الأمر. ولعل العجز الذي يصيب العديد من التفسيرات في هذا الصدد يكمن في جزء كبير منه في عدم الأخذ بمتغير الزمن في دراسة الواقع الاجتماعي.

المقاربة التاريخية تبين أن أزمة التنمية في الجزائر لا يمكن أن تفهم إلا في سياق جدلي (غير خطي) عبر التطرق للتناقضات الجوهرية التي تحكم هذا التطور و تأثر في مساره، وهي مترابطة ولا تفهم إلا في سياق متداخل . إلا أن عرضها هنا عبر مستويات يسمح بتوضيح أكثر، عبر طرح جملة من التساؤلات المتعلقة بإشكالية العلاقة بين الموارد النفطية والتنمية تتناول الريع كوحدة للتحليل وعلاقته برأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة).

المطلب الأول: التناقض بين الريع و التنمية

البحث في أوضاع البلدان النامية المصدرة للنفط على مدى العقود القليلة الماضية، يظهر عموما أن أداءها أقل بكثير من أداء الدول الفقيرة الموارد؛ يدفع ذلك لطرح السؤال التالي: ما هو السبب الحقيقي وراء هذا التناقض بين الثروة النفطية وضعف الأداء الاقتصادي؟ تناولت عديد

[1] عبد الله الفقيه: **الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة** ، الفاعلون غير الرسميون في اليمن– أسباب التشكل و سبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، ص21.

الدراسات هذا الموضوع تحت عنوان "لعنة الموارد" [1] في إشارة إلى أن وفرة النفط الذي من المفترض أن يكون نعمة قد يتحول إلى نقمة، ما يشكل تحديا أمام التنمية الاقتصادية. وتم تبرير هذه الظاهرة بتفسيرين: يركز **الأول** على موضوع الريع وعلاقته ببعض المظاهر مثل الفساد و طبيعة الحكم، أما **الثاني** فيبحث في أعراض ما يسمى بـــ "المرض الهولندي" و الآثار المرتبطة به.[2]

ويرى أصحاب هذا الرأي الأخير أن **المرض الهولندي** هو "ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخر ى غير منافسة عالميا" . ويؤدي تدفق إيرادات النفط إلى تثمين هذا القطاع مقابل تراجع القطاعات المنتجة (الزراعة و الصناعة) مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد ويفضي إلى الارتهان بالمتغير النفطي [3]. ومن خلال ذلك يبدو أن هذا الفهم الأخير حول المرض الهولندي يلتقي مع التفسير القائم على الريع على مستوى النتائج . حيث يشير كل منهما إلى تطور القطاع المدر للريع مع تراجع القطاع المنتج (الزراعة و الصناعة).

و رغم ذلك فإن هناك اختلافا جوهريا بينهما في فهم علاقة الموارد النفطية بالتنمية فحواه أن التفسير القائم على المرض الهولندي يأخذ الظاهرة كأمر مسلم ولا يبحث في الأسباب الحقيقية للظاهرة بقدر ما يحاول علاج مظاهرها. أما التحليل القائم على الريع فيقدم تحليلا أكثر عمقا في سياق تاريخي يتناول طبيعة علاقات الإنتاج و وضع التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المتميزة بهيمنة الريع كعلاقة اجتماعية أين تقع مصالح الفئات المهيمنة في تعارض مع مشروع التنمية.

قبل طرح بعض التساؤلات الجدية في هذا الصدد، التي تفيد في تكوين صورة عن حقيقة الوضع الذي آلت إليه التنمية في الجزائر، وطبيعة الأزمة و مكوناتها، وعلاقة ذلك بالريع؛ يبدو أنه

---

[1] عبد العظيم محمود حنفي: **العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة إنفاق إيرادات النفط**، مجلة المستقبل العربي، عدد 353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص131.

[2] نفس المرجع السابق، ص132.

[3] Idriss Loubar : **Rente et croissance économique – L'ombre de Syndrome Hollandais**, Economia 15 Mars/ 15 Avril 2009, P 52, P53.

Voir aussi : Nakoumdé Ndoumtara : **Boom petrolier et risques d'un Syndrome Hollandais au Tchad : une approche par la modelisation en equilibre general calculable**, thèse de doctorat en Sciences Economiques, CERDI, université d'Auvergne. F, France, Juin 2007, P 67-72.

لامناص من التطرق لمفهوم هذا الأخير. وقد تناولت الأدبيات الكلاسيكية و الحديثة موضوع الريع وميزت بين الريع المطلق والريع التفاضلي (الأول والثاني) وظهرت مصطلحات جديدة شملها الريع (مثل ريع الموقع، ريع المقدرة، ...). و بغض النظر عن الاختلافات النظرية في تفسير ظاهرة الريع لدى الرواد الكلاسيك (آدم سميث، ريكاردو، ماركس) إلا أنهم إزاء موقف واحد من الريع، و الفئات التي تستحوذ عليه فئات غير منتجة[1].

ويقدم "**محمد دويدار**" تعريفا للريع، يتمحور حول الدخول التي تحصل عليها الطبقات التي تقف في وجه التطور، تحاول الحفاظ على الوضع القائم، بل تسعى إلى إدارة العجلة إلى الوراء حيث تصبح طبقات رجعية . و هي خاصية للطبقات الاجتماعية المسيطرة التي لا تنشغل بتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع وتعيش على دخول تستمد من نشاطات تقوم على احتكار مورد من الموارد الطبيعية، و يصبح وجودها معيقا لتطور هذه القوى الإنتاجية[2].

وفيما يخص **الريع البترولي** فإنه من الأهمية التأكيد على الطبيعة الخارجية لهذا الريع. حيث يفهم الاستحواذ على الريع (الريع البترولي) كنقل لقيمة، تم تحقيقها خارج الاقتصاد الوطني. وهو عنصر وثيق الصلة بالطبيعة الريعية للدولة. يتعلق أساسا بدرجة اعتماد الدولة على العوامل الخارجية غير المستقرة وعن درجة تبعيتها لهذه العوامل. وبالتالي مستوى فعالية أجهزتها الإنتاجية وقدرتها على تعبئة طاقتها لتدعيم شروط تقدمها الذاتي، ومنحها الضمانات الكافية للاستمرار و البقاء [3]. فالدولة الريعية تتميز بتبعية كبيرة للريع الخارجي.

لذلك فإن الظاهرة الريعية في سلوك دولة البترول الحالية أشد خطورة ومضارا من ظاهرة الريع التقليدية، فالريع التقليدي تطلب حضورا للعمل المنتج و إعادة تجديده على الدوام لفرض توسيع كتلة رأس المال الوطني، بينما الظاهرة الريعية في سلوك الدولة الجزائرية تدفع باتجاه التعجيل في

[1] السعد عبد الأمير: **دراسات في الاقتصاد السياسي لبترول البلدان العربية**، جامعة عنابة، 1991، ص107.

[2] دويدار محمد: **الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري 1950 /1980**، مكتبة المعارف، الإسكندرية، ،1982، ص 12– 20.

[3] عارف دليلة، مرجع سابق، ص105.

استهلاك رأس المال الوطني من جهة ومن جهة أخرى إعادة توزيع مستمر لهذه الكتلة بالشكل الذي يجعل الأثرياء أكثر ثراء[1].

من خلال ذلك يظهر التناقض بين منطق الإنتاج و منطق الريع، و بالتالي كيف يمكن ربط التنمية القائمة على التراكم والإنتاج بالريع الذي هو معيق لمنطق التراكم الرأسمالي باعتباره اقتطاعا من الفائض الاقتصادي لفئة لم تسهم فعليا (من خلال العمل و رأس المال) في صيرورة التراكـــم؟ ثم كيف يمكن ربط التنمية ذات الأهداف الإستراتيجية و المؤشرات الكمية والنوعية بالريع النفطي باعتبار النفط موردا غير متجدد؟[2]

في الواقع يمكن للعوائد النفطية أن تُسهم في إحداث تنمية حقيقية كونها تمثل مصدر مهم لتمويل مشاريع التنمية، و تقلل من المشاكل و الضغوطات التي تصحب عادة كل مشروع تنموي. ويمكن للموارد الخارجية أن توجه إلى مجالات الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل، وأن تقود إلى تحول من "اقتصاد الريع" إلى "اقتصاد الإنتاج". لكن يجب التذكير بأن طابع المداخيل الحكومية وطريقة تحصيلها، تنعكس على طبيعة النظام السياسي، و على المضمون الاجتماعي للدولة و وظائفها الاقتصادية، و طريقة استخدام هذه المداخيل[3].

وإذا كان مشروع التنمية الجزائرية مند البداية مرتبط بحضور قوي للدولة، كما أن تأميم المحروقات عزز هذا الحضور. فإن طبيعة و أهمية الموارد التي عبأتها و أدارتها الدولة تجعلها تبدو كمدير للريع أكثر من أي شيء آخر [4]. وبما أن الدولة كجهاز اجتماعي تلعب دورا واسعا في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فإن هذا الدور يستند إلى قوة اقتصادية حقيقية، وهي هيمنة الدولة الجزائرية بهذا الشكل أو ذاك على الموارد الاقتصادية الضرورية. يتطلب ذلك السعي المستمر من الدولة لتعظيم مواردها وتوسيع قدرتها. وفي ظل الاعتماد المتزايد على عائدات النفط في تحقيق البرامج التنموية (خاصة الأخيرة) مع ارتفاع مساهمة الريع الخارجي (الريع

---

[1] السعد عبد الأمير: **دراسات في الاقتصاد السياسي لبترول البلدان العربية**، مرجع سابق، ص108.

[2] عماني لمياء: **وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، مرجع سابق، ص 226.

[3] عارف دليلة، مرجع سابق، ص104.

[4] منصوري عبد الله: **السياسة النقدية و الجبائية مواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، مرجع سابق، ص244، ص245.

البترولي) في الناتج المحلي الإجمالي *PIB* [1]، فإن الدولة الجزائرية هي دولة ريعية. وفي هذا السياق فإن السؤال المطروح هو: كيف يمكن للدولة الريعية أن تقود عملية التنمية؟

1 -الدولة الريعية مقابل التنمية

إن الفرط في الاعتماد على موارد النفط يترافق عادة مع وجود مؤسسات عامة ضعيفة تفتقد عموما للقدرة على معالجة التحديات التي تفرضها التنمية ويتوقف الاختلاف في ذلك بين دولة وأخرى على اتجاه و مضمون الدور الذي تؤديه الدولة و الذي يتحدد بالطابع الطبقي لهذه الدولة [2]. وفي ظل مؤسسات ضعيفة و دولة غير مكتملة التكوين، فإن تدفق إيرادات النفط سيقود إلى نشوء دولة ريعية والتي تتميز بتركيز شديد للسلطة السياسية و النفوذ الاقتصادي. وتكون الحدود بين العام و الخاص غير واضحة، ويكون السعي وراء الريع لتكوين الثروة عنيفا [3].

إن الدولة كتجسيد مكثف لمصالح طبقة محددة تركز منذ القديم وحتى اليوم على تنظيم وتحصيل وتوزيع المنتوج الاجتماعي الفائض، وتصبح مهمة الدولة تتلخص في إيجاد الموارد الداخلية و الخارجية بشكل أساسي لصالح الطبقات و الفئات المسيطرة [4]. وفي الدولة الريعية تصبح الفئات الريعية المهيمنة تبحث عن تثبيت وجودها من أجل الاستفادة من الثروات البترولية. هذه الفئات الطفيلية هي حامية و محتمية بالدولة. هذه الأخيرة التي تقوم بتعبئة الإمكانيات المحلية و الخارجية لتغطية الإنفاق الحكومي و تلبية رغبات الطبقة والفئات السائدة وأداء الوظائف الاجتماعية الضرورية لتجديد وجودها المستمر.

الوضع في الجزائر كما في معظم الدول العربية الأخرى مع تفاوت في الدرجة هو استمرار نموذج "الاقتصاد الريعي" الذي أفضى إلى نتائج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، أبرزها: هشاشة الدولة وافتقارها للقوة والشرعية، وغياب الاستقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي

---

[1] حامد عباس محمد المرزوك: **اتجاهات الإنفاق في الدولة العربية الريعية** رسالة دكتوراه جامعة الكوفة 2008.

[2] عارف دليلة، مرجع سابق، ص103.

[3] تيري لاين كارل: **فهم لعنة الموارد**، في : التخلص من لعنة الموارد – الرقابة على النفط – ريفيونيو ووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص29.

[4] عارف دليلة، مرجع سابق، ص104.

والاجتماعي[1]. وهو ما أنتج دولة رخوة ومجتمعا استهلاكيا [2]، حيث يصبح وضع القطاع المنتج سواء عام أو خاص في بنية الاقتصاد الوطني محل تساؤل.

وتعبر تجربة التنمية الجزائرية تعبيرا جيدا عن مفارقة ربط التنمية بالريع من خلال "الاستراتيجيات التنموية" التي كانت تهدف إلى تحقيق "اقتصاد وطني مستقل" في حين أنها تنتهي إلى تعميق التبعية و زيادة التخلف في ظل الارتهان بالمتغير النفطي، فكيف يمكن فهم عملية التنمية في الجزائر في هذا السياق؟ وحيث أن الاقتصاد الريعي جعل من المجتمع الجزائري مجتمعا مستهلكا أكثر منه منتجا، فكيف يمكن لمجتمع مستهلك أن يكون مجتمعا حرا ؟ وأي معنى تأخذه التنمية في ظل تغييب الحرية و تعميق التبعية ؟

بما أن الحاضر ليس إلا امتدادا للماضي فإن الإجابة على هذه التساؤلات المحورية المتعلقة بواقع التنمية في الجزائر، تقتضي العودة إلى فترة ما بعد الاستقلال. ففي ظل فلسفة "التخطيط" ، سيطر القطاع العام على عصب النشاط الاقتصادي وتأكدت علاقته الوثيقة بريع المحروقات كمصدر للتمويل منذ البداية ما فرض التركيز على هذا القطاع على حساب الفروع الأخرى للاقتصاد الوطني. ليتم تكريس طابع الاقتصاد الريعي غير المنتج، الذي يهيمن فيه القطاع العام.

يدفع هذا الوضع للتساؤل حول ما إذا كان دوبرنيس عندما ساهم من خلال نموذجه للصناعات المصنعة، في بعث صيرورة التخطيط في الجزائر، قد كان يتوقع أن تطبيقه سيكون في ظل نظام ريعي؟ رغم أن نموذجه كان يبدو حياديا تجاه الفئات الاجتماعية التي ستتولى مهمة تنفيذه، إلا أنه على الأرجح كان ضد ذلك الفرض الذي تحول إلى حقيقة. فسرعان ما برزت ظواهر سلبية مستديمة و ذات تقاليد كالبيروقراطية و الاحتكار و الفساد، مغلـــفة باسم اجتماعية المشاريع التي تبرر(عبثا) انخفاض الربحية و الإنتاجية، والخسائر المتراكمة و الاختلاسات و الرشاوى والمحسوبية.

[1] عبد الله الفقيه، مرجع سابق، ص21.

[2] فهد الطائي ذياب : **المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي** ، مركز أضواء للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص1. متوفر على الرابط التالي (تاريخ الدخول :2011/02/17): www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf

تم الإشارة في وقت سابق من هذا البحث إلى أن العلاقة بين التجربة الجزائرية في التنمية ونموذج دوبرنيس تبقى محل تساؤل. بالإضافة إلى عديد الانتقادات التي وجهت للنموذج و تطبيقه في الجزائر من حيث عدم ملائمته للخصوصية الجزائرية. ورغم ما تم تحقيقه من مكتسبات خلال هذه المرحلة، إلا أنها كانت تغطي فترة تاريخية تحقق الانحدار نحو نمط إنتاج غير رأسمالي لتطور الفئات الريعية المستفيدة من علاقتها بالسلطة من خلال استغلال القطاع العام لتحقيق الثروة[1].

هذه الفئات وجدت في القطاع العام (الذي يمتلك الأراضي و العقارات ...) منبعا للثراء غير المشروع، أرست الأساس المادي لتبلور تشكيل اجتماعي قوامه شرائح البيروقراطية في الإدارة العليا و الحزب و الجيش على حد سواء، و رغم أن هذا التشكيل لم يرتق إلى مستوى طبقة اجتماعية تعبر عن نفسها سياسيا و تفصح عن نظرتها لقيادة المجتمع (مشروعها المجتمعي) و دون تنظيم، إلا أن له حضورا ماديا ملموسا.

المرحلة الثانية بداية من تراجع الريع البترولي (مع تراجع أسعار النفط 1986) وما نجم عن ذلك من تراجع في الموارد المالية أمام الإنفاق الحكومي المتزايد، بسبب نمط الحياة الاستهلاكية الذي طبع فترة الثمانينات في إطار "برامج مكافحة الندرة". وكان من أهم عوامل تعميق الأزمة هو توقيف الاستثمارات المنتجة، مما أدى إلى تدهور النسيج الاقتصادي مع تفاقم الديون الخارجية وخدماتها بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم و البطالة.

وقد ساعدت هذه الظروف حسب رشيد بن ذيب *R.Bendib* على انحلال نمط التوزيع الريعي *MDR* مع تحقق شروط التراكم البدائي لرأس المال (خاصة ظهور قوة العمل الحرة) التي تدفع لصعود الطبقات الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي *MPC* (البرجوازية و البروليتاريا) . ويرى بأن الأزمة الجزائرية مرتبطة أساسا بأزمة الدولة الريعية المعبرة في جوهرها عن أزمة تجاذب نمطين مختلفين تماما، نمط التوزيع الريعي الذي ساد كل العشريات السابقة و تَغَلغَل في التركيبة الاجتماعية الجزائرية و نمط الإنتاج الرأسمالي – النمط الجديد – الذي لم يتمكن بعد من وضع الشروط الداخلية

[1] BENDIB Rachid : **L'Etat rentier en crise - éléments pour une économie politique de la transition en Algérie**, OPU, Alger, 2006, P55.

الضرورية لإعادة إنتاجه بشكل مستقل [1]. ورغم المظهر السياسي الذي يطفو على السطح (طيلة عشرية سوداء كاملة) فالأزمة ذات محتوى اقتصاد ي أين تكون النخب السياسية بعيدة عن أيّة إصلاحات جوهرية، و هي التي تبقي على هذا التجاذب بين النمطين التوزيعي و الإنتاجي و تطيل في عمر الأزمة.

في ظل هذا الوضع تشكلت برجوازية تجارية خاصة استفادت من علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة (تراكم بدائي لرأس المال) شريطة عدم تهديد مصالح النظام. لذا فقد ظلت هذه البرجوازية مرتبط بالدولة و هياكلها الإدارية و الاقتصادية، و أصبح اهتمامها منصبا على البحث عن علاقات داخل أجهزة الدولة للحصول على الصفقات و الامتيازات. وقد صار الوقت مناسبا للنخب التقنوقراطية التي بدأت منذ السنوات الأولى للاستقلال عملية التكسب من القطاع العام، لإعادة ضخ تلك المكاسب في القطاع الخاص. مما سهل تحويل الموارد العمومية نحو القطاع الخاص [2]، و هو التحويل الذي اصطبغ بالصفة الرسمية منذ بدء عملية الإنفتاح الاقتصادي المحتشم التي باشرتها الحكومة سنوات الثمانينات. فهم هذا الواقع يمكن من الإجابة على بعض التساؤلات: لماذا مؤيدي الريع يدافعون عن إقتصاد السوق؟ و لماذا يأخذ القطاع الموازي غير الرسمي مجالا أكثر اتساعا؟ لماذا بالرغم من التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن الوضع في الجزائر لم يتغير نحو الأحسن (إن لم يتدهور)؟

يمكن القول بأن المفهوم الاقتصادي للسوق يضمر ما هو مخفي، والذي يعني أنه يمكن أن يكون صالح لاقتصاد "تجاري" ما قبل رأسمالي. وفي هذا الواقع يمكن إجابة طموحات الفئات الاجتماعية المهيمنة، التي لا يمكن أن تعيش إلا إذا كان الريع هو العلاقة المهيمنة. "وهو ما يفسر أن مؤيدي الريع يدافعون عن اقتصاد السوق القريب من الاقتصاد الموازي، فيما يخص إجراءات مثل

[1] BENDIB Rachid : **L'Etat rentier en crise**, op.cité,P v.

[2] بديس بن عيشة: **في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر– أي مقاربة للتحليل**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03، 2005، ص143.

عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وتحرير التبادلات مع الخارج، والتي لا تؤدي في المدى الطويل إلا لتشتيت الإمكانيات المحلية للإنتاج، وتهديد الفئات الريعية يكون مستبعد".[1]

لذا فإن الانتقال نحو "اقتصاد السوق" كان انتقالا فوقيا و مرتبكا و مبهما، و كما تكرّست مظاهر الفساد في ظل هيمنة القطاع العام، عادت تلك المظاهر و إستفحلت في ظل الإنفتاح. و بدل أن يعوض القطاع الخاص المنتج و بفعالية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، كانت المساحة الجديدة قد تهيأت ليملأها القطاع الموازي غير الرسمي [2] أو ما يعرف باقتصاد البازار. [3] و تكريسا لنمط تجارة خارجية قائم في اتجاه واحد هو الاستيراد (l'import- import). وقد تدعم ذلك بتحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول القطاع الخاص هذا المجال، و سياسات الخوصصة التي شرع فيها خلال التسعينات. وهو ما مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح هامة لم يخصص إلا جزء يسير منها لإعادة توسيع الإنتاج [4]. مع بقاء الدولة – رغم الانفتاح المحتشم نهاية الثمانينات – هي المهيمن والمجتمع يتهيكل انطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة.

و بسبب انفصال العائدات النفطية عن الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، فإن توفر هذه الموارد (ريع المحروقات) للدولة منح لها سلطات واسعة، و حتى استقلالية نسبية تجاه المجتمع. وهو ما جعل من الدولة الجزائرية لا تحتاج إلى جهد المجتمع و بالتالي فهي غير خاضعة لمحاسبته. وهي مرتبطة أكثر بمداخيل مصدر قابل للنفاذ، ويتعرض للتقلبات الأسعار [5]. وفي هذا السياق يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن للدولة المنفصلة عن المجتمع أن تقود عملية التنمية؟

---

[1] Ibid, p 130 à p133.

[2] تعدى الاقتصاد الموازي صفة غير الرسمي إلى صفة شبه الرسمي نظرا لحجمه و نفوذه و تغلغله داخل الاقتصاد ككل.

[3] A. Mebtoul : **L'Algérie face aux défis de la mondialisation** - Tome 1 - Mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, 2002, P 36

[4] بتحول بعض التجار الجزائريين و الحرفيين إلى مقاولين صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة هي فئة الإطارات للمؤسسات و الإدارات العمومية الذين يقومون باستثمارات في قطاعات يدركون بحكم خبرتهم طريقة سيرها. للمزيد أنظر:

A. Henni : **Essai sur l'économie parallèle**, cas de l'Algérie, ENAG, 1991, P105

[5] عمار غريب: **محاضرات مقياس اقتصاد جزائري** ، مرجع سابق.

بما أن العلاقة بين الدولة و المجتمع في الجزائر علاقة من طرف واحد، تأخذ فيها الدولة دور توزيع الريع والمجتمع دور المتلقي. فإن تجسيد مشروع التنمية يمكن أن يتحقق دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوى المنتجة، و محاولة تعبئة الأمة لخوض المعركة ضد التخلف. لذا فإن الريع يعني تطوير خطاب معاكس يدعو إلى توزيع "هبة السماء" من أجل المحافظة على السلم الاجتماعية. وبالتالي يتم تعميم ثقافة الريع على مختلف المستويات، وتزيد الرغبة في الإثراء دون عمل إنتاجي.

في حين تقل الحاجة لفرض الضرائب مما يجعل الدولة الريعية الجزائرية منفصلة عن الاقتصاد المحلي. وهو ما يظهر نوع من الاستقلالية عن المجتمع المدني مع ارتباط وتبعية أكثر للمداخيل الهامة من النفط والمدفوعة للدولة مباشرة. كما يعطي الريع الخارجي للدولة الريعية إمكانية كسب الولاء الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض...[1].

وبالتالي فإن الدولة الريعية تحدث اختلال للتوازن، حيث تقوم بتحديث البنى الاقتصادي ة (تطوير صناعة النفط) بينما تبقى البنى الاجتماعية و السياسية على حالها. ويترتب عن ذلك تعجيل في عمليات الاندماج المالي و الاقتصادي للدولة الريعية في منظومة العولمة المالية، بوصفها شريكا تابعا. بينما تتخلف البنى الاجتماعية و السياسية وبالتالي يحول دون إمكانية تحقيق التغيرات داخليا. وتصبح مظاهر مثل تهميش الديمقراطية، العسكرة، البيروقراطية ....إلخ لازمة لاستمرار وتوسع ظاهرة الريع البترولي و الدولة الريعية[2].

يمكن القول بأنه على مر المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري من تجربة القطاع العام أو "الاشتراكية الخاصة" وصولا إلى "اقتصاد السوق" المطعم هو كذلك بالخصوصية الجزائرية فإن السياسات المطبقة تبدو متوافقة مع مصالح الفئات الريعية ومقتضيات هذه المصالح في كل مرحلة.

[1] حامد عباس محمد المرزوك: **اتجاهات الإنفاق في الدولة العربية الريعية**، مرجع سابق، ص72، 78.

[2] السعد عبد الأمير: **دراسات في الاقتصاد السياسي لبترول البلدان العربية**، مرجع سابق، ص108.

2 –تجليات الريع البترولي و الدولة الريعية على مختلف الميادين المرتبطة بالتنمية

أولا: على المستوى الاقتصادي

تعاني بينة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات وتبعية لقطاع المحروقات مما يجعله معرضا لصدمات خارجية عنيفة. مع اتساع القطاع غير الرسمي واقتصاد البازار. وترتفع نسبة البطالة في حاملي الشهادات العليا حيث يصعب على هذه الفئات الحصول على عمل، في حين يسهل على ذوي التكوين الأولي أو عديمي التكوين من الالتحاق بالقطاع غير الرسمي. وهو ما يبرر توسع هذا القطاع ومساهمته في تلبية حاجيات الكثير من الجزائريين. وهناك عدد من الدراسات التي تؤكد على اتساع نطاق المهن غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بعد القصور الواضح الذي شمل مختلف جوانب القطاع الرسمي.

وتتصف الدولة الريعية بضعف الإنتاج المحلي، حيث يتم تطوير الصناعات الاستخراجية أمام تراجع الصناعات التحويلية، ويكون لذلك انعكاس واضح على الوضع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي[1]. حيث تصبح الدولة أداة لتوزيع الريع وإدارته وهو ما يمنع ظهور أي قوة إنتاجية مستقلة للبلاد، وفي هذا السياق يأخذ الفساد شكل البحث عن الريع سواء تعلق الأمر بالنمط الاقتصادي الموجه في المرحلة الأولى من التجربة التنموية الجزائرية أو مع الانفتا ح الاقتصادي في المرحلة الثانية[2].

وبما أن الدولة الجزائرية هي المالكة للريع البترولي فإن السياسات التنموية الجزائرية لا يمكن أن تفهم خارج إطار هيمنة الدولة رغم الزعم بتبني اقتصاد السوق. إذ يشكل الإنفاق الحكومي ملامح الاقتصاد السياسي في الجزائر. وعلى ذلك فإن الإدارة العمومية تصبح ميدانا مناسبا لدراسة هذه الإشكالية وغيرها من أماكن تقاسم الريع . ويصبح الفساد الاقتصادي و السياسي نظاما موازيا للدولة أفرغ كل عملية للتطوير الاقتصادي أو الاجتماعي من محتواها.

[1] حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص72

[2] محمد حليم ليام، مرجع سابق، ص56.

وفي ظل هذا الواقع المتميز بضعف المساءلة لمؤسسات الدولة فإن سلوكيات مثل الرشوة والفساد تفرض نفسها في ظل هيمنة الريع كعلاقة اجتماعية، حتى أصبح يشار إليها في عديد الكتابات على أنها مرادفة لأزمة التنمية في الجزائر. وعموما فإن الدول المصدرة للنفط هي أكثر فسادا من المعدل الوسطي العالمي للفساد [1]، ووفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية الأخير (2011) تحتل الجزائر المرتبة 112 من بين 183 دولة شملها التقرير. وتصنف منظمة الشفافية العالمية قطاع الطاقة، وهو القطاع الأكثر نموا في الجزائر ضمن القطاعات الأكثر فسادا.

وأمام تفشي ظاهرة الفساد تظهر حالة من الانكشاف أمام القوى الخارجية وهي قوى تعبر عن تطلعات رأس المال المالي العالمي. ويصبح الفساد معرقلا أساسيا لعملية التنمية عبر تشجيع الاقتصا د الريعي و الموازي ومختلف أشكال النشاط غير المنتج، مما يفتح المجال أمام تبذير الموارد العمومية واستغلالها لخدمة جماعات المصالح مع تشويه المشاريع الاستثمارية و تشويه فعاليتها وإنتاجيتها. لذا ينمو الاقتصاد دون تنمية، وتتسع الهوة بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية. وتحتل الجزائر مكانا متواضع في دليل التنمية البشرية لسنة 2009 يضعها في المرتبة 104 ضمن 177 دولة، وفي المرتبة 11 ضمن 17 دولة عربية. ويعكس ذلك مدى نقص الاهتمام بالجان ب الإنساني رغم برامج الإنفاق الحكومية الضخمة (2001–2009) خاصة في مجال الصحة و السكن و التعليم. ويرتبط ذلك بالفساد وهدر الإمكانات المتاحة لتحسين مستوى المعيشة أكثر من الضعف التقني في القدرات [2].

إن البلدان المصدرة للنفط معرضة على نحو خاص لإخفاق السياسات. ونظرا إلى أن المؤسسات عاجزة على التعامل مع مظاهر لعنة الموارد ، ينتهي بها الأمر إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة. حيث أن إنفاق الأنظمة للموارد وتوزيعها و استغلالها في المحافظة على السلطة يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار.

إن من بين الحلول المقترحة لعلاج لعنة الموارد و التي وجدت صدى لها في عديد الدول ومنها الجزائر هي إنشاء صناديق الاستقرار، لكن فعالية هذا الحل تبقى مرتبطة بوجود دولة قوية

[1] تيري لاين كارل، مرجع سابق، ص30.

[2] محمد حليم ليام: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** – الأسباب و الآثار و الإصلاح، مجلة المستقبل العربي، عدد 391، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص59.

ومستويات عالية من الإدارة، وحيث أن حكومات الدول المتقدمة تجد صعوبات حقيقية في تطبيق سياسات تدخلية فما بالك بحكومات الدول النامية في مسعاها لتحقيق سياسات أكثر طموحا وأكثر تعقيدا[1]. وأمام طاقة استيعابيۃ ضعيفة للاقتصاد الوطني فإن تكديس الأموال في مثل هذه الصناديق يؤدي إلى تآكلها ما يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة في الحفاظ على مصحة الأجيال القادمة. وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، فقد يكون من الأفضل ألا يستخرج موارده فتزيد قيمتها في المستقبل مع ندرة الموارد و ارتفاع أسعارها[2].

ثانيا: على المستوى الاجتماعي و الثقافي

من أهم ما ميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو اختلال سلم القيم و المعايير التي تحكم وجود المجتمع و تنظيمه في ظل غياب إطار مرجعي و يظهر ذلك في الممارسة من خلال غياب قيم العمل و الإبداع و الكفاءة ... وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده المادية و البشرية [3]. وفي الواقع فإن تحقيق مشروع التنمية يتطلب من المجتمع حضور قيمة العمل المنتج كقيمة أساسية، وهذا يدفع للتساؤل عن سيادة بنى تقليدية في المجتمع الجزائري قائمة على الزبونية و الرشوة و المحسوبية، في حين قيم العمل و الإبداع و الكفاءة هي مغيبة؟

ترتبط الأزمة بعدم قدرة المجتمع على تجاوز الوضعية التقليدية المتميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط العرق و الانتماء و الجهوية (شرقي، غربي، شاوي، قبائي، معرب، مفرنس...)[4]. بالتالي فإن فشل مشروع التنمية مرتبط بالفشل في الانتقال نحو تحديث الدولة والمجتمع، مما أدى إلى ظهور مظاهر تكرس التخلف مثل: الرشوة المحسوبية الزبونية ...، مما جعل

[1] تيري لاين كارل، مرجع سابق،ص 29

[2] جوزيف ستغليتز: **تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة**، في : التخلص من لعنة الموارد – الرقابة على النفط – ريفيونيو ووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص17.

[3] العنصر عياشي: **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر** ، في: الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية – سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص227.

[4] إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مشروع دراسة الديمقراطية في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2011، ص124.

من الدولة أداة يستخدمها المقربون في تحقيق مصالحهم. لذا فإن الفجوة بين الفئات الاجتماعية اتسعت و أصبحت هذه الظاهرة التي كانت مرفوضة في مراحل سابقة حتى على مستوى الخطاب السياسي أصبحت ميزة جوهرية للمجتمع الجزائري.

أحد أهم القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة تتعلق بمسألة الهوية و لا تخلو الأفكار المتداولة بشأنها من تصورات مسبقة و نمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي و من دون وعي بين فريقين: دعاة الأصالة و الحفاظ على الثوابت و دعاة التحديث و التفتح على العالمية. وكانت مساهمة وسائل الإعلام في ذلك واضحة من خلال حوار غذته صحافة غير مهنية و غير مسئولة في أغلبها يسيطر عليها أسلوب القذف و الشتائم[1].

ثالثا: على المستوى السياسي

إن التعرض لقضية الديمقراطية و التعددية السياسية في ظل نظام ريعي يطرح العديد من التساؤلات. التي ليس لهذا العرض إمكانية الإجابة عنها كلها، نظرا لعدم الوضوح و الغموض الذي يلف مثل هذه القضايا، لكن يمكن البحث عن مقاربة لواقع التحول الديموقراطي في الجزائر. والسؤال المطروح هو: هل من الممكن قيام ديمقراطية تعددية في ظل نظام ريعي و دولة ريعية؟ كيف يمكن فهم الديمقراطية البرجوازية في ظل غياب البرجوازيين؟ بماذا تفسر كثرة الأحزاب في الجزائر في حين أنها تتبنى خطابا شعبويا متشابها في محاولة تعبئة الجماهير؟ ولماذا تبقى الإصلاحات السياسية إصلاحات شكلية؟

تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية ليست نظاما جاهزا أو ساكن تاريخيا، بل نظام ديناميكي يؤثر و يتأثر بأنماط البنى السائدة في المجتمع. وهي في صلب عملية التنمية، فمفهوم التنمية هو مفهوم وثيق الصلة بمشاركة المجتمع المدني ويتطلب وجود نظام ديمقراطي ترتبط فاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية في ظل علاقة تكاملية. أما القول بأولوية التنمية وترك الديمقراطية و العدالة الاجتماعية في آخر سلم الأولويات فهو قول لا يمكن التعويل عليه. ففي ظل عدم وجود ديمقراطية

[1] العياشي عنصر، مرجع سابق، ص230.

حقيقية، فإنه لا يوجد لدى المواطنين ضوابط فاعلة ضد سرقة المال العام [1]. و يضعف ذلك من إمكانية الرقابة والمساءلة. ويبرز ضمن هذه العلاقة الدور الهام الذي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه في تحقيق التنمية. لكن هل هناك إمكانية لوجود مجتمع مدني فاعل في ظل هيمنة الريع كعلاقة اجتماعية !؟

الجدل القائم حول الديمقراطية في الجزائر هو حديث نسبيا يعود لصياغة دستور 1989 الذي فتح الباب أمام التعددية السياسية، وقبل هذا التاريخ فقد سيطر نظام الحزب الواحد (1962–1989) رغم أن البنية الدستورية و القانونية منذ الاستقلال وحتى الآن تنص على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية" ! لكن هذه التجربة في الانفتاح السياسي سرعان ما واجهت صعوبات أكيدة انتهت إلى أزمة. وترتبط هذه الأزمة بغياب مفهوم المواطنة، ما يعمل على إفقار الحياة السياسية، ويقود نحو الإقصاء، ويحقق فراغ مؤسسي تملأه فئات مرتشية و طفيلية. لذا فإن الوضع السياسي في الجزائر يعاني من بعض مظاهر الاضطراب البنائي وميل أجهزة الدولة إلى التضخم.

الديمقراطية في الجزائر تعبر عن مفارقة لأن الديمقراطية البرجوازية (الانتخابية، البرلمانية) هي تعكس سيطرة البرجوازية، لكن التناقض رأس المال عمل هو شبه وهمي وفي أحسن الحالات غير واضح في الجزائر. في حين أصبحت السياسة تمارس كحرفة، فإن هذه الديمقراطية تبدو أنها ليست بهدف القضاء بشكل سلمي على الصراعات، لكن لتكوين سياسة توزيع للريع. وهو ما يفسر كثرة الأطراف السياسية في الخطاب المتشابه، والمناضلين المتبدلين داخليا، وكذلك اللامبالاة المعممة للشعب مقابل الانتخابات وتكرر إقصائه و تهميشه هي من بين دلائل ذلك [2]. هذه الوضعية فيما يخص الشعب هي نفسها في فترة الاشتراكي ة الخاصة وفي هذه المرة له الحق في الديمقراطية الخاصة، ديمقراطية مؤسسة على توزيع الريع.

هذه الوضعية الخاصة تظهر عدم صعود لاحق لتوافق طبقي وهي تكشف عن مفارقة حيث أن الطبقة السياسية الجزائرية تطور خطاب الريع في حين أن خطاب رأس المال عمليا غائب. هذه

[1] جوزيف ستيغليتز: **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة فايزة حكيم و أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص154.

[2] BENDIB Rachid : **L'Etat rentier en crise**, op.cité, p 136.

الطبقة السياسية تتجسد في عدد كبير من الأنساخ والتي تحاول تحت مختلف الأقنعة الإبقاء على نفسها، ولها هدف غير معلن هو التوزيع المثالي و اقتسام الريع بين مختلف الفئات الريعية. وهذه المرة تقترح شعارات جديدة (اقتصاد السوق، السعر الحقيقي، الديمقراطية الأصيلة ...) معوضة للقديمة (بناء اقتصاد وطني مستقل، الكفاح ضد الامبريالية...) [1] تتوافق مع مقتضيات المرحلة.

انطلاقا مما سبق يظهر أن الدولة الجزائرية هي دولة ريعية، والتي هي بفضل الريع منفصلة عن المجتمع. حيث حدود الاقتصاد التقليدي تفرض على البلد، بذل جهد غير مسبوق من أجل قيام نظام إنتاجي أساسه العمل. أما مفاهيم الديمقراطية واقتصاد السوق، ليست سوى أقنعة تكون في معظم الحالات وسيلة لإخفاء التناقضات الاجتماعية، وتسمح لمجموعات نهب بالاستحواذ على جزء من الدخل الوطني بسبب قربها من مراكز القرار.

وبعض الممارسات من الأكيد أنها لا تكون موجودة إلا لما المجتمع المدني يكون مهمش حول مشروع التنمية. فإن كل السياسات المعلنة هي في خدمة الفئات الريعية، ما يعمل على قلب سلم القيم سواء الجهد أو الاستحقاق. وفي هذا المعنى فإن علاقة الريع تقتل كل جهد حقيقي يمكن أن يؤدي إلى صعود العمل المنتج في وسط المجتمع. في الواقع مشروع التنمية كما تم تجسيده يقصي العمل على مستوى المفهوم كما على مستوى التطبيق، ومجموع الفئات المهيمنة هي تلك المرتبطة بالتطفل والنهب[2].

المطلب الثاني: التناقض بين منطق التنمية ومنطق رأس المال المالي

هناك أكثر من دافع للاستدلال على أولوية العوامل الداخلية في مشروع التنمية لكن حل إشكالية هذه العوامل هو اليوم أكثر تعقيدا بسبب توطن الريع [3] في الاقتصاد من جهة وهيمنة رأس المال المالي على الفضاء العالمي من جهة أخرى. هذا الأخير الذي أصبح مهيمن على الأشكال الأخرى لرأس المال في سياق العولمة المالية يبدو أنه غير مهتم بالإنتاج (إلا في الحد الأدنى الذي

[1] Ibid, P136.

[2] Ammar Gherib : **A propos de la Mondialisation et Reproduction Du rapport rentier,** Revue El-Tawassol n°17 Décembre 2006, Université d'Annaba, p22, p23.

[3] أمير السعد: **مأزق التعدي و قضايا المشروع الوطني للتنمية**، مجلة التواصل، عدد 26 جوان 2010، جامعة عنابة، ص77.

يضمن مصالحه) مادام يمكنه عبر حركاته المضاربية اقتناص أرباح تتعدى تلك المتأتية من الإنتاجية بفضل ما أتاحته مخرجات الثورة المعلومالية، في حين أن ديناميكية التنمية قائمة على الإنتاج والذي يكتسب أهمية رئيسية لا بسبب السلع التي ينتجها فقط، وإنما أيضا بسبب ما يوفره من فرص للعمل والدخل[1].

لم يعد من أولويات رأس المال المالي الحفاظ على فرص العمل، وذلك توافقا مع مصلحة أرباب العمل والشركات الكبرى . لذا فإن الانتقال في الجزائر من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج أساسه العمل يزداد صعوبة؛ في ظل اقتصاد عالمي يهيمن عليه رأس المال المالي الحامل لمنطق غير مساعد و غير مفضل للإنتاج ما يعيق عملية التنمية ويفرض تحديات أكثر صعوبة. في الواقع فإن أزمة التنمية في الجزائر من حيث عدم قدرتها على تجاوز نمط التوزيع الريعي تتأكد في ظل هيمنة رأس المال المالي في سياق العولمة المالية فسواء على المستوى المحلي كما على المستوى العالمي فإن المنطق المهيمن هو منطق منافي للعملية الإنتاجية ويحافظ على الريع (سواء الريع النفطي أو الريع المالي).

وفي سياق هذه الهيمنة لرأس المال المالي على الصعيد العالمي، كذلك في ظل عدم التوافق بين الرأسمالية المالية وقطاعات الإنتاج الحقيقي فإن إغراءات النشاط المالي والسباق المسعور من أجل الربح الذي يحرض على إتباع سلوكيات تتعارض مع الإدارة الرشيدة تعرض للخطر، سواء في المركز أو في المحيط النسيج الاجتماعي في مجمله. فالعولمة المالية تعيد صياغة النظام المالي الدولي ليصبح عدم الاستقرار حالة عامة و يتأكد ذلك من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008).

ورغم أن آثارها في المدى القصير على الاقتصاد الوطني في ظل "البحبوحة" الوطنية تبدو مهملة، فالاقتصاد الجزائري لا يتعرض حاليا بشكل مباشر لانعكاسات الأزمة المالية العالمية بقدر ما يعاني من آثار تذبذبات "المالية" دوليا على الاقتصاد الحقيقي و من انعكاسات الحالة العامة من الركود التي تلت الأزمة المالية مباشرة. لكن على المدى الطويل فهناك آثار وخيمة مرتقبة سواء فيما يخص الموارد المتأتية من ريع المحروقات أو الموارد المحتفظ بها كأرصدة في الخارج حيث أن بيئة

[1] عماني لمياء: **وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، مرجع سابق، ص115.

التضخم العالمي تفاقم من فاتورة الواردات التي تدفعها الجزائر لتلبية الطلب المحلي و الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للمواطنين خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية و أزمة المواد الغذائية.

كما أن ديناميكية التنمية قائمة على إذكاء دور الدولة في حين أنه في سياق العولمة المالية فإن الخطاب النيوليبرالي الذي يمثل خطاب رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) يطالب بانسحاب تام للدولة من المجال الاقتصادي وهو يستجيب إلى احتياجات رأس المال العالمي التي تكمن في السيطرة دون قيود على النشاطات أين تكون نسبة الربح أعلى (ما يمكن من الدفاع على مصالح الدائنين و المساهمين)[1].

وتصبح الإشكالية المطروحة هي: كيف يمكن تصور الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تحقيق تنمية القوى الإنتاجية الوطنية التي تقتضي عددا من الإلزامات من أجل تفعيل دوره في التمنية في حين أنه لا يكون منجذبا إلا نحو المناطق الأقل إلزاما والمرتبط بتقديم عديد التنازلات ؟

في الواقع تستطيع الشركات متعددة الجنسيات بصفتها اتجاه موضوعي لتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي تعظيم ربحها باستهداف الفضاءات الأقل إلزاما، والذي ينافي أقل الحواجز لتراكم رأس المال. لكن هذه الإستراتيجية لا تمكن من مساعدة تطور القوى الإنتاجية للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية بل على العكس فهي تهدد الدولة الجزائرية والتي رغم مرور عقود على الاستقلال تظل طور البناء و التشكل، و لم تنضج بعد كدولة وطنية وبسبب طبيعتها الريعية فهي دولة رخوة و هي إن لم تدعم هذا البناء بمزيد من القرارات السيادية (في الميدان الاقتصادي تحديدا) تخاطر بالتقهقر في النشاطات الإنتاجية، و بالتجزئة المحتملة جدا[2].

هكذا فإن سلوكيات رأس المال المالي المزاحمة للعملية الإنتاجية من جهة و المفضية إلى عدم الاستقرار من جهة أخرى تخلق ظروف غير متوافقة مع متطلبات التنمية. كما أن اللاتلاقي بين مقتضيات التنمية وتطلعات رأس المال المالي من شأنه ليس فقط عدم دعم مشروع وطني للتنمية قائم على الإنتاج، بل هو يعيق ويحد من محاولات تجسيد هذا المشروع، ففي إطار علاقة التصنيع

[1] BENDIB Rachid : **Mondialisation et idéologie néolibérale, la place de l'Etat national**, op.cité, p 3.

[2] Ibid, p4.

بمشروع التنمية فإن رأس المال المالي العالمي لن يسمح بقيام تصنيع في دول المحيط في إطار مشروع وطني للتنمية وفق مقتضيات التطور الرأسمالي إلا في حالة الغفلة التاريخية بسبب تحكمه في الدوائر المتاحة للحاق [1] لكن هذه الدوائر التي يهيمن عليها رأس المال المالي (الموصوف بالطيار– الساخن المعوم ...) يخضعها لمنطق الربح وفي أقصر أجل، ومن هنا يظهر **التناقض بين ديناميكية التنمية القائمة على إستراتيجية طويلة المدى و ديناميكية رأس المال المالي المدفوعة بأطماع الأفراد (دائنين و مساهمين) في الحصول على الربح و في أقصر الآجال.**

وهذه الصيرورة لتراكم رأس المال في ظل هيمنة رأس المال المالي و منطقه المحمول من طرف الشركات متعدية الجنسية تنافي قيام مشروع وطني قائم على الإنتاج ومرتكز على التصنيع. وهو ما يعبر عن **مأزق التعدي** الذي يتلخص في الممانعة التاريخية من استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصاديات الضعيفة والممانعة الراهنة من بناء دولة المواطنة من جهة أخرى[2].

العولمة المالية التي هي في العمق تعبر عن تطلعات رأس المال المالي و مرجعيتها السوق الخالي من كل تعقيدات، مدعومة بالصعود القوي للأفكار الليبرالية الجديدة، تشكل تحديا أساسيا أمام الدولة و الاقتصاد في الجزائر، يدور حول إمكانية تطوير رأسمالية وطنية (انخراط رأس المال الوطني في العملية الاستثمارية بهدف التنمية) مقابل تطلعات رأس المال المالي العالمي ما يسمح للدولة في الجزائر أن تكون قادرة على مجابهة فاعلي العولمة الجدد الذين يتم الترويج لهم عبر خطاب العولمة، خطاب "الفكر الواحد" المهيمن، خاصة أن الدولة و الاقتصاد الجزائريين يتطوران في ظل سلسلة " ريع– ريع"، حيث تنتج الثروة من الريع و يعاد استثمارها لتنتج ريعا، دون مقدرة الاقتصاد الوطني على ترسيخ حلقة إنتاج وطني ضمن سلسلة الريع تلك، هذا الفهم هو ضروري لأدراك دقيق للرهانات الحالية أين يبدو أن التناقض الأساسي ينتقل من التناقض عمل /رأس المال إلى التناقض الذي يربط ويناقض التوافق الاجتماعي الجزائري (البرجوازية والعمل المحليين) مع رأس المال المالي العالمي المهيمن في سياق العولمة المالية[3].

---

[1] أمير السعد: **مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية**، مرجع سابق، ص 77.

[2] نفس المرجع السابق، ص76.

[3] BENDIB Rachid : **L'Etat rentier en crise**, op.cité,P 127.

المطلب الثالث: رأس المال المالي العالمي وإعادة إنتاج الريع

العولمة المالية تفرض حدودا على التنمية في الجزائر تعبر عن الشروط الموضوعية التي يتم في إطارها تجسيد مشروع التنمية، هذه الشروط هي تابعة لمنطق رأس المال المالي المهيمن على الفضاء العالمي الباحث عن تعظيم الربح في أقصر أجل. وهو ما يخلق مناخ غير مساعد على قيام مشروع وطني للتنمية أساسه العمل المنتج. هذه التنمية هي بالأساس متعثرة في الجزائر بسبب هيمنة نمط التوزيع الريعي في وسط التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، ما يعرقل التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. و"يزداد الطين بلة" في ظل المخاطر الكامنة في تمفصل الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي مع ديناميكية رأس المال المالي العالمي، و هي الديناميكية القائمة على الاقتناص من وضعيات التوظيف المالي التي تخلقها و التي تدر عليها عوائد مضاربية ريعية[1].

في هذا السياق فإن هيمنة الفئات الريعية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية تبقي التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في ظل نمط إنتاج ما قبل رأسمالي على حالها بحيث يتم الإرساء لاقتصاد توزيعي يعزز مكانة الفئات المسيطرة و يؤسس لإعادة تكوين هذه الفئات؛ وهي فئات تصارع وتزاحم العملية الإنتاجية وتضايقها، ما يؤدي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية. وفي سياق العولمة المالية فإن مصالح هذه الفئات تلتقي مع مصالح رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) في ظل تقارب المنطق المفضل للكسب السريع على الإنتاج ما يسمح بوجود تمفصل لرأس المال المالي العالمي مع الدولة الريعية يقود إلى إعادة إنتاج الريع.

يعود ذلك إلى طبيعة الريع، فريع المحروقات هو ذو مصدر خارجي (فائض قيمة لعمل غير محلي) ما يفضي إلى عدم وجود تزاوج طبقي بين البرجوازية المحلية المتكونة و الفئات الريعية كون مصالحهما متضادة (عكس ما كان في أوروبا من تزاوج بين البرجوازية في صعود و الإقطاعية في الزوال مما أدى إلى هيمنة الأولى و انحلال الثانية [2]) لذا فإن إعادة الإنتاج للعلاقة الأساسية لنمط

---

[1] عماني لمياء: **وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، مرجع سابق، ص 246.

[2] من أجل تحليل مفصل أنظر:

ف. كيروف وآخرون: **موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية**، ترجمة –محمد يوسف الجندي، دار يوليو للنشر، مصر، (دون تاريخ) ص–ص، 122–138.

التوزيع الريعي (الريع) هي غير متوافقة مع إعادة الإنتاج للعلاقة الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي (رأس المال). في حين يجري تمفصل بين رأس المال العالمي و الفئات الريعية الممثلة في الدولة الريعية.

هكذا يبدو أن ارتفاع أسعار النفط الخام في ظل عدم معارضة رأس المال الاحتكاري البترولي وضمن الهامش الذي يسمح به، تظهر العلاقات المتميزة مع الدولة الريعية. وفي ظل البنية المشوهة لاقتصاديات الدول الريعية ما يسمح بإعادة تدوير هذه الفوائض. حيث أن جزء كبير من هذه الأموال حولت إلى قروض لبلدان نامية أخرى بفوائد عالية جدا لتصب في دورة رأس المال العالمي.

في المقابل فإن الأنظمة الريعية في هذه الدول بفعل بنيتها وطبيعة مصالحها تبحث عن مساندة رأس المال العالمي للمحافظة على سلطتها على أن كلا الطرفين يلتقيان في البحث عن تحقيق المصالح في أقصر أجل فبينما يسعى رأس المال المالي إلى تحقيق الأرباح الطائلة في أقصر الآجال تسعى تلك الأنظمة لتلبية حاجاتها الحاضرة و الخاصة وليس لديها مصلحة في إحداث تغيرات أساسية، لذا فإن تلك العلاقة المتميزة بقيت محصورة في الحلقة الأولى من السلسة النفطية أي حلقة الاستخراج أما الحلقات التالية (خاصة التصنيع النهائي) فهي خارج ذلك التلاقي و التوافق على أن ذلك لا يصب في مصلحة كليهما.[1]

من جهة أخرى فإن قراءة في التوزيع القطاعي للتدفقات الرأسمالية على مستوى المغرب العربي يمكن من الانتباه لبعض العناصر المتعلقة بتوجهات رأس المال العالمي في ظل طبيعة الدولة المضيفة وطبيعة المصالح التي تعكس توجهاته في كل دولة.

حيث يظهر أن معظم الاستثمارات الواردة للجزائر تتمركز في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى قطاع الخدمات خاصة الاتصالات. في حين أنه في تونس التي تواصل مسار الإصلاح والانفتاح، فهي تحاول التخصص أكثر في مجال الالكترونيا ت و الإعلام الآلي. وقد كانت محط المستثمرين الأوروبيين في الإعلام الآلي لتوفرها على يد عاملة على درجة عالية من الكفاءة (تحتل المرتبة 26

[1] أمير السعد: **مقاربة رأس المال و الصناعة البترولية** ، مجلة التواصل، عدد 22 سبتمبر 2008، جامعة عنابة، ص–ص، 119–147.

دوليا من حيث الابتكار والمرتبة 30 فيما يخص البحث العلمي و التكوين 2007)، بالإضافة إلى قطاع السياحة و القطاع المصرفي والصناعة المعدنية و الاسمنت. أما المغرب فإن الاستثمارات ترتكز أكثر في الصناعة وتنمية السياحة، حيث استفادت في سنة 2007 من 141 مشروع من الاستثمار الأجنبي المباشر. تمركزت في السياحة، و صناعة السيارات. وتعتبر فرنسا هي المستثمر الأول في المغرب (65 مشروعا)[1].

تفيد هذه الحقائق إلى أن رأس المال العالمي يكون منجذب في الدول الريعية (مثل الجزائر) بالدرجة الأولى إلى النشاطات غير الإنتاجية خاصة قطاع النفط، أين تكون معدلات الدوران عالية، في حين أنه في بلدان مثل تونس و المغرب ينشئ مشاريع إنتاجية يمكن أن تساهم في تطوير القوى الإنتاجية، ودفع عجلة التنمية. هذا يعني أن رأس المال العالمي يعزز الطابع الريعي للدول الريعية، من خلال المساهمة في تطوير القطاعات الريعية على حساب القطاعات المنتجة. وهو ما يتوافق مع مصالح الفئات الريعية في إطار إعادة إنتاج الريع. ويبرز ذلك من خلال علاقة الدولة الجزائرية برأس المال العالمي حتى قبل الانفتاح.

ففترة الاستقلال تظهر مفارقة أين الامبريالية الاقتصادية كتوسيع لعلاقات الإنتاج الرأسمالية تبدو مرتاحة بغرابة لوجود علاقة اجتماعية ما قبل رأسمالية على المستوى المحلي، هذا التمفصل بين علاقتين اجتماعيتين رأس المال (العالمي) و الري ع، يبين كذلك أن منطق تراكم رأس المال على الصعيد العالمي يمكن أن يحد من توسع رأس المال إذا تبين أن ذلك مهم للحركية العامة. هذه الأهمية تظهر في عدد من المصالح المباشرة منها:[2]

1 -أن المساعدات الفنية أصبحت مطلوبة و بالتالي خلق فرص لجني أرباح كبيرة.
2 -الشركات الجزائرية غير قادرة على المنافسة في السوق الدولية و بالتالي لا تستطيع أن تؤثر على حصة الشركات متعددة الجنسية في السوق الدولية.

[1] فطيمة حفيظ: **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 50، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 96.

[2] منصوري عبد الله: **السياسة النقدية و الجبائية مواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، مرجع سابق، ص 251.

3 -سيرورة التراكم الجزائرية لا يمكن أن تستمر إلا بتدفق مستمر لصادرات المحروقات (الاستدانة) و بالتالي طمأنة الشركات المتعددة الجنسية على الخصوص و رأس المال العالمي عموما على تأمين إمدادها سلعة إستراتيجية

4 -تمويل تدويل رأس المال الدولي الذي أخد شكل تشكيلات من السلع (وضع المفتاح في اليد والمنتوج في اليد).

بداية من سنوات الثمانينات الدولة الريعية ستعرف تحولات بسبب تراجع الريع البترولي، ورد فعل الدولة على رهانات العولمة (العولمة المالية) تهدد باختفاء الأنشطة الصناعية و الزراعية وتضخم الخدمات في ظل عدم جدوى الإصلاحات حيث أن التصنيع الذي كان من المفروض أن يكون الأساس للاستقلال الاقتصادي تابع في كل مراحه للسوق الرأسمالي العالمي، بينما تستمر الزراعة في تبعيتها لطبيعة و لا تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان.

لذا يبدو أن مستقبل قطاع البترول والغاز يظهر في استمرار تطوره بالنظر لاحتياجات الاقتصاد العالمي كقطاع ممون وموزع للمحروقات يدر ريع مهم، وبالنسبة لقطاع الخدمات انفتاح السوق على السلع المنتجة بالخارج يسمح لرأس المال الدولي باسترجاع جزء من الريع. في حين أن الاقتصاد و المالية في الجزائر تابعة لسعر برميل البترول مع وجود مديونية لتلبية الاحتياجات غير المتناقصة للسكان. وفي سياق هذه المعادلة ما هو الدور الذي تلعبه الدولة الجزائرية كدولة ريعية في إطار ديناميكية العولمة المالية؟

الدول الريعية لها دور يتمثل في كونها ممون للمحروقات ومصب للسلع المنتجة في الخارج . هذه الاستجابة هي من جديد تمثل مفارقة من خلال الخطاب الذي يستجيب لديناميكية العولمة التي تفترض بأن الاقتصاد الجزائري (وغيره في الخارج) يتلخص في أنبوب بترول (pipeline) و/أو أنبوب غاز (gazoduc) دون صنبور إيقاف. هكذا فإنه حسب وجهة نظر رأس المال العالمي فإن هذا الدور للممونين في المحروقات هو أكثر ضمانا وبلا شك أكثر مردودية عندما مؤيدي الريع يهيمنون على الدولة الجزائرية[1].

[1] Bendib Rachid : **L'Etat rentier en crise**, op.cité, P135.

تبني الخطاب النيوليبرالي الذي يمثل خطاب رأس المال العالمي هو قائم على اقتصاد السوق و الديمقراطية وهذه المفاهيم هي ذات محتويات غير متجانسة: فمفهوم اقتصاد السوق ضمن التصور الذي يطرحه مؤيدو النيوليبرالية يشتمل على محاولة الاعتقاد بأن السوق يستطيع عبر قدرته الخاصة أن يحل كل المشاكل الاقتصادية كما أن هذا الخطاب هو أيضا يقدم السوق الدولي كأداة وحيدة لتلبية حاجات المجتمع غير أن النظرة المزكية لهذه السوق لا تمكن من فهم الحقيقة إلا لما تؤخذ الرأسمالية كمستقطبة وسالبة ، وبأن جوهرها معرف بعيدا عن السوق وبأن السياسة وعلاقات القوة تستمر في حمل القرارات البعيدة عن قوانين السوق المزعومة.

ويبدو من السهل ملاحظة أن هذا الخطاب يخترق المشاكل المرتبطة بمجتمعات المحيط على حساب مشاكل التنمية [1] في حين أنه قريب من الاقتصاد الموازي وهو ما يفسر أن مؤيدي الريع يدافعون عن اقتصاد السوق القريب من الاقتصاد الموازي الذي يعمم على الاقتصاد الوطني في مجمله أما الجهة الثانية لهذا الخطاب هي تلك المتعلقة بالديمقراطية التي هي في واقع هيمنة الفئات الريعية المتوافقة مع رأس المال العالمي في إطار العولمة المالية لا يمكن أن تتجاوز الجانب الشكلي وهو مظهر ديمقراطي يحجب ويسمح للدكتاتورية الريعية بإشباع تخيلات *O.N.G* والجمعيات الدولية الأخرى التي لا تسجل إلا المظاهر.

في ظل هذا التمفصل بين الفئات الريعية والرأس المال العالمي يتم إعادة صياغة التنمية وفقا لمنطق الخطاب النيوليبرالي حيث تختصر في مفاهيم مثل الحكم الراشد أو الحوكمة، هذه الأخيرة تتلخص في مجموعة أدوات تهاجم النتائج أكثر من أسباب المشكل في محاولة لنسخ طريقة التسيير الأمريكي و تعميمها بهدف محاربة الرشوة، الفساد... التي غالبا ما يتم ربطها بأنماط تدخلية للدولة أما المشاكل البنيوية فهي منكرة. ويمكن التذكير بأن التحرير و تعميم اقتصاد السوق هي مهمة مؤسستين هامتين هما صندوق النقد الدولي FMI والمنظمة العالمية للتجارة OMC فوظيفة هذه الأخيرة تقترح توحيد القواعد المتعلقة بتسيير الأسواق المحلية و المتعلقة بالسوق العالمي بحذف كل

[1] Ammar Gherib : **A propos de la Mondialisation et Reproduction Du rapport rentier, op.cité, p 24, p25.**

اختلاف باسم مفهوم متطرف للتبادل الحر.أيضا OMC تقترح تنظيم الإنتاج العالمي لخدمة متطلبات تعظيم الأرباح لرأس مال متعدد الجنسيات ورمي متطلبات التنمية[1].

[1] Ibid, p25.

خلاصة الفصل:

حاول هذا الفصل الاقتراب من واقع التنمية الجزائرية في اطار العولمة المالية عبر طرح عدد من التساؤلات المركزية التي تساعد في فهم الرهانات الأساسية بالتساؤل حول طبيعة العلاقة بين ارادة التنمية و مصاح رأس المال المالي العالمي من جهة؟ وكيف يمكن ربط التنمية بالريع كعلاقة اجتماعية مهيمنة من جهة أخرى ؟

في هذا السياق و في محاولة الإجابة على هذه التساؤلات تم تقديم عدد من الاطروحات النظرية والتي بدورها تقود إلى تساؤلات أخرى متعلقة بالطبيعة الريعية للدولة الجزائرية تتمحور حول :

-كيف يمكن للدولة الريعية أن تقود عملية التنمية ؟ وحيث أن الدولة الريعية (الجزائرية) هي دولة منفصلة عن المجتمع فكيف يمكن للدولة المنفصلة عن المجتمع أن تقود عملية التنمية ؟

وإذا كانت الديموقراطية لبنة أساسية لقيام مشروع تنموي حقيقي فإن الديموقراطية في الجزائر تعبر عن مفارقة تدفع لعديد التساؤلات:

-كيف يمكن فهم الديمقراطية البرجوازية في ظل غياب البرجوازيين؟ وهل من الممكن قيام ديمقراطية تعددية في ظل نظام ريعي و دولة ريعية؟
- بماذا تفسر كثرة الأحزاب في الجزائر في حين أنها تتبنى خطابا شعبويا متشابها في محاولة تعبئة الجماهير؟ ولماذا تبقى الإصلاحات السياسية إصلاحات شكلية؟

كما أن تحقيق التنمية يتطلب وجود مجتمع مدني فاعل لكن هل هناك إمكانية لوجود مجتمع مدني فاعل في ظل هيمنة الريع كعلاقة اجتماعية !؟

ويعبر تبني خطاب اقتصاد السوق في ظل نظام ريعي عن مفارقة، إذ كيف يمكن فهم دفاع مؤيدي الريع عن إقتصاد السوق؟ و لماذا يأخذ القطاع الموازي غير الرسمي مجالا أكثر اتساعا؟

ولماذا بالرغم من التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن الوضع في الجزائر لم يتغير نحو الأحسن (إن لم يتدهور)؟

هذه المفارقات تتبع بأخرى أين الامبريالية الاقتصادية كتوسيع لعلاقات الإنتاج الرأسمالية تبدو مرتاحة بغرابة لوجود علاقة اجتماعية ما قبل رأسمالية على المستوى المحلي و أمام هذا الوضع يصبح ممكنا التساؤل عن الدور الذي تلعبه الدولة الجزائرية كدولة ريعية في إطار ديناميكية العولمة المالية؟

ويبدو في هذا الإطار أن رد فعل الدولة الجزائرية على رهانات العولمة المالية لا يساعد على تطور القوى الإنتاجية للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية، في ظل التناقض بين إرادة التنمية كإستراتيجية طويلة الأمد وتطلعات رأس المال المالي العالمي، من خلال منطقه الباحث عن الربح و في أقصر الآجال. في سياق ديناميكية العولمة المالية التي تبدو في علاقة مع ديناميكية النظام الريعي على المستوى المحلي حيث تكون الفئات المهيمنة على الدولة أمام أزمة الدولة الريعية قادرة على القيام بكل التنازلات حتى لا تكون مبعدة عن السلطة، عن الإدارة وبصفة عامة عن أماكن تقاسم الريع.

وفي هذا السياق يبدو أن التناقض الأساسي للحاضر (لحظة العولمة المالية) هو التناقض الذي يربط ويعارض التوافق الاجتماعي الجزائري (البرجوازية والعمل المحليين) مع رأس المال العالمي (خاصة رأس المال المالي) الممثل محليا في الفئات الريعية[1].

و هذا الالتقاء بين ديناميكية العولمة المالية المعبرة عن تطلعات رأس المال المالي العالمي والفئات الريعية، هو من أجل إطالة هيمنة هذه الأخيرة في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية. ما يفرض تهميش للمجتمع المدني حول مشروع التنمية عبر العلاقة المفضية لإعادة إنتاج الريع وفي نفس الوقت منطق التصدير الأحادي المملى من التراكم العالمي للفئات الريعية الحامية العنيدة لمصالحه بالجزائر .

[1] Bendib Rachid : **L'Etat rentier en crise**, op.cité,p10.

الخاتمة العامة

الخاتمـــة :

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم ، في مرحلة رأسمالية العولمة ، أصبح واضحا أن تحقيق مشروع تنمية حقيقي يقتضي تجاوز حالة التخلف و الذي يعني بالمقام الأول تجاوز "النظام الريعي" نحو "نظام انتاجي" أساسه العمل المنتج بحيث تصبح قيمة العمل كقيمة سائدة في التشكيلة الاجتماعية. لكن ذلك يفترض بأن تكون هذه الأخيرة مدركة لرهانات الحاضر التي تربط و تناقض مصالح التوافق الاجتماعي الجزائري مع مصالح رأس المال المالي العالمي الممثل محليا في الفئات الريعية. وفي هذا السايق فإن حالة التخلف في الجزائر هي نتاج تاريخي لتظافر العوامل الداخلية (وجود نظام ما قبل رأسمالي غير اقطاعي) والعوامل الخارجية (هيمنة رأس المال المالي على الصعيد العالمي).

ومن خلال هذا البحث الذي عالج اشكالية التنمية في اطار العولمة المالية، ظهرت جملة من **النتـــائـــج** التي يمكن اختصارها فيما يلي:

- إن الارتهان بالمتغير النفطي يبقي السياسات المتخذة ضعيفة الأثر، ويكرس لمزيد من التبعية وهو ما يناقض أهداف التنمية نحو مزيد من التخلف واعادة انتاج هذه الحالة.
- ان قيام مشروع وطني للتنمية مرتبط بالقدرات البشرية و امكانية تفعيلها و اشراك المجتمع في القرارات الحاسمة المتعلقة بالتنمية، حيث أن الدراسات أثبتت ان أداء الدول الفقيرة الموارد أفضل من اداء الدول غنية الموارد. غير أن ذلك لا يعني أن وجود الموارد النفطية هو مشكل في حد ذاته بل الطريقة التي تدار بها عوائد هذه الموارد هي المشكل، و هي تبدو خارج الاطار الاقتصادي البحت نحو طبيعة سياسية.
- الاشكالية التنموية اليوم مرتبطة بامكانية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاجي يعطي للعمل مكانة محورية؛ غير أن هيمنة رأس المال المالي على الصعيد العالمي في سياق العولمة المالية، تقلص من حدود هذا الانتقال بسبب سلوكياته المنافية للعملية الانتاجية و المكرسة لعدم الاستقرار. وهو مايخلق مناخ غير ملائم للتنمية ويضع عراقيل جدية أمام مشروع التنمية.

- إذا كانت مصالح الدولة الوطنية تبدو في تناقض مع مصاح رأس المال العالمي فإن علاقة الدولة الريعية بهذا الأخير تعبر عن مفارقة حيث تظهر علاقة التقاء أكثر منها تنافر و بالتالي فإن الدولة الريعية ليست دولة وطنية أو على الأقل لم تنضج بعد كدولة و طنية.
- تبقى الدولة الجزائرية كدولة نامية بعيدة كل البعد عن كسب رهان الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد وتحقيق التنمية ، حيث أن هذا الالتقاء بين مصاح الدولة الريعية ومصالح رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) يفضي إلى اعادة انتاج الريع و الذي يبقي على تخلف القوى الانتاجية الجزائرية، بدلا من تطوير ودعم هذه القوى في سياق ثقافي واجتماعي وسياسي متكامل مع ما تتطلبه التنمية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة المالية .

اختبار الفرضيات:

لقد تراوحت الدراسة بين الإثبات والنفي للفرضيات كما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى: فقد أثبتت الدراسة أن نظريات التنمية التي لقيت انتشارا واسعا في الماضي فقدت اهميتها في الوقت الحاضر. بل أكثر من هذا فإن الفكر التنموي مني بأزمة أدت إلى اعادة النظر كليا في هذا الفرع المتميز من علم الاقتصاد على إثر أزمة التنمية التي عرفتها سنوات الثمانينات. ويعود ذلك إلى أن الفروض التي بنيت عليها الكثير من النظريات لا تلتقي مع الواقع الذي يراد تطبيق هذه النظريات فيه. ويبدو أن هذا الواقع يزداد تعقيدا و صعوبة في حالة دولة مثل الجزائر بسبب تعدد مكونات الأزمة و اتساعها. لذا فإن مقاربة اطار نظري بالممارسات التنموية يبقى في غاية الصعوبة. وبذلك فقد أكدت الدراسة الفرضية الأولى .

أما الفرضية الثانية : فقد أثبتت الدراسة صحتها المطلقة، حيث تم التأكد من أن سلوكيات رأس المال المالي العالمي تخلق مناخ من عدم الاستقرار و اللايقين مع صعود النشاط المضاربي بدافع الربح و المدفوع بأطماع الأفراد (دائنين و مساهمين) كما يصبح تهديد الانفتاح سلاح في يد الشركات متعددة الجنسيات الحاملة لمنطق رأس المال المالي في اختراق الفضاءات الوطنية مايهدد النسيج الاجتماعي– الاقتصادي خاصة في دول المحيط التي تعاني من ضعف و تشوه في اقتصادياتها في

ظل الفجوة بين هذه الدول و دول المركز الرأسمالي. وهو ما يخلق صعوبات أكيدة أمام دول المحيط في محاولة الاندماج الفاعل في منظومة العولمة المالية الذي أصبح مفروض و ليس خيار.

بالنسبة للفرضية الثالثة: فقد اتضح أن سلوكيات رأس المال المالي العالمي تعرقل وتصعب من امكانية تحقيق مشروع تنمية في الدول المعنية بل يهدد بزيادة حالة التخلف واستمرارها فان المناخ الذي يتجسد عبر ديناميكيته غير ملائم لقيام مشروع وطني للتنمية قائم على التصنيع و الانتاج ويعبر ذلك عن تناقض بين منطق التنمية القائم على ضرورة وجود استراتيجية طويلة الأمد ومنطق رأس المال المالي العالمي المدفوع بأطماع الافراد في الحصول على الربح و في أقصر الآجال ، وبالتالي فالدراسة تنفي الفرضية الثالثة.

أما الفرضية الرابعة : وبعد محاولة إسقاط الدراسة على حالة الجزائر، فقد تبين أن التوجه الجزائري نحو بناء اقتصادي وطني مستقل ومتطور بالاعتماد على الانفاق على النشاطات غير الانتاجية بالمقام الأول يؤدي إلى اهتلاك رأس المال الوطني وهو ما يجعل من الدولة أكثر فقرا وليس غنا، كما أن ذلك لاينصف الأجيال القادمة. و هذا النهج يظهر غياب استراتيجية واضحة المعالم في محاولة تحقيق أهداف التنمية و محاولة الهروب نحو الامام في محاولة لاخفاء التناقضات التي بدأت تطفو على السطح. كما يؤكد على ضعف في فهم رهانات الحاضر التي تعبر عن التقاء مصالح الدولة الريعية و رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) والتي تظهر في تعارض مع مصالح الطبقات المعرفة عبر نمط الانتاج الرأسمالي (العمل و رأس المال المنتج المحليين). وعلى أساس ذالك تأكدت صحة الفرضية الرابعة.

آفاق البحث:

لقد اهتم البحث بدراسة موضع التنمية في اطار العولمة المالية، وقد تبين من خلال الدراسة أن هناك العديد من الجوانب ذات الصلة بالموضوع والتي لا تزال مجالا خصبا لدراسات لاحقة ، بالنظر إلى حداثة الموضوع واتساع عناصره ، ويمكن التطرق في هذا السياق عدة تساؤلات وإشكاليات منها :

- ما مدى إمكانية أن تحقق الدولة الريعية شـــروط إقامة نظام اقتصادي قائم على نمط إنتاج رأسمالي أساسه العمل في ظل العولمة المالية؟
- مامدى امكانية تجاوز النظام الريعي في ظل هيمنة رأس المال المالي على الصعيد العالمي؟

و يبقى هذا الموضوع محاولة للإحاطة بعدة جوانب مرتبطة بتحليل العلاقة بين التنمية و العولمة المالية في ظل هيمنة رأس المال المالي على الصعيد العالمي، و ليكون في الأخير نقطة بداية للخوض في دراسة المواضيع سابقة الذكر.

قائمة المراجع

الـــــمراجع:

أولا- الكتب

باللغة العربية :

1 -أجناسي ساكس: **تيارات رئيسية في علم الاقتصاد** ، ترجمة فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1979.

2 -أحمد مصطفى مريم وآخرون: **قضايا التنمية في الدول النامية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

3 -إسماعيل محمد محروسي : **اقتصاديات الصناعة و الت صنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

4 -أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة – جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية** ، سلسلة الفكر، مكتبة الأسرة، مصر، 2008.

5 -أمارتيا صن: **التنمية حرية** ، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 304، الكويت، مايو2004.

6 -أمين سمير: **التراكم على الصعيد العالمي**، دار ابن خلدون، بيروت،1970.

7 -أمين سمير : **التطور اللامتكافئ**، ترجمة: برهان غليون، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الرابعة،1985

8 -أمين سمير: **في مواجهة أزمة عصرنا** ، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربي. القاهرة، بيروت، 1997

9 -أمين سمير: **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** ، ترجمة: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

10 -أمين عبد الوهاب: **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة** ، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000.

11 -أولريش شيفر: **إنهيار الرأسمالية- أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود،** ترجمة: عدنان عباس علي، سسلة عالم المعرفة، عدد 371، المجلس الوطني لثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، يناير 2010.

12 -بالوا كريستيان: **الاقتصاد الرأسمالي العالمي - المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة** ، ترجمة: عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، لبنان، 1978.

13 -برايار فيليب و آخرون: **الامبريالية،** ترجمة :عيسى عصفور، الطبعة الأولى - منشورات عويدات، بيروت، 1982.

14 -بنك الإسكندرية: **النشرة الاقتصادية،** المجلد الرابع و الثلاثون، الإسكندرية، 2002.

15 -بوخارين وبريوبراجنسكي: **ألف باء الشيوعية** ، كتب عربية، في: www.kotobarabia.com (مكتبة إلكترونية).

16 -تشوسودوفيسكي مشيل: **عولمة الفقر،** ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار السطور، القاهرة، 2000.

17 -ثرو لستر: **الصراع على القمة - مستقبل المنافسة بين أمريكا و اليابان** ، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر، 1995.

18 -دويدار محمد : **الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري 1950 / 1980،** مكتبة المعارف، الإسكندرية، 1982.

19 -راجيش شاندرا: **التصنيع و التنمية في العالم الثالث** ، ترجمة: محمد محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، 1994.

20 -روبيرتس تيمونز أيمي هايت: **من الحداثة إلى العولمة - الجزء الأول** ، ترجمة: سمر الشيشكلي، سسلة عالم المعرفة، عدد 309، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، نوفمبر 2004.

21 -زكي رمزي: **الإقتصاد العربي تحت الحصار،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

22 -زكي رمزي: **الديون والتنمية،** الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر،1985.

23 -زكي رمزي: **العولمة المالية - الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي** (رؤية من البلاد النامية)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

24 -زلوم عبد الحي يحيى: **نذر العولمة – هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلومالية** ، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.

25 -ستيغليتز جوزيف: **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة فايزة حكيم و أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط1، 2009.

26 -سعد حسين فتح الله : **التنمية المستقلة – المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج – دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995

27 -السعد عبد الأمير: **الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة** ، مركز البحوث العربية و الإقليمية، 2007.

28 -السعد عبد الأمير: **دراسات في الاقتصاد السياسي لبترول البلدان العربية** ، جامعة عنابة، 1991.

29 -سعيد محمد السيد و آخرون: **الاقتصادات العربية و تناقضات السوق و التنمية** ، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

30 -شيحة مصطفى رشدي: **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

31 -طارق عبد العال حماد: **المشتقات المالية – المفاهيم ادرة المخاطر المحاسبة** ، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

32 -عبد الفضيل محمود: **السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية**، ندوة الدولة والأمة، والاندماج في الوطن العربي ، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.

33 -عبد الوهاب أمين: **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة** ، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000.

34 -عجمية محمد عبد العزيز و ناصف إيمان عطية: **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

35 -العظم صادق جلال و حنفي حسن: **ما العولمة؟** دار الفكر، لبنان،1999.

36 -العقاد محمد مدحت: **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت 1980.

37 -عمرو محي الدين: **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

38 -العيسوي إبراهيم: **التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001.

39 -الفقيه عبد الله: **الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة** ، الفاعلون غير الرسميون في اليمن- أسباب التشكل و سبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات.

40 -القريشي مدحت: **التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007

41 -قيرة إسماعيل وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، مشروع دراسة الديمقراطية في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2011.

42 -كامل بكري: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 1986

43 -كقالجيت سنغ: **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2001.

44 -كيروف.ف وآخرون: **موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية** ، ترجمة -محمد يوسف الجندي، دار يوليو للنشر، مصر، (دون تاريخ).

45 -مجموعة مؤلفين: **الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** - سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

46 -مجموعة مؤلفين: **الاقتصادات العربية و تناقضات السوق و التنمية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

47 -مجموعة مؤلفين: **التخلص من لعنة الموارد - الرقابة على النفط** ، ريفيونيو ووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.

48 -مجموعة مؤلفين: **هموم اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

49 -مرسي فؤاد: **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، عدد 147، الكويت،1990.

50 -مقلد إسماعيل صبري: **نظريات السياسة الدولية - دراسة تحليلية مقارنة**، حول تصميم نظرية عامة للعلاقات الدولية (المحاولات، الإمكانات، الصعوبات)، الكويت، 1982.

51 -هوشيار معروف: **دراسات في التنمية الاقتصادية – استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، أطروحات فكرية وحالات دراسية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

52 -اليحياوي يحي: **العولمة أية عولمة**، إفريقيا، الشرق، بيروت، 1999.

باللغة الفرنسية:

1- BENDIB Rachid : **L'Etat rentier en crise - éléments pour une économie politique de la transition en Algérie**, OPU, Alger, 2006

2- Bourguinat, H : **Finance international**, PUF, 1997.

3- Dominique Plihon : **Les enjeux de la globalization financière**, Casbah , Alger, 1997

4- Duménil Gérard et Lévy Dominique : **Economie marxiste du capitalisme**, collection repères, Ed la Decouverte, Paris, 2003, p 108.

5- Elsa Assidon: **Les théories économiques du développement**, Editions La Découverte, Paris, 2002.

6- Eric Bosserelle : **croissance et fluctuations**, éditions Dalloz, Paris, 1994

7- Frank, A.G: **Le Développement du sous – développement en Amérique Latine**, Maspero, 1970.

8- Ghislain Paradis : **Globalisation financière**, Desjardins, Université d'Ottawa, mars 2000.

9- Henni .A: **Essai sur l'économie parallèle**, cas de l'Algérie, ENAG, 1991.

10- Hilferding Rudolf: **Le Capital financier**, 1910, sur: www.marxists.org/francais/hilferding/1910/lcp/index.htm

11- Igram Jeams: **International économie**, second édition, John Willy and sons, 1986.

12- Luxemburg Rosa: **L'accumulation du capital I Contribution à l'explication économique de impérialisme**, 1913, sur : http://www.uqac.ca (2011/05/16)

13- Mebtoul .A : **L'Algérie face aux défis de la mondialisation** - Tome 1 - Mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, 2002.

14- Norel Philippe: **Problèmes du développement économique**, Editions du Seuil, Paris, 1997.

15- Ouvrage collectif: **Mondialisation au-delà des mythes**, Editions Casbah, Alger ,1997.

16- Rostow. W.W: **Les étapes de la croissance économiques**, Traduit par M.J.du Rouret, Editions du Seuil, Paris, 1963.

باللغة الانجليزية:

1- Charles P. Kindleberger and Robert Z. Aliber Manias : **Panics and Crashes - A History of Financial Crises**, PALGRAVE MACMILLAN, 2005.
2- DORNBUSCH. R : **Devaluation, Money and Non Traded Goods**, American Economic Review.
3- KENNETH .J TARBUCK (Ed): **The Accumulation of Capital - Rosa Luxemburg and N. Bukharine** , Translated by : RUDOLF WICHMANN, Monthly review press, NEW YORK and LONDON, 1972.
4- Lenin. V.I : **Imperialism The Highest Stage of Capitalism**, Australia : Resistance Books Publishers, 1999.
5- Martin P. et Hélène R : **Globalization and emerging markets**, CPRE DP 3378, London,2002.
6- Peter Drucker.F : **The Drucker Lectures - Essential Lessons on Management Society and Economy**, Edited by Rick Wartzman, The Drucker Institute, McGraw-Hill eBooks, 2010.

ثانيا-المجلات

باللغة العربية:

1- إسوار براساد و آخرون: **مفارقة رأس المال** ، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007.
2- إيهان كوزي و آخرون: **العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم** ، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007.
3- بن عيشة بديس: **في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر- أي مقاربة للتحليل**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03، 2005.
4- بوراس احمد: **الجهاز المصرفي و المالي العربي و قدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة- الجزائر-، العدد الثاني، 2003.

5 -جنز بنجامين و آخرون: **دفع ثمن التغيير في المناخ** ، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس 2008.

6 -حفيظ فطيمة: **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 50، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

7 -حنفي عبد العظيم محمود: **العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة إنفاق إيرادات النفط** ، مجلة المستقبل العربي، عدد 353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

8 -روبيرتوزاغا و آخرون: **إعادة النظر في النمو** ، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2006.

9 -زكي رمزي: **الطريق إلى سياتل ــ آثار العولمة.. وأوهام الجري وراء السراب** ، مجلة النهج، العدد 57، السنة 16، 2000.

10 -الزهري إيمان: **قراءة في كتاب الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي (نبيل حشّاد)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و49 خريف2009 شتاء 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

11 -السعد أمير: **مأزق التعدي و قضايا المشروع الوطني للتنمية**، مجلة التواصل، عدد 26 جوان 2010، جامعة عنابة.

12 -السعد أمير: **مقاربة رأس المال و الصناعة البترولية** ، مجلة التواصل، عدد 22 سبتمبر 2008، جامعة عنابة.

13 -السعد عبد الأمير: **إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 1999.

14 -عبد الله رمضان الكندري: **الدول النامية وأزمة الديون الخارجية** ، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد 26 ، القاهرة، 1987.

15 -عبد مولاه وليد : **دور القطاع التمويلي في التنمية** ، جسر التنمية، العدد الخامس و الثمانون، السنة الثامنة، المهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو/تموز 2009.

16 –عبد مولاه وليد: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية** ، سلسلة الخبراء، عدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2011.

17 –عماني لمياء: **العولمة المالية – ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد31، جوان 2009.

18 – كربالي بغداد ، حمداني محمد : **استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر** ، مجلة علوم انسانية، العدد 45– شتاء 2010 في الموقع: WWW.ULUM.NL

19 –كندري عبد الله رمضان: **الدول النامية وأزمة الديون الخارجية** ، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد 26 ، القاهرة، 1987

20 –لورا والاس في لقاء مع امارتيا سن: **الحرية صنو التقدم** ، مجلة التمويل و التنمية، عدد سبتمبر 2004

21 –ليام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب و الآثار و الإصلاح** ، مجلة المستقبل العربي، عدد 391، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

22 –مرسي فؤاد : **عرض لكتاب المفهوم المادي للتنمية** ، مجلة النفط و التنمية، العدد الخامس، 1978.

23 –مفتاح صالح: **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، جوان 2002.

24 –منصوري عبد الله: **قراءة نقدية في النسق الفكري الليبرالي للتنمية** ، مجلة التواصل، عدد 20، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر، ديسمبر 2007.

25 – موله عبد الله: **حركة رؤوس الأموال: اتجاهات خلفيات.. و دروس** ، جريدة اليوم، الثلاثاء 2 فيفري 2000.

26 –موله عبد الله: **ديناميكية العولمة وآفاقها**، مجلة أمل، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2001.

27 –ولد عبد الدائم محمد: **أسباب الديون**، مجلة الديون العربية هموم وقيود، مجلة إلكترونية، السنة الثالثة، شبكة الجزيرة نت،2002/4/30.

<u>باللغة الفرنسية:</u>

1- Amin Samir: **Entrevue** in : Jeune Afrique économie, № 299, Du 29 nov; au 12 déc.
2- BENDIB Rachid : **Mondialisation et idéologie néolibérale**, **la place de l'Etat national**, Revue El-Tawassol n°20 Décembre 2007, Université d'Annaba
3- De Bernis D.G: **Les industries industrialisantes et les options algériennes,** Tiers-Monde., tome 12 n°47, 1971.
4- DUBOIS Jean-Luc et MAHIEU François-Régis : **Sen, liberté et pratiques du développement**, Revue Tiers Monde, N° 198 Avril-Juin 2009, P 245-261.
5- Gherib Ammar: **A propos de la Mondialisation et Reproduction Du rapport rentier,** Revue El-Tawassol n°17 Décembre 2006, Université d'Annaba.
6- Hamilton Kirk et Marianne Fay : **Un changement de climat pour le développement**, Finances & Développement, Fonds Monétaire International, décembre 2009.
7- Loubar Idriss : **Rente et croissance économique – L'ombre de Syndrome Hollandais**, Economia 15 Mars/ 15 Avril 2009.
8- Prakash Loungani et Assaf Razin: **l'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement**, Finances & Développement, Juin 2001.

ثالثا-الرسائل و الأطروحات

باللغة العربية:

1 -جدرانه يوسف عبد الله الفضيل : **التبعية الاقتصادية وأثارها في الدول الإسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 1999.
2 -جلحناشي زليخة: **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي** ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007.
3 -جوقموم محمد: **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2010.
4 -جندلي عبد الناصر الدين: **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية** ، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2005/2004.

5 -جنوحات فضيلة: **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

6 -جوادي نور الدين: **مأزق العولمة و خطابات النهاية**، مذكرة تخرج غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، دفعة 2007/2006.

7 -السبتي وسيلة: **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.

8 -عبادي ميساء وليد أحمد: **القروض الأجنبية و دورها في التنمية الاقتصادية المحلية** ، جامعة النجاح، نابس، فلسطين، 2001.

9 -عماني لمياء: **العولمة المالية - آثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2004.

10 -المرزوك حامد عباس محمد: **اتجاهات الإنفاق في الدولة العربية الريعية** ، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2008.

11 -منصوري عبد الله: **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة عنابة، 2005.

12 -مهرة علي عبد الغني: **الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية مع ايلاء أهمية خاصة للديون الخارجية المستحقة على سورية و بلدان الوطن العربي** ، دكتوراه غير منشورة جامعة دمشق، 1996.

13 -موساوي عبد الله: **مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 – 1999**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.

14 -مولة عبد الله: **التحكم في التبادل الحر و التنمية: حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد لتجارة العالمية – الاقتصاد الجزائري نموذجا** ، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار– عنابة– 2008/2007.

15 –وصاف عتيقة: **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر**، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

باللغة الفرنسية:

1- Nakoumdé Ndoumtara : **Boom petrolier et risques d'un Syndrome Hollandais au Tchad : une approche par la modelisation en equilibre general calculable**, thèse de doctorat en Sciences Economiques, CERDI, université d'Auvergne. F, France, Juin 2007.

بالغة الانجليزية:

1- BENIDIB. R: **Hydrocarbons, Rent and the Algerian growth strategy**, Glasgow University, 1988.

رابعا – الملتقيات والمؤتمرات

باللغة العربية:

1 –براهمية أمال و سلايمية ظريفة : **التعجيل بالتغيير – تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية– يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006.

2 –بوقموم محمد و معيزي جزيرة: **مقاربات جديدة لتعريف التنمية – نحو تنمية مستقلة** ، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية يومي 4،5 نوفمبر 2006 المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

3 –جبار محفوظ وآخرون : **إستراتيجية اللاوساطة كنموذج تمويلي معاصر – دراسة حالة تونس** ، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية– يومي: 21و22 نوفمبر 2006.

4 –زغيب شهرزاد وعماني لمياء: **العولمة المالية: بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟** ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

5 –زكي رمزي: **البحث عن حل يدافع عن البلاد المدينة – مشروع صياغة لرؤية عربية** ، ورقة مقدمة للندوة حول: المديونية في الوطن العربي، 22 –27 فبراير 1992، القاهرة.

6 –العيسوي إبراهيم: **أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية – قناة طبيعة الأزمة**، المؤتمر الدولي حول القطا ع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23–25 مارس 2009، بيروت، لبنان.

7 –العيسوي إبراهيم: **نموذج التنمية المستقلة ــ البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول:"مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، بيروت، 20 و21 مارس2006.

8 –موله عبد الله: وقفة أمام " أطلال التنمية" – بين التواصل والقطيعة، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية يومي 4،5 نوفمبر 2006 المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

9 –وديع محمد عدنان: **مسرح التطورات في مؤشرات التنمية و تطوراتها– من GNP إلى HDI**، ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق و المغرب) في ظل المستجدات المحلية و العالمية، الإسماعيلية، 24–26 سبتمبر 1996.

باللغة الفرنسية:

1- TEMMAR HAMID: **Une stratégie de développement dans un monde mondialise et une économique libérale**, ANNABA, 08/08/2004.

خامسا-التقارير

باللغة العربية:

1 – الأمم المتحدة: **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**، مونتيري– المكسيك، آذار/مارس 2002.

2 – الأمم المتحدة: **دراسة الحالة الاقتصادية في العالم 1988**، نيويورك.

3 – البنك الدولي: **بناء المؤسسات من أجل الأسواق** ، تقرير عن التنمية في العالم 2002، مركز الأهرامات للترجمة و النشر.

4 – التحدي أمام الجنوب: **تقرير لجنة الجنوب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990.

5 – التقرير السنوي للبنك الدولي 2005.

باللغة الفرنسية:

1- Banque d'Algérie : **rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, 2008, 2010**.

2- ONS : **Annuaire statistique de l'Algérie**, résultats 2003-2005, N°23, édition 2007.

3- ONS : **Annuaire statistique de l'Algérie**, résultats 2004-2006, N°24, edition2008.

4- ONS : **Annuaire statistique de l'Algérie**, résultats 2005-2007, N°25, edition2009.

5- ONS : **l'Algérie en quelques chiffres** ; résultats 2004-2006, N° 37 édition2008.

6- ONS : **l'Algérie en quelques chiffres** ; résultats2008, N° 39, édition 2009.

7- ONS : **l'Algérie en quelques chiffres** ; résultats2009, N° 40, edition2010.

8- Unctad : **World investment report 2010 et 2011**.

سادسا – المراجع على الأنترنت

باللغـــــة العربيـــــة:

1 – ببلاوي حازم : **عن الأزمة المالية العالمية** : محاولة للفهم، 4/10/2008 في : www.hazembeblawi.com

2 – حراق مصباح: **تحديات الاقتصاد الجزائري** ، متوفر على الرابط التالي (تاريخ الدخول:20/02/2011):

http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=3626%3A2010-07-17-08-12-52&catid=27%3Aothers&Itemid=17

3 –رومانو دوناتو: **الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية NPEC سوريا،2003، في : www.napcsyr.org

4 –فلاح خلف الربيعي: **مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العام الثالث ،** الحوار المتمدن، 2009/2/18 في: http://www.ahewar.org

5 –فهد الطائي ذياب : **المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي** ، مركز أضواء للدراسات والبحوث الإستراتيجية متوفر على الرابط التالي (تاريخ الدخول :011/02/17):

www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf

6 –قرم جورج: **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي** ، لموند دبوماتيك، أفريل 2010 ، في الموقع: www.georgescorm.com

7 –وديع محمد عدنان : **التنمية و البشر – برامج التدريب عن بعد** – المعهد العربي للتخطيط ، الكويت عن موقع: www.arab-api.org

<u>باللغة الانجليزية:</u>

1- Chomsky .N: **The financial crisis of 2008**, N. Chomsky's ZSpace Page on : www.zcommunications.org/znet.

2- Stiglitz Joseph: **Global crisis – made in America**, 17 Nov 2008,on : www.zcommunications.org/znet

الملاحق

ملحق رقم 01

الإنفاق الاستثماري على الصناعة (المخطط و الفعلي) بملايين الدينارات و بالنسب المئوية،

الفترة 1967 – 1977

الفروع	المخطط الأول 1967 – 1969		المخطط الثاني (70–73)		المخطط الثالث (74–77)	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
1. المحروقات	42.6	51.1	37	47	40.6	48.6
2. الصناعات الثقيلة	40.7	32.3	42	36.1	45.6	38.4
الحديد	23.5	22	17.3	16.5	13.3	13.5
IMME	3.9	1.6	11.6	8.8	14.1	10.1
الكيمياء	11.3	7.9	4.6	4.9	9	5.7
مواد البناء	2	0.8	8.5	5.9	9.2	9.1
3. المناجم و الطاقة	7.4	9	11.3	10.5	5.4	6.2
4. الصناعات الخفيفة	9.3	7.6	9.7	6.4	8.4	6.8
المجموع (مليون دج)	5400	48900	12400	20820	4800	71.50

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية خلاصة الفترة 67–1978 ص 22.

IMME: صناعات الميكانيك، الصلب و الكهرباء.

نقلا عن: عبد الله منصوري: **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح** – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2005–2006، ص246.

ملحق رقم 02

تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2009

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
2001	2,6	-1,6	5
2002	4,7	3,7	5,2
2003	6,9	8,8	5,9
2004	5,2	3,3	6,2
2005	5,1	5,8	4,7
2006	2	-2,5	5,6
2007	3	-0,9	6,3
2008	2,4	-2,3	6,1
2009	*2,1	/	**10,5

Source : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 et 2006

* بوابة الوزير الأول (04/20/2010) في :

www. premier –ministre.gov.dz

** world Bank (03/02/2010) : regional economic prospects , 2010, p 145, reviewed on :

http://siteresources_worldbank_org/INTGEP2010/Resources/Appendix-MNA_pdf

ملحق رقم 03

Analyse de régression : Chomage en fonction de Le PIB; Dpt

L'équation de régression est
Chômage = 3542519 - 0,321 Le PIB + 0,149 Dpt

Prédicteur	Coeff	Coef ErT	T	P	Facteurs contribuant à l'augmentation de la variance
Constante	3542519	197588	17,93	0,000	
Le PIB	-0,32103	0,05972	-5,38	0,001	10,552
Dpt	0,14877	0,08965	1,66	0,141	10,552

S = 129865 R carré = 95,7 % R carré (ajust) = 94,4 %

Analyse de variance

Source	DL	Somme des carrés	CM	F	P
Régression	2	2,61206E+12	1,30603E+12	77,44	0,000
Erreur résiduelle	7	1,18054E+11	16864883338		
Total	9	2,73012E+12			

Source	DL	SomCar séq
Le PIB	1	2,56562E+12
Dpt	1	46438301407

Observation	Le PIB	Chomage	Valeur ajustée	Ajust ErT	Valeur résiduelle	Valeur résiduelle normalisée
1	4123514	2510863	2393997	68056	116866	1,06
2	4227113	2339449	2381998	68677	-42549	-0,39
3	4522773	2387000	2321241	66315	65759	0,59
4	5252321	2078270	2117089	51556	-38819	-0,33
5	6150454	1671534	1832122	62617	-160588	-1,41
6	7563610	1448288	1456953	88913	-8665	-0,09
7	8520557	1240841	1336063	54232	-95222	-0,81
8	9306244	1374663	1142047	66843	232616	2,09R
9	9708132	1169000	1152191	72611	16809	0,16
10	9963907	1072000	1158206	98403	-86206	-1,02

R indique une observation ayant une valeur résiduelle normalisée importante

Statistique de Durbin-Watson = 2,18665

Source des données : ons